وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2020

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

تأثير حرب العملات – الدولار واليوان على المبادلات التجارية بين الصين وأمريكا

من إعداد:

- زعيري سوسن
- لموشي صفاء

إشراف الأستاذ (ة):

مهري عبد المالك

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
وئام ملاح	أستاذ محاضر-أ-	رئيســـــــا
مهري عبد المالك	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
محجوب آسيا	أستاذ محاضر-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء:

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضله علينا أما بعد:

بسم الله الرحمان الرحيم:"وقضى ربك ألا تعبدوا لا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنا عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما (23) واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا (24)"

(سورة الإسراء 23-24)

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها، يسمينةحياتي، وبهجتها التي غمرت بعطفها وأنارت لي درب حياتي بحبها "**أمي** " والى التي كانت لي عونا، الصدر الحنون والقلب العطوف "**مامي**"العزيزة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وشملني بالعطف والحنان، وكان لي ورع أمان أحتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان "**أبي** " العزيز الغالي.

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري،إلى الذين كانوا سندا لي أخوتي وأخواتي.

الى صديقتي ورفيقتي في هذا المشوار"**عشيرتي**" سوسن

إلى كل العائلة إلى كل من أعرفهم ويحبونني.

إلى كل الأصدقاء، إلى كل الذين دائما يتذكرهم قلبي أهديكم هذا العمل المتواضع.

صـــفـــاء

الإهـــــداء:

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضله علينا أما بعد:

– إلى من هي في الحياة حياة إليك ينحني الحرف حبا وامتنان، إليك أمي "**هاجر**".

– إلى الذي لا يشبه طيبته ولا حنيته أو حتى دفء يديه أحد، مختلف هو عن جنس ادم أبي "**نور الدين** ".

وقد يكون الرزق أحيانا قلوب يسوقها الله إليك لتسعدك إلى "**أمير، ناهد، خولة** ".

– شكرا يا الله .....كأنك خلقت المواساة بهيئة أصدقاء إلى "**صفصوفة** ".

–إلى كل العائلة والأصدقاء

أهدي هذا العمل المتواضع.

ســـوســـن

شـكـــر و عـرفـــان :

بسم الله والحمد الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور:"**مهري عبد المالك**" لإشرافه على مذكرتنا.

كما نشكر جميع من وقف على هذا العمل المتواضع وساهم فيه **(ناهد،هدى، حمزة،بشير)**

الفهرس

العنـــــاويـــن	الصفحة
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول والأشكال	**V**
مقدمـــــــــــة	أ–د
الفصل الأول: التأصيل النظري للتبادلات التجارية الخارجية	
تمهيـــــــــــد	**2**
المبحث الاول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية	**3**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	**3**
أولا: تعريف التجارة الدولية	**3**
ثانيا: الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية	**4**
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	**5**
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية	**6**
المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية	**8**
المطلب الاول: النظرية التقليدية في التجارة الدولية	**8**
اولا: نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث	**9**
ثانيا: نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو	**9**
ثالثا: نظرية القيمة الدولية لجون ستوارت ميل	**9**
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية	**10**
أولا: نظرية هكشر وأولين	**10**
ثانيا: نظرية تعادل اسعار عوامل الانتاج	**11**
ثالثا: لغز ليونتيف	**11**
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية	**12**
أولا: نموذج ليندر	**12**
ثانيا: نموذج الفجوة التكنولوجية	**12**
المبحث الثالث: السياسة التجارية وأدواتها	**13**
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية	**13**
اولا: تعريف السياسة التجارية	**13**
ثانيا: الاهداف الاقتصادية، الاجتماعية والاستراتيجية للسياسة التجارية	**14**
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية الخارجية	**15**
اولا: الوسائل السعرية	**16**

ثانيا: الوسائل الكمية	**17**
ثالثا: الوسائل التنظيمية	**18**
المطلب الثالث: السياسات التجارية بين الحرية والحماية (التقييد)	**19**
اولا: سياسة حرية التجارة الخارجية	**20**
ثانيا: سياسة حماية التجارة الخارجية	**21**
ثالثا: العوامل المحددة للتوجيهات الإستراتيجية نحو حماية أو الحرية	**24**
الخلاصـــــــة	**25**
الفصل الثاني: حرب العملات	
تمهـــــــــــيد	**27**
المبحث الاول: التغيرات في أسعار صرف العملات وتأثيراتها	**28**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف	**28**
أولا: تعريف سعر الصرف	**28**
ثانيا: أهمية سعر الصرف	**28**
ثالثا: أشكال سعر الصرف	**29**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	**30**
أولا: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف	**32**
ثانيا: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف	**32**
المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي	**32**
أولا: مفهوم تخفيض قيمة العملة	**33**
ثانيا: اسباب تخفيض قيمة العملة	**33**
ثالثا: نتائج عملية التخفيض يؤدي تخفيض قيمة العملة	**33**
المبحث الثاني: ماهية حرب العملات واطرافها	**34**
المطلب الاول: تعريف حرب العملات	**34**
المطلب الثاني: أطراف حرب العملات	**37**
أولا: الصين	**37**
ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية	**38**
المطلب الثالث: اشكال التدخل في حرب العملات	**39**
أولا: تدخلات مباشرة	**39**
ثانيا: تدخلات غير المباشرة	**39**
المطلب الرابع: الحمائية الجديدة بعد الازمة المالية العالمية	**39**
أولا: تعريف الحمائية الجديدة	**39**

ثانيا: دوافع واسباب تزايد استخدامها	**39**
المبحث الثالث: تأثيرات حرب العملات	**41**
المطلب الاول: تأثير حرب العملات على سوق الاسهم والعملات	**41**
المطلب الثاني: تأثير حرب العملات على الاقتصاد العالمي	**43**
المطلب الثالث: التوترات الصينية الامريكية من الصراع التجاري الى حرب العملات	**44**
الخلاصـــــــــــــة	**47**
الفصل الثالث: العلاقات التبادلية التجارية الصينية الأمريكية في ظل حرب العملات بين اليوان والدولار	
تمهـــــــــــــيد	**49**
المبحث الأول: دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني	**50**
المـطـلـب الأول: إنشاء نظام تجارة مستقل (1949-1978)	**50**
أولا: فترة ما بعد الاستقلال (1949-1978)	**50**
ثانيا: خطة الانتعاش الزراعي والصناعي (1961-1965)	**50**
ثالثا: فترة الثورة الثقافية (1966-1976)	**51**
المـطـلـب الثاني: الإصلاحات التجارية في الصين (1978-2020)	**52**
أولا: مرحلة انطلاق الإصلاحات (1978-1984)	**52**
ثانيا: توسيع نطاق الإصلاحات (1984-1992)	**53**
ثالثا: التوجه نحو الخصخصة والانفتاح على الخارج (1992-2002)	**54**
رابعا: تسريع وتيرة الإصلاح (2002-2013)	**55**
خامسا: مبادرة الحزام والطريق (مشروع القرن) 2013-2016	**56**
سادسا: الخطة الخماسية الثالثة عشر (2016-2020)	**57**
المـطـلـب الثالث: تداعيات الأزمة المالية (2008) على الاقتصاد الصيني	**57**
المـطـلـب الرابع: تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي للصين	**58**
أولا: تحليل أداء الصادرات الصينية :(المحرك الرئيسي للاقتصاد الصيني)	**58**
ثانيا: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي	**61**
ثالثا القوة المالية الأولى في العالم	**63**
رابعا: الصين قوة تكنولوجية وعسكرية عظمى	**63**
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاقتصاد الأمريكي	**64**
المـطـلـب الأول: مظاهر تفوق الاقتصاد الأمريكي والعوامل المفسرة له	**65**
المـطـلـب الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي	**67**
المـطـلـب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي	**70**

المـطلـب الرابع: موقع الو.م.أ التجاري في العالم	**72**
المبحث الثالث: التجارة الخارجية الصينية الأمريكية	**77**
المـطلـب الأول: الصادرات الأمريكية للصين	**77**
أولا: تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين	**77**
ثانيا: الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين	**79**
المـطلـب الثاني: الواردات الأمريكية من الصين (2001-2019)	**79**
أولا: دراسة منحى الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة الممتدة من 2001-2015	**80**
ثانيا: أهم الواردات الأمريكية من الصين خلال 2001-2015	**81**
ثالثا: الواردات الأمريكية من الصين خلال 2016	**81**
رابعا: الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة الممتدة بين 2017-2019	**82**
المـطلـب الثالث: حجم التبادل التجاري بين البلدين	**85**
المـطلـب الرابع: الاتفاق التجاري الصيني الأمريكي	**85**
المبحث الرابع: تغيرات صرف اليوان والدولار قبل وبعد جائحة كورونا	**87**
المـطلـب الأول: تراجع اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي بعد تدخل البنك المركزي	**87**
المـطلـب الثاني: هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي	**88**
أولا: مؤشرات هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي المعاصر	**89**
ثانيا: تطور الاحتياطات الدولية من الدولار الأمريكي إلى إجمالي الاحتياطي النقدي الدولي (2001-2014)	**90**
ثالثا: الاحتياطي الدولي من الدولار (2014-2019)	**91**
رابعا: أسباب بقاء الدولار مهيمنا على النظام النقدي العالمي	**92**
المـطلـب الثالث: وحدة حقوق السحب الخاصة وإضافة اليوان إلى سلة العملات	**92**
المطلب الرابع: تأثير covid19على سعر اليوان والدولار والتنافس الاقتصادي بينهما	**94**
أولا: تداعيات فيروس كورونا على الصين	**94**
ثانيا: تداعيات فيروس كورونا على أمريكا	**95**
ثالثا: تأثير كورونا على العلاقات التجارية الصينية الأمريكية	**95**
الخلاصـــــــــــة	**98**
خاتمـــــــــــــة	**99**
قائـــــــمة المراجـــع	**104**

فهرس الـجـداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-3	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين 1984-1992.	52
2-3	معدلات القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الصين المدة (1992-2009).	55
3-3	قيمة الصادرات ونسب الصادرات من إجمالي الناتج المحلي في الصين (1980-2012).	57
4-3	الحجم الكبير الناتج المحلي الإجمالي للاستهلاك.	67
5-3	المديونية الداخلية للو.م.أ لعام 2009.	68
6-3	الدين العام الحكومي الامريكي 2009-2020	69
7-3	التغيير النسبي لأحجام الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة (2007-2008).	71
8-3	بعض المؤشرات الاقتصادية للو.م.أ مع عدد من الدول الصناعية لعام 1999.	72
9-3	المنتجات المصدرة والمستوردة للو.م.أ مع دول العالم	73
10-3	تطور الصادرات الأمريكية للفترة 2007-2018.	74
11-3	حجم التبادل التجاري للو.م.أ مع دول العالم .	75
12-3	الصادرات الأمريكية نحو الصين 2019.	78
13-3	التغيير في حجم الواردات الأميركية من الصين خلال الفترة (2001-2015).	79
14-3	أهم الواردات الأمريكية من الصين خلال 2001-2015.	80
15-3	أهم المنتجات الأمريكية المستوردة من الصين من السلع والخدمات خلال 2016.	81
16-3	تطور الميزان التجاري (الأمريكي الصيني) للفترة الممتدة بين سنة (2000-2019).	83
17-3	الدولار الأمريكي في المالية الدولية 2010بالنسبة للإجمالي العام.	88
18-3	تطور الاحتياطات الدولية من الدولار الأمريكي بنسبة إلى الاحتياطي النقدي الدولي (2001-2014).	89
19-3	الاحتياطي الدولي من الدولار (2014-2019).	91
20-3	التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في ظل كورونا 2020	96

فهرس الأشـــكـــال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-3	إنتاج القمح في الصين خلال الفترة 1978-1984.	51
2-3	التطور الاتجاهي لمقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين المدة (1990-1997).	54
3-3	القطاع التجاري في الصين يتدهور بشدة في 2018.	60
4-3	الناتج المحلي الإجمالي الأكبر اقتصاديات العالم.	61
5-3	الإسهام التقديري في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	61
6-3	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1992-2015).	62
7-3	النمو الإجمالي الإنفاق المحلي الصيني على البحث والتطوير 2003-2013.	63
8-3	من الأكثر حيازة للديون الأمريكية؟	67
9-3	who owns the U.S national dept ?	69
10-3	اجمالي الصادرات والواردات الامريكية نحو العالم (2004-2019)	75
11-3	تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين	82
12-3	الواردات الامريكية من الصين (2000-2019)	91
13-3	نسبة الدولار من الاحتياطي النقدي العالمي	100

مقدمة

مقـدمة

إن معظم مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت تشرف عليه منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المكملة لدورها مفروض من قبل الدول المتقدمة ويجسد هيمنة الأطراف القوية على حساب البلدان النامية وهو ما يعني أن آليات النظام التجاري الجديد ستؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ويتضح ذلك جليا من خلال تطور استخدام القيود الحمائية بما تسمح به تشريعات التجارة الدولية، ففي الماضي القريب كانت الدول الصناعية توفر حماية لصناعاتها المحلية من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية، ثم تم تغيير الأسلوب وفرضت هذه الدول مستوى عالي من الحماية كالقيود الفنية ,وإجراءات مكافحة الإغراق لتنتقل الإجراءات الحمائية إلى مستوى التسويات النقدية والمالية متجاوزة تكاليف الإنتاج وجودته وذلك من خلال التأثير على القيم الخارجية للعملات للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا بالرغم من تخفيض هذه الدول الصناعية لعملاتها بشكل كامل منذ بداية الثلث الأخير من القرن الماضي.

لقد كان لخطط الدعم في الاقتصاديات الغربية، ردود فعل سلبية زادت من الانسداد التجاري بين اقتصاديات الدول الناشئة واقتصاديات الدول النامية، مما أدى إلى قيام اقتصاديات الدول الناشئة بتخفيض قيم عملاتها الخارجية.

ولقد أصبحت قضية انخفاض قيمة العملات للدول الناشئة مقابل الدولار تثير أحد أهم الصراعات الاقتصادية بين الدول خصوصا الصين حيث قامت بتخفيض عملتها اليوان مقابل الدولار لدعم صادراتها، الأمر الذي جعل أصابع الاتهام توجه إليها لإحداث اضطرابات في الأسواق المالية والعالمية ,وكذا تصنيفها كمتلاعب بالعملة لكن هذا الأمر لم يعيق نمو الصين وبروزها كقوة عالمية، حيث استحوذت تجربة الصين التنموية على اهتمام عالمي ملحوظ نتيجة لما حققته من معدلات نمو منذ بداية التسعينات وهذا راجع للعديد من الإصلاحات إلي ساهمت في زيادة الانفتاح على العالم الخارجي، وجعلت التجربة الاقتصادية الصينية واحدة من أهم التجارب التي أثرت بشكل كبير على أهم الاقتصاديات العالمية.

تراكمت العديد من الأحداث المتشابكة، سياسية واقتصادية وتكنولوجية لسنوات، تحول من خلالها الترحيب الأمريكي بالتجربة الرأسمالية الصينية، والاندماج الهادئ للصين في النظام العالمي، إلى توجز من تلاعب بكين بالسوق العالمي والاتفاق بقوانينه بشكل يضر المصالح الأمريكية والغربية، وعلى الرغم من تطور العلاقات بين البلدين إلا أنها شهدت العديد من التوترات، تجاوزت الخلافات التجارية، لتصل إلى حرب عملات وتهديدات متصاعدة، وعقوبات متبادلة.

وفي ذروة التنافس القائم بين الصين وأمريكا ظهر فيروس كورونا (covid 19) في الصين، متسببا بانخفاض كبير في الإنتاج، وتوقف العديد من المصانع وشل مناطق العبور في جل دول العالم، ازدادت حدة التوترات القائمة بين البلدين، الأمر الذي جعل العديد يتساءل على تأثيرات هذا الأخير على الصراع القائم بين البلدين.

مما سبق ولدراسة العلاقة بين أكبر قطبين تجاريين يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير حرب العملات على العلاقات التجارية الصينية الأمريكية في ظل جائحة كورونا؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

***ما هي الاتجاهات الحديثة للسياسات التجارية ومدى تأثيرها على التجارة الخارجية الدولية؟**

***ما المشاكل التي تواجه تحديد نظام الصرف؟**

***هل يرتبط عجز الميزان التجاري البيني لأمريكا بسعر صرف اليوان أم تحكمه عوامل أخرى؟**

***هل تساهم جائحة كورونا في قطع العلاقات الثنائية بين الصين وأمريكا؟**

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

*بروز ظاهرة الحمائية الجديدة في التجارة الخارجية من خلال التخفيض المبالغ في سعر صرف العملات الأمر الذي يعيق تحقيق المزيد من التحرير التجاري.

*إن ترتيبات نظم الصرف الراهنة أعطت الحرية لاختيار نظام الصرف الملائم، فارتأت الدول الصناعية لاعتماد نظام التعويم، في حين لجأت الدول النامية إلى تثبيت العملات فتبرز حالة من الانحراف عن السعر التعادلي المعلن سواءا كان ذلك بالارتفاع أو الانخفاض.

*إن العلاقات التجارية الصينية الأمريكية لا تحكمها العوامل الاقتصادية كسعر صرف اليوان بل تتأثر بالسياسة التجارية والعلاقات التبادلية بينهما.

*رغم الاتهامات المتصاعدة بين الطرفين وتضرر كلاهما في ظل جائحة كورونا إلا أن العلاقات الثنائية بين الصين وأمريكا لا يمكن أن تتأثر

أهمية الدراسة:

تسلط الدراسة الضوء على أحداث عالمية برزت في الآونة الأخيرة أهمها، بروز الصين كظاهرة اقتصادية عظمى، ما جعلها المنافس الأكبر للو.م.أ مما سيجعل من هذه المنافسة المحتدمة المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تفسير العلاقة بين الو.م.أ والصين باعتبارهما أضخم اقتصاديين في العالم، وكذا التخفيض العمدي لقيمة العملة الذي كان له تأثير حتمي على كلا الاقتصاديين، كما سلطت

الدراسة الضوء على واقع حرب العملات والنتائج الوخيمة لها على الاقتصاد العالمي، ثم ظهور جائحة كورونا الأمر الذي زاد من حدة التوترات بين البلدين.

مبررات الدراسة:

إن المبررات التي دفعت الباحثين إلى اختيار الموضوع، هي محاولة دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، ومعرفة أسرار الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ومدى إمكانية استفادة الدول النامية العربية من التجربة التنموية الصينية.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، استندت الدراسة على الأسلوب الاستقرائي للبيانات الإحصائية والكمية لوصف وتحليل المبادلات التجارية بين الصين وأمريكا معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي من أجل تبيان المراحل التي مر بها الاقتصاد الصيني وظهوره كمنافس للو.م.أ

حدود الدراسة:

اقتصرت الحدود المكانية للدراسة على البلدين هما الصين والو. م.أ أما الحدود الزمنية ستكون من 1979-2020.

تقسيمات الدراسة:

للإلمام بالموضوع ودراسته من جميع النواحي اقتضى منهج البحث أن تشتمل الدراسة على ثلاثة فصول، تضمن الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسات التجارية الخارجية، وبما في ذلك مفهوم التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها وكذا السياسات التجارية المتبعة وأدواتها.

فيم تضمن الفصل الثاني حرب العملات بداية بالتغيرات في سعر صرف العملات وتأثيرات هاته الأخيرة على الأسواق العالمية والمالية وصولا إلى الفصل التطبيقي الثالث الذي يبرز العلاقات التبادلية التجارية بين الصين وأمريكا في ظل حرب العملات بين اليوان والدولار حيث تم دراسة وتحليل كلا من الاقتصاد الصيني والأمريكي، ثم دراسة تطور التجارة الخارجية الصينية الأمريكية، ثم تغيرات صرف عملات هاتين الأخيرتين، وصولا إلى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاديين وطبيعة العلاقات بين البلدين.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للتبادلات التجارية الدولية

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في اقتصاد الدول وذلك من خلال الدخل المتولد عن قطاع الصادرات فمهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية او الاقتصادية فانه لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا.

وتعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية، والمكون الرئيسي الذي يعتمد عليه لقياس درجة التطور الاقتصادي لأي بلد، ولذلك نجد الدول قد عكفت على اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم سياستها التجارية الخارجية بما يخدم أهدافها الاقتصادية التي حددها والتي تفرضها ظروف كل فترة حيث تنوعت هذه السياسات بتنوع الظروف الاقتصادية والإيديولوجية السياسة التي حكمت البلاد، وبحكم أهميتها في الدول وكذا في المبادلات التجارية تعرضت لعدة تطورات بدءا من أفكار التجارية مرورا بالمدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ثم المدرسة الحديثة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حاليا.

- ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالتبادلات التجارية الخارجية، حتى يتم توضيح بعض النقاط والمصطلحات لهذه الدراسة من خلال ثلاث مباحث أساسية:

❖ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية.
❖ المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.
❖ المبحث الثالث: السياسات التجارية وأدواتها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

تلعب التجارة الدولية دورا هاما ورئيسيا في تنمية اقتصاديات الدول وتعد التجارة الخارجية قطاعا حيويا لأي مجتمع متقدما كان أو ناميا حيث أنها لا تعمل على توسيع القدرة التسويقية من خلال ما تنتجه من فتح أسواق جديدة والرفع من مستوى الدخل الوطني.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

لا تستطيع أي دول تكون بمعزل عن العالم بانتهاج سياسة الاكتفاء الذاتي الشامل ولمدة طويلة، إن الاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية تمتد إلى ثلاثة أنواع وهي انتقال السلع والخدمات، انتقال رؤوس الأموال وفي الأخير هو انتقال الأشخاص بقصد السياحة والهجرة.

ويقصد بالتجارة الدولية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة، سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها[1].

كما تعرف التجارة الدولية ببساطة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول وكذلك بين الشركات والأشخاص على مستوى الدولي، كما يمكن على نحو أعمق تعريفها بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية، النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة[2].

كما تعرف أيضا على أنها المعاملات الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلعة الأفراد ورؤوس الأموال. تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية[3].

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية يمكن اعتبارها على أنها:

عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستولى الدولي. كما يمكن على نحو بأعمق تعريفها بأنها عبارة عم منظومة العلاقات السلعية والنقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة، ويمكن أن يمارس التجارة الدولية كالأشخاص الطبيعيون أو المعنيون وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية.

---

[1]– حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الاولى، مكتبة زهراءالشرق، طنطا 1996|,ص 13.

[2]– محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010.

[3]– رشاد العصار، حسام داوود، عليان الشريف، مصطفى سلمان، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2000 ص12.

الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية:

ذكرنا سابقا بان كلا من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية يكون نتيجة للتخصيص وتقسيم العمل، الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل ولكن يمكن أن يطرح السؤال التالي:

هل يعني ذلك أن النظرية الاقتصادية التي تفسر قيام التجارة الدولية هي النظرية ذاتها التي تفسر قيام التجارة الداخلية؟ لقد درج الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على اعتبار التجارة الخارجية فرعا مستقلا من فروع الدراسة الاقتصادية نظرا لتميزها بأسس ومفاهيم لا تشاركها في التجارة الداخلية، وأكد الكلاسيكيون وجود اختلافات جوهرية محددة بينهما، وعلى هذا الأساس صيغة نظرية مستقلة للتجارة الدولية هي النظرية " الميزات النسبية ""ولكن الاقتصاديين الحديثين من أمثال **أولين وهاربلر**، رفضا هذه الفكرة وأكدوا بان الاختلاف بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية هي اختلافات في الدرجة وليس في النوع[1].

على الرغم من أن تبادل السلع والخدمات مابين مختلف الاقتصاديات القومية إنما يتشابه مع تبادلها في داخل الاقتصاد القومي الواحد من حيث الأثر المشترك في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة إشباع الحاجات إلا انه يوجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز التجارة الداخلية عن الخارجية في عدة أوجه منها:[2]

- التقاليد العلمية المتبعة في دراسة التجارة الدولية.
- اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا.
- قدرة عوامل الإنتاج عن الانتقال.
- تمايز النظم النقدية.
- عوامل أخرى مثل: اختلاف سياسات الوطنية، انفصال الأسواق، اختلاف السلطات النقدية

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية لاستيراد، وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.

ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية خلال العقود الأخيرة في زيادة حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الاقتصادية المختلفة لمعظم

---

[1]– محمد دياب، مرجع سبق ذكره ' ص 18/17.

[2]– شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحيطي، صالح طاهر الزرقان، عبد الله يوسف سعادة، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن ,2012 ,ص 21/17.

الدول من العالم، ولعل أحد أهم خصائص التجارة الدولية هو إمكانية كسب جمع الدول من التجارة دون أن تخسر أحدا، وذلك لما تترك من آثار ايجابية على الكفاءة والرفاه الاقتصادي.

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانية الضخمة مثل الو م ا، لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب اتساع مساحتها.

رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة اقل نسبيا[1].

كما تختلف أهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى آخر بحسب سياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فان ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية.

يمكن قياس اهمية التجارة الخارجية لدولة ما بنسبة تجارتها الخارجية (صادرات+واردات) الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث تزداد هذه النسبة في الدول المتقدمة صغيرة الحجم مثل بلجيكيا وهولندا والدانمارك والسويد حيث تتراوح هذه النسبة في الدول ما بين 45%-70%وعلى العكس من ذلك تقل هذه النسبة في الدول المتقدمة كبيرة الحجم مثل المانيا واليابان وفرنسا وكوريا الجنوبية، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 20%-35%، بينما تصل هذه النسبة الى ادناها في أكبر دولة في العالم وهي الو. م.ا حيث تصل حوالي .10%

يلاحظ مما سبق مدى اهمية التجارة الخارجية بالنسبة لاي دولة في العالم، سواء كانت متقدمة أو مختلفة، رأسمالية او اشتراكية، كبيرة او صغيرة الحجم، نظرا لان دول العالم أصبح كله مترابطا لا تستطيع دولة ما ان تعيش فيه منعزلة عن باقي دول العالم، لا توثر فيهم او تتأثر بهم، كما لا تستطيع دولة ما ان تطبق سياسة الاكتفاء الذاتي طالما انها تسعى الى تحقيق التقدم الاقتصادي، والذي يتحقق من خلال الاعتماد المتبادل بين دول العالم عن طريق التجارة الخارجية

الاهداف الاساسية للتجارة الخارجية:

تتمثل الاهداف الاساسية للتجارة الدولية فيما يلي:

1. الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذا ان التصدير يؤدي الى زيادة الناتج القومي، مما ينعكس على وضع العمالة، وتقديم دخول إضافية، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس

[1]- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ,2008، ص10-12.

صحيح، إذا ان ضعف التصدير يؤدي الى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة، وزيادة البطالة وتتدهور في مستوى معيشة الافراد.

2. القيام باستيراد السلع الضرورية غير المتواجدة في الدولة المستوردة، اي ان هذه السلع لسبب ما او لمجموعة من الأسباب لا يتم انتاجها محليا[1].

3. إحلال الواردات وهنا يتوقف على عنصر هام جدا الا وهو عنصر التكلفة (cost) فاذا كانت السلع يمكن انتاجها محليا بتكاليف معقولة، فان مثل هذا الانتاج يمكن ان يسبب مشاكل ادارية ورأسمالية، ومشاكل في القدرات الفنية ايضا الا انه يساعد في ترويج السياسة التجارية ' وبالتالي يمكن من قيام بعمليات التصدير الهامة.

4. نقل التقنيات والتكنولوجيات الضرورية والاساسية لبناء واعادة هيكلة البنى التحتية للدولة وتغيير سياستها العامة.

5. الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد امام الدول النامية للعبور الامن للفجوة التي يمر بها عالم اليوم.

6. الاتجاه نحو العولمة وعولمة الاسواق العالمية ' من الناحية الاقتصادية يتمثل ما تقوم به العولمة في فرص اقتصاد السوق، وحرية التبادل التجاري في ظل منظمة التجارة العالمية التي حلت محل GAATوحرية حركة رؤوس الاموال وخصخصة قطاعات الدولة، والغاء دورها الاقتصادي.

7. دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم اسعار الصرف فيها، ومعالجة الاختلاف والتوازن في موازين المدفوعات.

8- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية او الحرية.

9- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير اسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الى جذور المشكلة الاقتصادية او ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية , فمن الحقائق المعلن عنها في العالم اليوم انه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فأنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وذلك لان اتباعها يدفع الدولة ان تنتج كل احتياجاتها برغم من ان ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ومهما يكن ميل اي دولة الى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع ان تعيش في عزلة عن الدول الاخرى واذا ان الدول كأفراد ليس بإمكانها ان تنتج كل ما تحتاجه من السلع وانما يقتضي الامر ان تخصص في انتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية

[1]- رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاه الاقتصادية، الجزء الاول، الطبعة الاولى، دار الرضا للنشر، 2000، ص51.

والاقتصادية لان ننتجها ,ثم تبادلها بمنتجات دوا اخرى لا تستطيع انتاجها داخل حدودها او تستطيع انتاجها لكن بكلفة ونفقة يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلا، ومن هنا تبدا اهمية التخصص والتقسيم العمل بين الدول المختلفة يرتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية.

ويؤدي التخصص بالطبيعة الى قيام التبادل بين الافراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة، فانه حتما سيقوم بمبادلة جزء من انتاجه بجزء من انتاج غيره من الافراد الذين تخصصوا في انتاج سلع اخرى.

وتجدر الاشارة الى ان الاسباب والمبررات الاقتصادية لقيام التجارة الخارجية هي نفس المبررات التي تدعوا الى قيام التجارة المحلية داخل البلد او منطقة في هذا البلد الا وهي رفع مستوى المعيشة.

وهناك حقيقتان على جانب كبير من الاهمية توضحان السبب في مساهمة التجارة الخارجية في رفع مستوى المعيشة.

أولا: ليس لكل دولة نفس الامكانيات التي تعني الانتاج كل السلع والخدمات والحقيقة ان عالمنا اليوم غاية في التنوع، فبعض الدول غنية بالموارد التي تعمل بها والبعض الاخر فقير في موارده، يضاف الى ذلك ان بعض الدول غنية وفقيرة شيئا.

ثانيا: نظرا لخلاف في البيئة تختلف تكاليف انتاج العديد من السلع والمؤسسات دولة الى اخرى بشكل ملحوظ، وهذه الحقيقة بعينها اي وجود اختلافات اخرى في تكاليف الانتاج بين الدول هي السبب الاساسي في قيام التجارة الخارجية[1].

- ويكمن اجمال اسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:[2]

1. عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع وذلك بسبب الميزات الطبيعية والمكتسبة وبسبب اختلاف ظروف الانتاج لكل سلعة.
2. التخصص الدولي: حيث ان لكل دولة تخصص في انتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية مما يزيد من انتاجها ووجود فائض لديها في هذه السلع وبالتالي عليها استبدالها بسلع اخرى من انتاج الدول الاخرى والتي تتمتع تلك الدول بدورها بميزة في انتاجها وهذا التخصص يودي الى تقليل التكلفة المتوسطة الكلية للوحدة الواحدة نتيجة وفرات الحجم الكبير.
3. اختلاف الميول والاذواق لدى الشعوب من حيث رغبتهم بالحصول على السلع المنتجة في الدول الأخرى.

---

[1]– رشاد العصار، حسام داوود، عليان الشريف، مصطفى سلمان المرجع سابق ذكره، ص –15–17

[2]– نداء محمد الصوص، مرجع سابق ذكره ' ص 10–11

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في اطارها الدولي ' وفي اسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة في الاقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها البعض من اجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الانسانية المتعددة ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى نظريات التي ظهرت من اجل الوصول الى تفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الخارجية.

المطلب الاول: النظرية التقليدية في التجارة الدولية

من ادم سميث الى ريكاردو الى جون ستيوارت ميل، تكاملت النظريات التقليدية المفسرة للتجارة الدولية فكانت كما يلي:

1. نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث:

يرتبط اسم ادم سميث ارتباطا وثيقا بمبدأ او قانون النفقات المطلقة كأساس لقيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة، وتحديد نمط واتجاه هذه التجارة والمكاسب الناجمة عنها.

وتعد نظرية ادم سميث في النفقات المطلقة نتيجة لنظريته في طبيعة الثروة والعوامل المحددة لنموها' فثورة الامم –طبقا لهذه النظرية –تقاس بما تنتجه من السلع المختلفة الصالحة لإشباع الحاجات الانسانية المتعددة، وهذه تتوقف بدورها على ظاهرة التخصص وتقسيم العمل من ناحية، وعلى توزيع قوة العمل بين الانشطة المنتجة وغير المنتجة من ناحية أخرى[1].

وقد ركز ادم سميث على اهمية التجارة الدولية الحرة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة وحسب ما يرى فان المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على اساس الميزة المطلقة، فقد تكون الدولة لديها كفاءة أكبر في إنتاج بعض السلع وكفاءة قليلة في إنتاج سلع أخرى مقارنة بدول أخرى

وبغض النظر عن سبب الاختلاف في الكفاءة فان كلا البلدين يمكن ان يستفيد إذا تخصص كل منهما في انتاج السلع بكفاءة أكبر من البلد الاخر[2].

ومن اهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية:[3]

- ✓ انها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حيث ان المسالة أكثر تشعبا وتعقيدا.

---

[1]– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم ' الطبعة الاولى' الدار المصرية اللبنانيين' مصر، ص88_89.

[2]– خالد محمد السواعي، التجارة الدولية' الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث، اربد الاردن ,2009 ,ص68.

[3]– محمد دياب، التجارة الدولية في العصر العولمة ' الطبعة الاولى' دار المنهل اللبناني، بيروت ,2010 ' ص96.

✓ قد لا تحظى الدول بأي تفوق مطلق في انتاج اي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية ادم سميث ان هذه الدولة لا تستطيع تصدير اي سلعة الى العالم الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن استيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، مما يؤدي الى انكماش حجم التجارة الدولية.

✓ ان نظرية ادم سميث في التجارة الدولية هي امتداد النظرية في التجارة الداخلية في حيث ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

2 /نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو:

قام ديفيد ريكاردو عام 1817 بنشر كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائبprinciples of political، Economy and taxes وقد تضمن كتابه نظريته في النفقات النسبية والتي اصبحت تعرف فيما بعد بنظرية الميزة النسبية وتستند هذه الاخيرة الى مجموعة من الافتراضات:[1]

- وجود دولتين
- وجود سلعتين
- حرية التجارة والمنافسة الكاملة
- تكلفة الانتاج تقاس من خلال العمل "ساعات العمل" وهو ما يعرف بنظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة انتاج سلعة

غير ان تحليل ريكاردو للنفقات النسبية قد أخفق ويرجع هذا الاخفاق في الحقيقية الامر الى ارتكاز التحليل الريكاردي لقانون النفقات النسبية على فرض ثبات النفقة او الغلة وهو فرض يمكن المنظر او الباحثين تحديد المعدل الفعلي للتبادل الدولي.[2]

3 /نظرية القيمة الدولية لجون ستوارت ميل 1806-1873:

اكتفى ريكاردو فيعرضه لنظرية التكاليف النسبية ببيان ان التخصص الدولي وفقا لمبدأ التكاليف النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما ان معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الادنى والحد الاقصى لسعر احدى السلعتين بالنسبة للأخرى ' وبالتالي لم تسطيع نظرية التكاليف النسبية ان تحدد مقدار الربع الذي يحصل عليه كل طرف من طرفي التبادل الدولي ' لذلك جاءت نظرية ح,س,م لتبرز فكرة الميزة النسبية عوض تكاليف النسبية, فيما يرى ريكاردو ان التكلفة النسبية هو تثبيت كمية الانتاج كإيران الفروق في نفقات الانتاج، حيث ان ج,س,م يفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي حيث يرى ان معدل التبادل الداخلي يتحدد وفقا لنفقات الانتاج النسبية في الداخل، وهذا كما ينطبق على التبادل الدولي.[3]

---

[1]– شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحيطي، صالح طاهر الزرقان، عبد الله يوسف سعادة، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن 2012 ,ص17 ,21.

[2]– سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع السابق ص 104.

[3]–يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الطبعة الاولى، دار هومة الجزائر,2010 ص, 39.

ولكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد، وهو بعيدا عن الواقع والتبسيط في التحليل وبالتالي عدم منطقية ومقبولة النتائج التي توصلت اليها[1].

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

اقتصرت النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية في تفسير قيام التجارة الخارجية الى قانون التكاليف النسبية، الى انها لم تتعرض الى اسباب اختلاف ما بين الدول، الى ان جاء النيو كلاسيكيون وساهموا في خلق نظريات تبين لنا اسباب قيام التجارة الدولية والكسب الناتج منها وكيفية الوصول الى حالة التوازن.

1 /نظرية هكشر وأولين:

طور الاقتصاديون فكرة التجارة بالاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية واعتبارها عنصرا من عناصر الانتاج، وسمي هذا النموذج بعدة مسميات كنموذج هيكشر واولين ونموذج وفرة عناصر الانتاج، وجميعها يشير الى نفس الافكار المطورة من طرف الاقتصاديين السويديين في بداية القرن العشرين ويشار الى هذا النموذج بـ HO[2].

كما حاولت نظرية هكشير وأولين ان توضح اسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة واخرى وقد أعطى هكشير تفسير الأسباب هذا الاختلاف، ففي رايه ان تكلفة السلع تختلف بالاختلاف انتاجية الدول وهذه الانتاجية تتوقف على عاملين أساسين هما[3].

- اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة او الندرة النسبية لعوامل الانتاج
- الاختلاف في الشروط الفنية لإنتاج السلع

يسعى نموذج هكشير وأولين الى اثبات ان اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الانتاج يؤدي الى اختلاف النفقات والاسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول، الامر الذي يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة انتاج اقل مما لم تعد انتاجها محليا

ولكي يثبت النموذج صحة هذه القاعدة نبدأ اولا بالبحث عن العوامل المحددة للأسعار في اقتصادها

وفي هذا الصدد يرى اولين ان الاسعار في النهاية تحدد بالطلب عليها والمعروض منها، اي تعتمد على العوامل الاربعة التالية:

1- سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع السابق، ص 110.

2- خالد محمد الواعي، التجارة الدولية، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث، اربد الاردن ,2003 ص 185.

3- محمد دياب، نفس المرجع السابق، ص 114, 115.

مدى توافر العمليات المختلفة من عناصر الإنتاج[1].

الشروط الفنية للإنتاج او دالة الانتاج

مستوى الدخل وعلى الاخص هيكل توزيع هذا الدخل

تفصيلات واذواق المستهلكين

2/ نظرية تعادل اسعار عوامل الانتاج:

في عام 1948 , طور العالم الاقتصادي الأمريكي بول صامويلسون نظرية هيكشر اولين إذا بين ان ارتفاع سعر سلعة ما يمكن ان يؤدي الى ارتفاع اجر العنصر الانتاجي الذي يستخدم بكثافة في انتاجها وقد ادى ذلك الى نظرية حول "تعادل اثمان عناصر الانتاج" التي عرفت باسم "نظرية هيكشر _اولين _صامويلسون وفقا لهذه النظرية القائمة على الوفرة في عوامل الانتاج، فان قيام التجارة الدولية يؤدي الى معادلة الاسعار النسبية والمطلقة لعوامل الانتاج المتجانسة بين الدول

تقوم هذه النظرية على انه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول، تتقلص الى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع، وبذلك تتعادل اجور عناصر الانتاج الموظفة في انتاجها،وبمعنى اخر تكون التجارة الحرة بديلا من الحركة الحرة لعناصر الانتاج دوليا

تؤكد فرضية صامويلسون انه: في حال تجانس عناصر وتشابه التقنية والمنافسة الكاملة والحركة المطلقة للسلع، يؤدي التبادل الدولي الى تعادل اسعار عناصر الانتاج بين الدول.[2]

3 /لغز ليونتيف:

حاول ليونتيف اثبات نظرية هيكشير واولين من خلال دراسته على الولايات المتحدة الامريكية التي تتميز بوجود وفرة نسبية في راس المال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والارض وان تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من بلدان الاخرى

وقد انتهى ليونتيف الى ان الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة راس المال بمقدار حوالي 30%أكثر من صادراتها منها، ما يعني ان الولايات المتحدة تصدر السلع كثيفة العمالة وتستورد السلع الكثيفة راس المال،وهو ما ناقض نظرية HOالقائمة على وفرة العوامل للتخصص، وهو ما أصبح يعرف لاحقا بلغز ليونتيف

_ الا ان ليونتيف انتهى ايضا وفي نفس السياق الى ان تلك النتيجة لا تمثل نقصا لنظرية هيكشر واولين، وسبب ذلك ان انتاجية العمل في الولايات المتحدة تصل الى ثلاثة امثالها في البلاد

[1]– سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع السابق، ص 143

[2]– محمد دياب، المرجع الذي سبق ذكره، ص120.

الاخرى، وبسبب ارتفاع انتاجية عنصر العمل هو المهارة والتعليم المتطور، وبالتالي تكون لدى الولايات المتحدة وفرة في عنصر العمل بنسبة أكبر من راس المال، وليس في هذا نقضا للنظرية[1].

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية وكانتأي محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقاتها والاقتراب من واقع التبادل التجاري، لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته فيتلك المحاولات الزم هذا الواقع الاقتصادي بضرورة التقصي والبحث من اجل محاولة تقديم تفسير للتجارة الدولية أكثر ملائمة واتفاقا مع التطبيق السائد

1/نموذج ليندر : الاسواق و الاختراعات

يرى ليندر انه فيما يتعلق بالسلع المصنوعة والتي تكون الجزء الاكبر من التجارة وتكون نماذج هذا الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة، فاختراع منتجات جديدة وتقسيمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية ولهذا فان العامل الأساسي انتاج السلعة ليس نفقة انتاجها ولكن فوجود اسواق واسعة اهم من سمات المراحل الاولى لنمو مشروع ما تعطيه ميزة في النفقات يجعله يمتاز على منافسيه ومن اهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ان السوق الخارجية ليست امتداد للسوق الداخلية اضافة الى ان اذواق المستهلكين غير متماثلة الا ان نظريته اعتبرت تطورا في مجال التجارة الخارجية.

2/ نموذج الفجوة التكنولوجية:

يركز نموذج التجارة للفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على امكانية حيازة احدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من انتاج سلع جديدة او منتجات ذات جودة أفضل، او منتجات بنفقات انتاجية اقل مما يؤهل هذه الدول الى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلاف واسعا في المزايا المكتسبة، وتؤدي بالتالي الى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق القنوات التالية:

- دخول احدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة الى الاسواق الدولية في الوقت الي لا تستطيع الدول الاخرى انتاجها داخليا او تقليدها لأنها تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع، او لا تستطيع الحصول عليها من الدول موطن الاختراع[2].

---

[1]–فيصل لوصيف، إثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1970_2001 مذكرة مقدمة كجزء لنيل متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتورة في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة سطيف 1, 2015 ص11_12.

[2]– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الطبعة الاولى، الدار المصرية اللبنانية مصر ’ ص216_217.

- زيادة الكفاءة النسبية كإحدى الدول في انتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل الدولي ويترتب على ذلك اكتساب هذه الدولة الميزة بنية دون غيرها من الدول
- ومن أبرز عيوب هذه النظرية انها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة الالكترونية،والمدى الزمني الذي يمكن ان تستمر خلاله تلك الفجوة قبل تلاشيها[1].

المبحث الثالث: السياسة التجارية وأدواتها

تتبع الدول في مجال تجارتها الدولية وعلاقتها الاقتصادية الخارجية عددا من السياسات، التي يمكن ان تتنوع وتتعدد من دول الى اخرى حسب ظروفها وطبيعة العمل فيها، وسياساتها وتوجيهاتها السياسية والاقتصادية, وطبيعة الاقتصاد السائد فيها، ومن هذه الزاوية تمثل سياسة التجارة الدولية السياسية الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى هذا، تمثل السياسة التجارية جميع الاجراءات المتعلقة وضبط حركة الواردات والصادرات اي الاجراءات التي تتم من خلالها التحكم في قرار الافراد، والهيئات، والمنظمات المتعلقة باستيراد وتصدير السلع والخدمات وقد ترغب السلطات في بعض الاحيان الى بتشجيع
تصدير سلعة ما وتخفيض استيراد سلعة اخرى، ولتحقيق ذلك يتوجب على السلطات تقديم وتوفير الاهتمام الكافي والوافي بالسياسات التجارية والادوات الاساسية التي تقوم عليها، ومن ثم العمل على تطويرها ودراستها باستمرار.

المطلب 1: مفهوم السياسة التجارية

يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظام الاقتصادي، ويرجع ذلك الى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، قصد تحقيق أهداف خاصة وبها سواءا كانت اقتصادية واجتماعية او غيرها.

اولا: تعريف السياسة التجارية:

تعرف على انها مجموعة الاساليب والاجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق اغراض واهداف عديدة تختلف من دولة الى اخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري او المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار عملتها الوطنية[2].

ومن التعريف يتضح لنا ان السياسة التجارية تتكامل مع سياسات اخرى: كالسياسات المالية والنقدية، واعتمادات الدولة، إذا يقصد من هذه السياسة تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الإستراتيجية، وبذلك يتمثل الهدف الأساسي للسياسة التجارية، وتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق مجموعة من الاهداف الاخرى:

---

[1]–محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010 ,ص127.

[2]–يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الطبعة الاولى، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر, 2010 ,ص20.

أ. تحقيق التشغيل والتوظيف الكامل

ب. امكانية الوصول الى حالة الاكتفاء الذاتي

ج. محاولة تثبيت سعر الصرف

د. العمل على تحقيق التوازن في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات

وبذلك تعتبر السياسة التجارية احدى وسائل السياسة المالية والنقدية التي تعتمدها الدولة لتحقيق الاهداف السابقة، اي انها اداة لتحسين بنية العلاقات التجارية الخارجية[1].

ثانيا: الاهداف الاقتصادية، الاجتماعية والاستراتيجية للسياسة التجارية

تعمل السياسة التجارية على تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية واجتماعية والاستراتيجية، وتنقسم هذه الاهداف الى:

أ. الاهداف الاقتصادية: التي تتمثل في:

✓ زيادة موارد الخزينة العامة للدولة، فإمكانية الحصول على هذه الموارد يمكن استخدامه في تمويل النفقات العامة بكثافة اشكالها وانواعها، ويتم توفير هذه الموارد عن طريق مرور السلع والخدمات عبر الحدود القومية للدولة.

✓ العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك باختبار مجموعة من الاجراءات التي تكفل المحافظة على هذا التوازن.

✓ حماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية، اي تخليصها من المؤثرات الخارجية التي يمكن ان يكون لها اثار ضارة على صناعة المحلية لذلك تظهر الضرورة الاساسية لحماية هذه الصناعة.

✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق الذي يمثل التميز السعري في مجال التجارة الدولية، اي البيع بسعر اقل من تكاليف الانتاج، وذلك يعد وسيلة اساسية للسيطرة على الاسواق الدولية، وتضع السياسة التجارية الاجراءات الكفيلة لمواجهته.

✓ حماية الصناعة الناشئة، اي الصناعة حديثة العهد في الدولة، حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها، ويتم ذلك من خلال السياسات التجارية التي يتم وضعها.

✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش، والتضخم، وهذا يتطلب بذل جهد كبير للتخلص من هذه التقلبات بواسطة السياسة التجارية.

ب. الاهداف الاجتماعية: وتتمثل في:

1. حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، المصالح الزراعية او المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية واساسية في الدولة.

[1]–مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1996,ص 117.

2. اعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة، وهذا الهدف يمثل أحد الاهداف الحيوية للسياسة التجارية في هذا المجال.

ج. الاهداف الاستراتيجية: تتمثل في:

1. المحافظة على الامن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
2. العمل على توفير الحد الادنى من الغذاء عن طريق الانتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.
3. العمل على توفير الحد الادنى من الانتاج، وخصوصا في فترة الحروب والازمات.

يشار في هذا المجال الى ان اهداف السياسة التجارية هي في الوقت نفسه اهداف للسياسة المالية والنقدية، وسياسة العمالة، اي ان السياسة التجارية هي جزء من سياسة تكبر تسمى "السياسة الاقتصادية للدولة "ولا يمكن تحديد اثارها ودراستها الا في حال السياسة الاقتصادية للدولة[1].

المطلب الثاني: ادوات السياسة التجارية الخارجية

تستخدم الدولة بعض الادوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تتبناها، وتتعدد ادوات السياسة التجارية، تبعا للنظام الاقتصادي السائد وهذه الاساليب ترتبط على نحو حتمي بالنظام الرأسمالي، وذلك لأنه فيما يتعلق بالدول التي تتبنى النظام الاشتراكي فان تجارتها الخارجية تخضع للتخطيط الاشتراكي.

وعليه يمكن ان نميز في هذا الصدد بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية :

اولا: الوسائل السعرية

هي الوسائل التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في اسعار الصادرات والواردات، وهي بذلك تتمثل:[2]

1_1: الرسوم "التعريفات الجمركية (Tariffs)

تعرف الرسوم الجمركية بانها ضرائب تفرض على السلع والخدمات المتاجر بها عبر الحدود القومية، ويكون فرضها على الصادرات او الواردات، ورغم انها تفرض من الناحية التطبيقية على الواردات، الا ان كثير من دول العالم الثالث تفرضها على عدد كبير من سلعها المصدرة للأسواق الدولية[3].

---

[1]–مجدي محمود شهاب، المرجع الذي سبق ذكره، ص118 _122.

[2]– مجدي محمود شهاب، المرجع الذي سبق ذكره، ص135.

[3]– رعد حسن الصرف، المرجع الذي سبق ذكره، ص291.

1_2: طرق تحديد الرسوم الجمركية:

تتمثل طرق تحديد الرسوم الجمركية في:

أ. **الرسوم القيمية:** تحدد هذه الرسوم وفقا لقيمة السلعة، اي على اساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المتاجر بها.

ب. **الرسوم النوعية المحددة:** وتحدد على اساس كمية معينة لكل وحدة من الوحدات السلعية، وعندئذ يكفي اطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة، او حجمها، او وزنها بغض النظر عن قيمتها لكي يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

ج. **الرسوم المركبة:** تطبق احيانا على عدد قليل من السلع المتاجر بها، وهي تجتمع بين الرسوم القيمية والنوعية.

1_3: انواع الرسوم الجمركية:

تنقسم التعريفات الجمركية الى انواع التالية

أ. **التعريفة المنفردة:** يقوم المشرع الضريبي، في هذا النوع من التعريفات بتطبيق معاملة ضريبية جمركية موحدة دون تميز، اي بصرف النظر عم مصدر السلعة او البلد التي تنتمي اليها، لذا عادة ما يطلق عليها الفقه الجمركي بالتعريفة الجمركية ذات الفئة الواحدة[1].

ب. **التعريفة المزدوجة:** تصنع الدول طبقا لأسلوب التعريفة المزدوجة، فئتان للضريبة تمثل احداهما تعريفة عالية واخرى منخفضة، ويلاحظان الحد الاعلى للضريبة بعد تعريفة ذاتية، تطبقه الدول على كافة واردات السلع، اما الحد الادنى فيعد تعريفة اتفاقية تفصيلة، نظرا لان الدولة لا تطبقه الا إذا كانت البضائع واردة من بلدان تربطها اتفاقيات تجارية.

ج. **التعريفة الخفية:** يقصد بها انه ليس هناك تعريفة جمركية مقررة او رسوم مفروضة، إذا انها تنتهي الى ما تؤول اليه التعريفة المعلومة تقييد التجارة الدولية.

2. **الاعانات:** تعد وسيلة الاعانات من الوسائل التي تستخدمها الدولة بقصد زيادة قدرة السلع الوطنية على المنافسة الدولية، ويتم ذلك عن طريق تخفيض اثمان هذه السلع بقدر قيمة الاعانات المخصصة لها، واما ان تكون هذه الاعانات مباشرة او غير مباشرة[2].

- **الاعانات المباشرة:** تتمثل في دفع مبالغ نقدية لسلع معينة، وتحدد اما على اساس قيمة اي نسبة معينة من قيمة هذه السلعة، او على اساس نوعي اي بحسب نوع هذه السلعة من حيث الوزن او الحجم او العدد.
- **الاعانات غير المباشرة:** تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، وذلك عن طريق تشجيع المشروعات على التوسع في الانتاج وتخفيض تكاليف الانتاج ومن صورها الاعفاءات الضريبية سواء كليا او جزئيا.

---

[1]–عبد الباسط وفاء، سياسات التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية 2000 , ص 22.

[2]–مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 140.

3. **نظام الاغراق:** يتمثل نظام الاغراق في بيع سلعة منتجة محليا في الاسواق الخارجية بسعر يقل عن تكلفة انتاجها، او يقل عن السعر الذي تباع به في السوق الداخلي وهو نظام للبيع بسعرين، أحدهما مرتفع في السوق الداخلي والاخر منخفض في السوق الخارجي[1].

والهدف من الاغراق هو كسب الاسواق الخارجية بالقضاء على كل منافسة محتملة، وتقابل الدول المختلفة نظام الاغراق برد فعل مضاد الا وهو فرض رسوم جمركية اضافية تنهب بأثر الإغراق.

ويمكن في هذا الصدد ان تميز بين 3 انواع من الاغراق:

أ. **الاغراق العارض:** وهو الذي يرتبط بظروف طارئة، مثل الرغبة في التخلص من الفائض في سلعة معينة في اخر الموسم، ومن ثم يقوم المنتج ببيعها في السوق الخارجي بأسعار منخفضة، وهو اغراق غير مقصود[2].

ب. **الاغراق المؤقت:** وهو الاغراق المقصود ولكنه يرتبط بفترة زمنية قصيرة، مثال ذلك تخفيض مؤقت في اسعار سلعة معينة بقصد فتح اسواق اجنبية[3].

ج. **الاغراق الدائم:** أخطر انواع الاغراق لأنه يرتبط بسياسة دائمة، ويستبد على وجود احتكار في السوق الوطنية، وهذا الاحتكار يعتمد على وجود حماية تبقى بها شر المنافسة الاجنبية

4. **تخفيض سعر الصرف:** يقصد به كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الاجنبية لتخفيض سعر الصرف اسباب متنوعة، فقد يكون السبب هو محاولة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتحقيق عبء مديونيتها، بالإضافة الى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف لتخفيض الى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي.

قد يقصد من التخفيض احيانا زيادة موارد الخزينة العامة للدولة بما يتضمنه بإعادة تقييم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا لسعر الحديد

ثانيا: الوسائل الكمية

ترمي الادوات الكمية الى تحديد الكميات السلعية التي تجتاز حدود الدولة الجمركية دخولا او خروجا، وتعمل الدولة طبقا لهذا النظام، على فرض قيود ذات طبيعة كمية على الصادرات والواردات على حد سواء، بإخضاع سلع التجارة الدولية اما لنظام الحصص، او نظام التحديد الكمي الذاتي

1_ **نظام الحصص:** تتعمد الدولة من خلال نظام الحصص، على تحديد سلع التجارة الدولية، او قيمتها عن طريق حظر استيراد او تصدير ما يزيد عن القيمة الكلية المسموح باستيرادها او تصديرها من كل سلعة[4].

---

[1]– يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2]– مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره ص ,145.

[3]– زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة ,2004,ص292.

[4]– عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره ص,27.

يعد نظام الحصص اشد فاعلية من الرسوم الجمركية في تقييد الواردات وذلك راجع الى:

- يسمح بدخول السلع الاجنبية بغير ان تتعرض لرسم جمركي يمنعها، ولكن تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح بها
- يساعد على تشجيع الصادرات، إذا قد يحمل الدولة التي يضر بها نظام الحصص على السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ بها، بتبادل المزايا فيما بينهما، وقد يؤدي عندئذ الى زيادة الصادرات مع الحد من الواردات ومن ثم توازن الميزان التجاري.

انواع الحصص:

أ. **حصة التعريفة:** اي السماح بالواردات حتى كمية معينة بحيث يدفع عليها رسم جمركي منخفض او معفى، اما الزيادة عن هذه الكمية المحددة فيدفع عليها رسم اعلى.

ب. **الحصة الفردية:** اي تحديد حد اقصى لكمية الواردات خلال فترة معينة تفرضها الدولة من دون مفاوضة مع الدول المصدرة.

ج. **الحصة المزدوجة:** اي وصول الدولة الى حصة معينة بالاتفاق مع الدولة المصدرة للسلعة، وبعد ذلك تقدم الدولة المستوردة بمنح الحصص للدول الاخرى، حسب قدرتها على الاستيراد في فترة سابقة[1].

2 _ تراخيص الاستيراد: تعتمد الدولة في هذه الصورة، ان تقوم بتوزيع الكمية الواجب استيرادها من السلعة، بين مختلف الدول المصدرة لها، كما في الاسلوب السابق، وانما بين المستوردين الوطنيين، بحيث يحصل كل مستورد على نسبة مئوية من الكمية الكلية المسموح باستيرادها[2].

ويتميز هذا النظام، بانه لا يعلن عما تفرضه الدول من قيود استيرادية بطريقة صريحة ومباشرة حيث انه تحدد الكميات المسموح باستيرادها دون ان يرفض قيود على كل مستورد في عدم تجاوز استيراده من بلد ما بحجم معين.

ثالثا: الوسائل التنظيمية[3]

وهي الوسائل التي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي يتحقق في داخله المبادلات الدولية وتشمل:

1. **المعاهدات التجارية:** هي اتفاق تعقده الدولة مع دولة اخرى من خلال وزارة خارجيتها واجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية.

وعادة ما تتضمن احكام المعاهدات التجارية مبادئ معينة تنص عليها: مثل مبدأ المساواة في المعاملة، ومبدأ المعاملة بالمثل، واهمها مبدأ الدولة الاولى بالرعاية

---

[1]– رعد حسن الصرف، مرجع سبق ذكره ص,296.

[2]– عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره ص,32.

[3]–زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 297.

2. **الاتفاقيات التجارية:** وهو تعاقد يتناول امور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين يزيد عما يوجد في المعاهدات التجارية، وقد يعقد الاتفاق التجاري على اساس معاهدة تجارية سابقة كما يعقد دون وجود للمعاهدة.

3. **التكتلات الاقتصادية:** تنشا التكتلات الاقتصادية كنوع من تحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتأخذ عدة اشكال اهمها:

3_1 منطقة التجارة الحرة: وهنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الاطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الاخرى للأعضاء.

3_2 الاتحاد الاقتصادي: لا يقتصر التعاون بين الدول الاعضاء على الغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الاموال والاشخاص، وانشاء المشروعات الى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدول للأعضاء

المطلب الثالث: السياسات التجارية بين الحرية والحماية (التقييد)

ادت التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية الى وجود مذهبيين في التجارة الخارجية أحدهما يرى ضرورة تركها حرة دون قيود لان هذا يؤدي الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم اجمع، ويرى فريق اخر ضرورة حمايتها من بعض المؤثرات الخارجية لان هذا يكون في بعض الحالات من الامور الحيوية التي تقتضيها السياسة العليا، او يكون ضرورة مؤقتة على ان تعود الدولة بعد ذلك سياسة الحرية.

قبل دراسة حجج أنصار الحرية وحجج أنصار الحماية ترى ضرورة التنبيه الى ان الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليست المعيار الوحيد الذي تسترشد به الدول في تقييد التجارة الدولية، او تحريرها من القيود، إذا توجد اعتبارات سياسية وامور خاصة بالأمن لها كبير الاثر على تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال.

اولا: سياسة حرية التجارة الخارجية

لقد دافع الفيزيوقراط على حرية التجارة الخارجية، وأكدوا على عدم تدخل الحكومات في الشؤون الاقتصادية، حيث ان المنافسة الحرة من شانها تحقيق السعر العادل وهذا الثمن الذي يحقق ربحا للبائعين، وفي نفس الوقت تعتبر مقبولا من وجهة نظر المستهلك.

1. **مفهوم سياسة حرية التجارية:** يمكن ذكر بعض التعاريف التي تناولت سياسة الحرية التجارية في الاتي:

تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية على انها "سياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما تتدخل في التجارة بين الدول، ومن خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الاخرى"[1].

تعرف ايضا على انها "تلك السياسة القائمة على ترك التجارة حرة دون تدخل او قيد من خلال وضع قوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود امام التدفق الحر للسلع والخدمات، والاستثمارات عبر الحدود الوطنية، سواء كان التدفق في صورة صادرات او واردات، ودخول او خروج لرؤوس الأموال[2].

من خلال التعريفين السابقين نستنتج ان سياسة الحرية تتركز على ضرورة ازالة كل العقبات او القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود، سواء كانت صادرات او الواردات.

2. **حجج مذهب حرية التجارة الخارجية:** يرمي أنصار هذا المذهب الى تحقيق تدفق التجارة الخارجية دون قيود، كما لو كانت تنساب بين اسواق الدولة الواحدة، يعتمد أنصار هذا المذهب على عدة حجج اهمها:

- الترابط بين الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والنمو الاقتصادي : اذا يؤكد دعاة مبدا تحرير التجارة بان الانفتاح وتحرير التجارة يؤديان الى النمو الاقتصادي فانهم يؤكدون بان الانفتاح الاقتصادي, وخاصة ذلك المرتبط بالتجارة الخارجية كان عاملا مهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي, ولا تنحصر فوائد الانفتاح التجاري في زيادة النمو الاقتصادي , اذا ان الانفتاح كثيرا ما يؤدي الى نشر المعرفة والتكنولوجيا ,اللذان يلعبان دورا حاسما في زيادة انتاجية عوامل الانتاج ' المسؤولة عن رفع معدل نمو الدخل في ظل ثبات عوامل الإنتاج[3].

- **مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي:** يرى أنصار الحرية انها تتيح للدولة والتمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافي، وتقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق، فاذا كان هناك حرية في التبادل فان السوق تصبح واسعة وشاملة الاسواق عدد كبير من الدول، ومن الممكن في هذه الحالة ان يكون تقسيم العمل على نطاق دولي[4].

- **منافع المنافسة:** يؤدي الحرية الى تنافس الدول في انتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الانتاج الامر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها[5].

- **الحرية تحد من نشوء الاحتكارات:** حرية التجارة حسب راي دعاتها، وتجعل قيام الاحتكارات امر أكثر صعوبة مما هو عليه في حالة الحماية، فظروف الحماية التي تؤمنها الدولة، ومن انعدام

---

[1]– السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، الطبعة الاولى دار الفكر ناشرون وموزعون ,2010 ,ص75 عمان.

[2]– رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية التطبيق، الطبعة الاولى، جمهورية مصر العربية ,2007 , ص 73.

[3]– محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص77.

[4]– أشرف احمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الاولى، دار رؤية للنشر، والتوزيع، ص 98.

[5]– يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص77.

المنافسة الخارجية، تنتج للمؤسسات انتاج سلعها بتكاليف مرتفعة وبيعها بأسعار عالية، والسيطرة على السوق المحلية سيطرة احتكارية، دون ان تخشى منافسة المنتجات الاجنبية المتماثلة التي يمكن ان تباع بأسعار اقل[1].

ثانيا: سياسة حماية التجارة الخارجية

ظهرت نظرية الحماية في الوقت الذي ظهرت فيه نظرية حرية التجارة، فأنصار النظام الرأسمالي نادوا بنظريات الحرية لحماية مكاسبهم القومية، وقد نتج عن نمو هذا النظام ازدهار الاقتصادي القومي للدول التي طبقته، الا ان هذا الازدهار كان على حساب دول اخرى لم تمكن قد تطورت بعد، وعندما شعرت هاته الدول بوطأة الاستغلال لان ضرورة حماية اقتصادها القومي من غزو السلع الاكبر حماية

1 مفهوم سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعرف الحماية انها قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الاخرى باتباع بعض الاساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات او وضع حد اقصى لحصة الواردات من خلال فترة معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[2].

ويعرف أيضا على انها: اي سياسة يتم تبنيها من قبل الدولة لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية[3].

من خلال التعريفين نستخلص ان سياسة الحماية تفرضها الدولة لحماية السلع والخدمات المحلية من مزاحمة السلع الاجنبية، حيث ان هاته الاخيرة يمكن ان تكون في وضع تنافسي قوي يسمح لها بالسيطرة على الاسواق وتدمير الصناعات الناشئة في الدولة[4]

2 حجج مذهب حماية التجارة الخارجية: يستند أنصار هذا المذهب الى مجموعة من الحجج اهمها:

2_1 الحجج التي تستند الى اعتبارات اقتصادية: عرض المنادين لتطبيق سياسة الحماية التجارية للعديد من الحجج الاقتصادية التي تؤيد وجهة نظرهم اهمها:

2_1_1 حماية الصناعة الوليدة او الناشئة: تعتبر من أشهر الحجج قبولا لدى أنصار هذا المذهب، وتنتسب الى الكاتب الالماني فريديريك ليست في اوائل القرن التاسع عشرا، الذي نادى بضرورة حماية الصناعة الالمانية الناشئة من المنافسة الإنجليزية.

---

[1]– محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 305.

[2]– رعد حسن الصرف، مرجع سبق ذكره، ص280.

[3]– السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[4]– رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 82_84.

تتحقق الحماية للصناعة الوليدة بعدة اساليب من بينها فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات المتشابهة للمنتج الوليد والوارد من الخارج، كما تقوم الدولة بدعم تلك الصناعة الوليدة من خلال اعفائها من الضرائب لفترات طويلة.

2_2_ 1 اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية: ان حماية الاسواق المحلية قد تشجع الشركات الاجنبية على الاستثمار في البلد الذي يتبع قوانين الحماية وعلى انشاء فروع صافية، تتجنب عبء الرسوم الجمركية التي ستفرضه على منتجاتها فيما لو ظلت منتج في الخارج وتصدر الى بلد معين، فالحماية الجمركية تؤدي الى ارتفاع اسعار منتجات سلع الصناعات المحمية في الداخل، وبالتالي الى ارتفاع معدل الربح المتوقع للاستثمار فيها، وهذا بحد ذاته يشكل عامل اغراء واجتذاب لراس المال الاجنبي للاستثمار في هذه الصناعة[1].

2_3_1 تنويع الانتاج: يعتبر أنصار الحماية ان تنويع الانتاج المحلي وتوسيع بنية الاقتصاد الوطني وعدم تخصصه في سلعة واحدة او عدد محدود من السلع، يشكل ضمانة في وجه الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة الحالي.

2_4_1 معالجة مشكل البطالة: ففرض الرسوم الجمركية على الواردات يرفع اسعارها مما يحول الطلب الوطني الى السلع المنتجة محليا التي يمكن احتلالها محل الواردات كل ذلك يمكن ان يساعد على زيادة التوظيف وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل.

2_5_1 تعزيز موقف الدولة التفاوضي: ففي راي البعض ينبغي فرض الرسوم الجمركية وحماية الانتاج الوطني، بهدف تقوية مركز الدولة في التفاوض مع الدول الاخرى حول التبادل التجاري وعقد الاتفاقيات، والمعاهدات التجارية ' في حين ان الحرية التجارية وفتح اسواق الدولة امام منتجات العالم الخارجي بصيغة موقف الدولة التفاوضي.

2_2 الحجج التي تستند الى اعتبارات امنية:

ينبغي ان تتدخل الدولة في مجرى التجارة الخارجية لحماية الصناعات الاستراتيجية اللازمة لدعم الامن القومي والقوة العسكرية من منافسة الصناعات الوطنية التي تتفوق عليها في الجودة والسعر، إذا ان اعتماد الدولة على العالم الخارجي في الحصول على هذه السلع الاستراتيجية قد يهود استغلالها، خاصة في اوقات التوتر والحروب وما يصاحبها من توقف طرق المواصلات.

ومقتضى هذه الحجة ان تكون لازمة للدفاع الوطني من ناحية، والا تكون الصناعة قادرة على تطور والصمود الا في ظل الحماية من ناحية أخرى[2].

[1]–محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 308_309.

[2]–عبد الباسط وفاء، مرجع سبق ذكره، ص30–33

2_3 الحجج التي تستند الى اعتبارات مالية:

يذهب أنصار حماية التجارة الى ان فرض ضريبة على الواردات تحقق موارد مادية للخزانة العامة ' تساهم في تمويل جزء من نشاط الدولة' فضلا عن تحقيق العبء الضريبي الواقع على المواطنين من خلال اضطرار الدول الاخرى الى تخفيض اسعار صادراتها بمقدار هذه الضريبة، مما يعني ان النت حصل يعب على هذه الضريبة هو العالم الخارجي لمواطني الدولة.

2_4 الحجج التي تستند الى اعتبارات اجتماعية:

نادى بعض أنصار المذهب تقييد التجارة بحماية بعض الصناعات المحلية التي تحقق اعتبارات اجتماعية معينة ايضا نادى بعض الكتاب بتقييد التجارة خوفا من ذوبان العادات والتقاليد والعقائد الموروثة، تتسلل الى حدود الدولة مع هبوب رياح الحرية.

ثالثا: العوامل المحددة للتوجيهات الإستراتيجية نحو حماية او الحرية:

بصفة عامة هناك نوعان من السياسات التجارية، سياسة حرية التجارة، سياسة تقييد التجارة، يتوقف تطبيق اي من هاتين السياستين على وجود مجموعة من العوامل، قد تكون سياسية او اقتصادية او اجتماعية.[1]

1 النظام الاقتصادي السائد وفلسفة الدولة السياسية:

تحدد النظام الاقتصادي السائد في اي بلد بالعلاقة او النسبة بين القطاعين العام، والخاص، من حيث ملكية وسائل الانتاج واداراتها، وذلك باعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي :(الدخل القومي وتشغيل القوى العاملة وتكوين راس المال الثابت ,,,,,,,).

إذا اتجه النظام الاقتصادي نحو نموذج الاقتصادي الاستراتيجي، فان التأكيد يزداد على سياسات الحماية وفرض القيود المختلفة، وخاصة الادارية والكمية على حركات السلع والخدمات والموارد والمعلومات وبالمقابل إذا اخذ النظام الاقتصادي بنموذج الاقتصاد الرأسمالي، فانه يميل نحو تحرير التبادلات الدولية.

2 مرونة الجهاز الانتاجي والفترات التنافسية الذاتية على مبادرة والابتكار:

ان الجهاز الانتاجي في بلد ما يمكن ان يصنف حسب مدى استجابته لتغيرات الطلب في الاسواق المحلية والدولية الى مستويات متباينة من المرونة، والتي تحدد بدرجة تدفق السلع والخدمات والموارد والمعلومات فيما بين كافة اجزاء الاقتصاد وضمن علاقات الهيكلي.

3 درجة حساسية الاقتصاد المحلي تجاه تغيرات القطاع الخارجي:

تبرز حساسية اقتصاد محلي ما تجاه التغيرات التي تحدث في القطاع الخارجي نتيجة الاندماج

[1]– هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار الحرير للنشر والتوزيع، عمان، ص383_391.

هامشي لهذا الاقتصاد الذي يعاني من التشوه الهيكلي بمركز او مراكز معينة في الاقتصاد العالمي وتعتمد درجة الحساسية على الاهمية النسبية لحركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال والموارد البشرية والمعلومات ,,,,,,,,,,

4 الاطر التنظيمية للعلاقات الدولية:

ان (GATT) ومن ثم (WTO)قد أسهما مباشرة في دعم سياسات الحرية الاقتصادية على المستوى الدولي وذلك من خلال اطارين هامين وهما:

- ✓ المفوضات متعددة الاطراف ' تحاول الجميع بناء التعاملات الجديدة حسب ترتيبات توافقه في المصالحة واعتماد قواعد دولية اقرت في اتفاقيات سابقة.
- ✓ المؤسسة المبنية على اصول تشريعية، حيث ان اي موضوع يتعلق بالمنازعات او السياسات يجب ان يمرمن خلال الاجراءات المقررة بالتنظيمات ذات العلاقة ولا شك ان لهذين الاطارين دورا هاما في تجنب المخاوف من تطبيق سياسات الحرية في التبادل الدولي.

خلاصة الفصل:

شهدت التجارة الدولية تطورا هاما خلال القرن الماضي نشا عن التطور في النظريات المفسرة لطبيعة التبادل التجاري الدولي والاطر التنظيمية له، وقد سعت النظريات المتعاقبة لتفسير وشرح ابرز الدوافع الرئيسية لوجود التبادل الدولي من الميزة المطلقة لادم سميث مرورا بالميزة النسبية لريكاردو والف التي تشرح كيفية ودافع التخصص وصولا الى نظرية توافر عوامل الانتاج وكذا الفجوة التكنولوجية التي توضح ما تلعبه التقنيات الحديثة من دور في العملية الانتاجية وبالتالي اعطاء السبق للبلد صاحب التقنية دون سواه لإنتاج المنتوج وهو ما يعني بالضرورة قيام التجارة فيه.

- كما ان الواقع الملموس ثبتت عنه ان السياسة التجارية التي تطبقها الدول على اختلاف انظمتها الاقتصادية ماهي الى مزيج بين الحماية والحرية وفقا كما يتطلب الطرف والمصلحة التي تمخضت منها منظومات وتكتلات اقتصادية استقطبت التبادل التجاري والاقتصادي بين مختلف دول العالم.

وبما ان التجارة الخارجية تمثل السبيل الاقرب الى التنمية النمو الاقتصادي فان هذه الاخيرة تحكمها عدة محددات معقدة لعل اهمها اسعار الصرف التي باتت تشكل في الفترة الحالية المحدد الرئيسي لتدفق التجارة الخارجية وفي الفصل الموالي سندرس اسعار الصرف وتسابق الدول لتخفيضها من اجل تحسين تجارتها الخارجية.

الفصل الثاني:

حرب العملات

إن لحرب العملات الدولية ردأت فعل انتقامية من قبل الدول المتلقية لعمليات تخفيض قيمة العملات، ما سيؤدي كنتيجة حتمية إلى انسداد تجاري دولي، مما يحد من التجارة البينية بين أكبر الاقتصاديات العالمية.

كان لهذه الحرب العديد من الآثار على جميع الأصعدة الاقتصادية، بحكم الدور الفعال الذي يلعبه سعر صرف العملة، وكذا تداعيات هاته الأخيرة على الأسواق المالية سواء العالمية كانت، أو الناشئة، أو العربية، كما أن لها انعكاسات وآثار على أسعار النفط، والذهب وبالتالي يبرز علاقة الترابط الوثيقة بين التلاعبات في أسعار صرف العملات الدولية، وما ينجر عنها من تداعيات على المستوى الأسواق العالمية.

من خلال هذا الفصل سيتم التعرض إلى التغيرات في أسعار صرف العملات والعوامل المؤثرة فيها، وما يدفع بعض الحكومات لانتهاج سياسة التخفيض المتعمد لسعر صرف عملتها، وما ينجر عنها من توترات على مستوى العلاقات التبادلية الدولية والأسواق العالمية، للإلمام بجوانب الموضوع سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: التغيرات في أسعار صرف العملات وتأثيراتها.
- المبحث الثاني: ماهية حرب العملات وأطرافها.
- المبحث الثالث: تأثيرات حرب العملات.

المبحث الأول: التغيرات في أسعار صرف العملات وتأثيراتها

تعبر سياسة الصرف الأجنبي بصفة مؤكدة على دور الدولة بكل مقوماتها التقليدية على المستوى الدولي وبثقلها الاقتصادي في العالم، أصبحت قوى السوق هي المحدد الأساسي لقرارات السياسة الاقتصادية

يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره في الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحلي والخارجي لذلك فان العديد من الدول تولي سعر الصرف أهمية ضمن برامجها الإصلاحية كوسيلة لتنشيط صادراتها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يتطلب فهم سياسة الصرف الأجنبي التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بها وذلك بداية بتعريف سعر الصرف وأشكاله المختلفة وأهميته بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه:

أولا: تعريف سعر الصرف:

يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى: "يعرف سعر الصرف على انه: عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي ", ومن زاوية أخرى ينظر إلى سعر الصرف على انه:" عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية "وهكذا يمكن النظر الى سعر الصرف عل انه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات.[1]

يعرف أيضا على انه: "سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها.[2]

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف سعر الصرف على انه علاقة سعرية بين عملتين واحدة محلية وأخرى أجنبية.

ثانيا: أهمية سعر الصرف:

تكمن أهمية سعر الصرف فيما يلي:

- ✓ يلعب سعر الصرف دورا هاما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري.

---

[1]– سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة الأولى 2011,ص 15

[2]– لحلو موسى بحاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان الطبعة الأولى 2010 , ص 120.

✓ يستخدم كهدف أو أداة أو ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر صرف النقد كهدف تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

✓ كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فانه يمكن أن يستخدم مؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات.[1]

ثالثا: أشكال سعر الصرف:

عادة يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف أهمها:

1-سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الجاري، والذي يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية[2].

2-سعر الصرف الحقيقي: يعتبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وتعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا جيدا لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فان الارتفاع فيسعر الصرف الحقيقي يعكس تدهورا في القدرة التنافسية للدولة.

3-سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى وفترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، فهو مؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، ولابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية وهذا ما يعبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي Ea ويمكن أن يعبر عنه بعلاقة التالية:

$$Ea=\sum[ai \backslash Eipi]$$

حيث انه: ai:حصة الصادرات تجاه البلد (i) من مجموعة حصة البلد المعنى بالدراسة (A)

(pi) : المستوى العام للأسعار في البلد (A)

(pi) : المستوى العام للأسعار في البلد (z)

---

[1]– لحلو موسى بحاري، مرجع سبق ذكره ، ص121

[2]–أمير الصيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في الميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى 2013،ص24.

(Ei) : سعر الصرف الاسمي للبلد (i) بالنسبة للبلد (A)

4-سعر الصرف التوازني :

هي السعر الذي يؤدي إلى توازن المستديم لميزان المدفوعات، عند ما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكاف[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تشير الحقيقة إلى أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية، حيث أن سعر الصرف لا يختلف عن بقية المتغيرات المكونة للفعاليات الاقتصادية متأثرا بكافة الأحداث ومستجيبا لها، لدراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية :

1-العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف :

يخضع سعر الصرف إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية تتلخص فيما يلي :

أ. كمية النقود:

لقد اخذ الاقتصادي ملتون فريدمان friedman.M على عاتقه اعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة (عرض النقد وتغيرات الأسعار والناتج).

إذ يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي تغيرات المهمة في كمية النقود، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود وحركات الأسعار، وقد أشار إلى ما يفسر صحة العلاقة هو وجودة عاملين هما:

- ✓ تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا مستقلا ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فان الأسعار ستميل إلى الانخفاض، وتعليله لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج.
- ✓ تغيرات كمية النقود التي ترغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فأنها تزداد كلما ازداد الدخل.
- ✓ تكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى[2].

ومما تقدم يتضح أن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي جعل سلع الدولة الواردات انخفاض الصادرات، يقابل ذلك زيادة الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض الطلب على العملة المحلية، مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

---

[1]– أمير الصيد، المرجع سبق ذكره، ص25_26.

[2]–عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى, 2010, ص61.

ب. أسعار الفائدة:

إن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إلى الداخل مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي.

إذا كان الاقتصاد يميل إلى الانفتاح في الجانب المالي فان أسعار الفائدة الداخلية سوى تتأثر بأسعار الفائدة العالمية والانخفاض المتوقع في سعر الصرف أكثر مما تتأثر بالعوامل الداخلية، أما إذا كان الاقتصاد يميل إلى أن يكون مغلقا فان العوامل المتعلقة بالسيولة الداخلية والتضخم المحلي المتوقع ستكون هي المسيطرة.

ج. التضخم المحلي والعالمي:

أن التضخم يعد أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وان العلاقة بينهما تتحدد وفق:

- **نظرية تعادل القوة الشرائية:** حيث أن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي ترتفع بها مستوى الأسعار وأن الموازنة السلعية تعمل على اعادة التوازن عند اختلاله.
- **تخفيض قيمة العملة:** أي رفع سعر الصرف والذي يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية.

وخلاصة القول إن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات الطلب على النقد الأجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي، مما بسعر الصرف إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار من أهم العوامل وتغيراته التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

د. عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:

تميل السياسة المالية إلى توليد آثار متباينة على سعر الصرف، فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييدا لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز القائم على الأقل، فإنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض الواردات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي.

أما إذا كانت الحكومة تتخذ سياسة مالية توسعية سوى تشجع الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، وتحقيق عجز في الحساب الجاري، ومنه سيزيد الاقتراض الحكومي وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، مما يحقق فائض في حساب رأس المال[1].

2-العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف :

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر فيسعر الصرف يمكن تلخيصها كالتالي:

أ. الاضطرابات والحروب:

إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال، والتي من شانها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف.

في مثل هذه الأوضاع تسيطر الحكومة على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب.[2]

ب. الإشاعات والأخبار:

تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق تستعيد استقرارها.

ج. خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون فيسوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها، وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو بقاءها على ما هي عليه وبناءا عليه فان الأسعار تتأثر[3].

المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي

تعتبر قوة العملة المرآة العاكسة الاقتصاد أي دولة في العالم، إذ أن الثقة في عملة ما استقرار سعر صرفها تجاه العملات الأخرى، واستعمالاتها في التبادلات التجارية الدولية، يعكس قوتها وبالتالي قوة اقتصادها فكثيرا ما تلجا الدول إلى سياسة سعر الصرف لتعزيز مكانتها في الأسواق الخارجية وتحقيق تنافسية أكبر وذلك باللجوء إلى تخفيض سعر صرف عملتها لتحفيز الطلب الخارجي على صادراتها.

---

[1]- عبد الحسين جليل، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2]-كراوذرجوفري، الموجز في اقتصاديات النقود، دار الفكر العربي، مصر 240_260(ترجمة مصطفى كمال arabic colle online /money foreignosc).

[3]- رشاد العصار وعليان الشريف، الماليةالدولية،دارالمسيرة للنشر ' عمان، الاردن 2000 ,ص 46.

أولا :تخفيض قيمة العملة:

إن السياسة تخفيض العملة لم تكن منتشرة في ظل النظام الذهبي، وإنما هي نتيجة للنظام النقدي الدولي الحالي، وبالرغم من المزايا النسبية لهاته النظرية إلا أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية.

1-مفهوم تخفيض قيمة العملة :

يقصد بتخفيض قيمة العملة كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.

إن عملية تخفيض قيمة العملة تقنية تقررها الدولة، وهو إجراء من اجل تخفيض قيمة صرف العملة، وتخفيض قوتها الشرائية في الخارج، إذ يجب أن تكون نسبة التخفيض صغيرة تتراوح ما بين 10%إلى20%حتى تتمكن الدولة فيه وفي آثاره.

2-أسباب تخفيض قيمة العملة :

لتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة ويمكن تلخيص الأسباب العامة لتخفيض العملة كما يلي:

- ✓ علاج اختلال في ميزان المدفوعات وذلك تشجيع الصادرات وتقييد الواردات كما انه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.
- ✓ حماية الصناعة الناشئة، قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

كما قد يقصد التصدير أحيانا زيادة موارد الخزينة العامة للدولة بما يتضمنه من اعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.

ثانيا: نتائج عملية التخفيض:

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى:

- زيادة الإيرادات التصديرية، وكذلك انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة، وترتيبا على ذلك فان الناتج المحلي سوف يزداد وكذلك يتحسن مركز الميزان التجاري حيث أن المستهلك سوف يفضل استهلاك السلع النتيجة محليا مقارنة بالمستوردة نظرا لانخفاض أسعارها نسبيا.
- أما عن أثر التخفيض على عبء المديونية: فعادة ما يؤدي التخفيض إلى زيادة عبء المديونية الخارجية، حيث أن الشائع هو تقويم الالتزامات، أو الديون المستحقة على الدولة بعملة الدولة

المفروضة أو بعملة أجنبية أخرى، وهذا الوضع المألوف في أسواق الائتمان الدولية. أما إذا كان الدين مقوما بالعملة الوطنية، فان التخفيض لا يؤثر على حجمه[1].

المبحث الثاني: ماهية حرب العملات وأطرافها

رغم أن حرب العملات ظاهرة منذ القدم، إلا أنها جاءت متزامنة مع أزمات الاقتصاد العالمي ولم تحظى بالدراسات النظرية والتطبيقية الكافية إلا بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 وبعد ما تحدث وزير المالية البرازيلي في 2010 بشكل صريح عن وجود حرب العملات مصرحا بان البنوك المركزية انزلقت في حرب عملات عالمية وأعلن عن قيام البرازيل بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي يعي للحفاظ على سعر صرف.

المطلب الأول: تعريف حرب العملات

وهي تسابق مختلف دول العالم نحو تخفيض قيمة عملتها بهدف تخفيض أسعار صادراتها في الأسواق العالمية وهو ما يعطي الدول صاحبة التخفيض ميزة نسبية في مقابل صادرات باقي دول العالم الأخرى.

أولا: تعريف حرب العملات:

تعرف حرب العملات على أنها: اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها عن طري استخدام السياسة النقدية والتدخل في أسواق بتبادل العملات، كشكل من الحروب الاقتصادية الباردة عبر انتهاج سياسات تؤدي إلى خفض قيمة عملتها المحلية، من اجل دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، لا سيما القطاعات التصديرية ما يؤدي إلى الأضرار بمصالح الشركاء التجاريين إذا ما استخدم على نطاق واسع حول العالم[2].

وتعرف أيضا على أنها: تخفيض قيمة العملة في سوق الصرف حيث تقرر الدولة تخفيض عدد وحدات النقد الأجنبي لمعادلة وحدة النقد الوطني، أو عندما تقرر إنقاص وزن الذهب الذي تمثله وحدة النقد الوطنية حيث تعتبر تخفيض قيمة العملة من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذه الإجراءات من اجل تحقيق أهداف اقتصادية ووطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، وذلك حسب

[1]–بولويز عبد الوافي، بن الطاهر حسين، دراسة قياسية لتركيبة الميزان التجاري الجزائري وعلاقتها بتخفيض قيمة الدينار، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الثامن، المجلد الثاني ,2012,141

[2]- Adams_posen « avoidingacurrencywar « how a new dval _key exchange rate system could help the united states japen .theeurozene _and china findaway out .the international economysummer 2004.P12.

الأولويات وخصائص الهياكل الاقتصادية ومستوى النمو، والتي تهدف أساسا إلى اعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى[1].

كما تشير حرب العملات إلى: قيام الدول بالتلاعب بقيمة عملتها وتخفيضها أو منعها من الارتفاع في محاولة منها لتشجيع صادراتها وخفض إيرادتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تخفيض الفوائض فيه، ومن تقرر رفع مستويات التشغيل، ورفع ومستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو[2].

- وانطلاقا مما سبق يمكن القول بان حرب العملات هي اعتماد دولة ما على سياسة سعر الصرف لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى عن طريق استخدام السياسة النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات من اجل تحقيق هدف معين يتمثل أساسا في زيادة تنافسية صادراتها.

ثانيا: التطور التاريخي لحرب العملات:

بعدما توقف معظم الدول عند الحرب العالمية الأولى سنة 1914 على التعامل بالقاعدة الذهب ,فقد تم إلغاء قابلية تبديل معظم النقود الورقية "ماعدا الدولار "الذهب كالفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني، وكانت هذه القاعدة تعمل عن طريق معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص "أوقية الذهب =20,67 دولار أمريكي " بحيث يمكن مبادلة العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت، وقد دفع هذا الوضع إلى ضبط وتنظيم التداول النقدي الورقي، وسمحت هذه الظروف بان تصبح عملة الجنيه الإسترليني أكثر حرية في التقلب ,وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى ربط عملتها بها.

وعليه أصبحت أسعار الصرف لعملات الدول عرضة لتقلبات حادة انتشرت معها الفوضى في المعاملات النقدية الدولية، كما لجا الكثير من الدول إلى تخفيضات النقد التنافسية مع اشتداد المنافسة لاكتساب الأسواق الخارجية، كل هذا أدى إلى دعم الاستقرار في التعامل النقدي الدولي منذ منتصف الثلاثينات وإلى غاية الحرب العالمية الثانية، مما ساهم في ضعف المحاولات لتحقيق نوع من التعاون النقدي الدولي[3].

---

[1]– د. علي صاري، د محمود مولود عزيل، سياسة حرب العملات الدولية، وانعكاساتها على سعر الصرف العملة الوطنية في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوائي الجزائر، العدد 11 ديسمبر 2016, ص 136.

[2]– دلامي نجيبة، دراسة تحليلية في العلاقات التجارية الصينية الامريكية في ظل حرب العملات، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف, 2012, ص 64.

[3]–بوزدامة جيلالي، بن عمر خالد، صراع العملات الدولية وقيادة النظام النقدي الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الرابع، العدد 3, 2019, ص 237.

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية أن تكون خزائنها رصيدا معبرا من الذهب، مما مكنها من فرض نظام جيد للنقد الدولي تم من خلاله تجسيد قاعدة جديدة سميت بقاعدة صرف الدولار بالذهب، وقد سمي هذا النظام بنظام بروتن وودز سنة 1944.

حيث شكلت معالم النظام النقدي الدولي وفق اتفاقية بروتن وودز في سنة 1944 التي انعقدت في ولاية نيوهامبشير الأمريكية التي تمخض عنها عدة بنود بموجبيها تم تحديد معالمه، أهمها سيادة الدولار كعملة ارتكازية في عملية تسوية المدفوعات والمبادلات التجارية القابلة لتحويل إلى ذهب، وتحقيق أهداف تتمحور أساسا حول ثبات أسعار الصرف، كما تمخض عن ذلك إنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللتان تساعدانه في تحقيق أهدافه ' كانت هذه أولى مراحل النظام ومعالمه[1].

وانطلاقا من ذلك، فان منذ بداية العمل بنظام وإلى غاية نهاية الخمسينيات أدى الوضع السائد في تلك الفترة إلى نظام استجرار أسعار الصرف، وهذا يرجع إلى الأسباب التي جمعت من الدولار الأمريكي نقدا قويا وثابتا واستقرار قيمة الدولار وانعكس ذلك على استقرار النظام النقدي الدولي لنمو التجارة الدولية على عكس ما شهدته فترة الثلاثينيات من تقلبات عنيفة في أسعار الصرف[2].

وعند بروز بعض العوامل التي كان لها أثر سلبي على الدولار خلال فترة نهاية الخمسينيات وإلى بداية السبعينيات كانخفاض الطلب على الدولار وزيادة عرضه على المستوى الدولي إضافة إلى انخفاض المخزون الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية وزيادة تدهور عجز الميزان المدفوعات الأمريكية، حينئذ تغيرت الظروف الاقتصادية والنقدية، الأمر الذي أدى إلى إلغاء اتفاقية بروتن وودز عام 1971.

حيث أعلن الرئيس نيكسون إلغاء العمل بما يسمى الدولار الذهبي في 1971/8/15 أي عدم قدرة اي دولة على تبديل ما تملكه من دولارات أمريكية بما يعادلها ذهب في البنوك الأمريكية[3].

لذلك فانه منذ سنة1973 أصبحت أسعار الصرف معومة بما في ذلك الدولار وشهد سوق الصرف الخارجي تدخلات دورية من قبل الكثير من الدول بما في ذلك الولايات المتحدة وبالتالي تحول العالم من وضع للاستقرار المنظم إلى جو يتميز باستقرار.

ومنذ عام 1970 لجأت العديد من الدول إلى تخفيض سعر الصرف عملاتها من اجل تحسين للأوضاع الاقتصادية، حيث خفضت اندونيسيا من سعر صرف عملتها خلال الأزمة المالية التي حدثت في 1997 لحماية نفسها، بشكل مناسب.

---

[1]– جلال عزايز، حاجي العلجة، اليات النظام النقدي الدولي الراهن في ظل التحديات الازمة المالية العالمية 2016_2008, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17 السداسي الثاني 2017 , ص 286.

[2]–بوزامة جيلالي، بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره ' ص 237.

[3]– لبيسو فؤاد داحيمي، اصلاح النظام النقدي، المالي الدولي، المؤتمر العلمي العاشر حول اقتصادات العربية وتطورات ما بعد الازمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت 2009 ,ص.

خفضت الأرجنتين سعر صرف البيزو الأرجنتيني في عام 2002من اجل أن تستمر تنافسية صادراتها مقارنة باقتصاديات ناشئة أخرى مثل البرازيل التي تحولت إلى تعميم سعر الصرف خلال نفس الفترة وتجسدت حرب العملات أكثر عام 2014 والتي عرفت تسلسل الأحداث التي تتراوح من انهيار الروبل الروسي إلى تخفيض سعر الصرف الين الياباني في أكتوبر 2014 وتخفيض اليوان الصيني في أوت 2018 تم تخفيض التينغ الكازاخستاني[1].

المطلب الثاني: أطراف حرب العملات

تثير حرب العملات تهديدات كبرى للانتعاش الاقتصادي العالمي، فقد أصبحت الاتهامات متبادلة بين أهم محركين لفصول هذه الحرب وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين في التلاعب بأسعار عملاتها.

أولا: الصين:

تعتبر الصين من أقدم الحضارات التي تمثل نقلا في الاقتصاد الدولي، مؤخرا زاد الاهتمام أكثر بالصين من الجانب الاقتصادي بعد أن أثبتت للعالم أنها تجربة قوية ومحترمة وتستحق أن تدرس بشكل دقيق، وخاصة في جانب قطاع التجارة الخارجية حيث أصبحت الصادرات الصينية تغزو الأسواق العالمية وذلك نتيجة لأسعارها التنافسية، وهذا راجع إلى تخفيض الذي تقوم به السلطات لقيمة عملتها مما كسب منتجاتها هذه الميزة التنافسية "أسعار منتجات منخفضة "وادخلها في سباق تنافسي لتخفيض قيم العملات مع الدول التي تعتلي عرش التجارة العالمية.

فلقد تمكنت الصين من أن تمتلك أكبر احتياطي صرف من العملات الريادية والذهب في العالم، كما احتلت المركز الأول كأكبر مصدر على مستوى العالم وفقا لإحصائيات منظمة التجارة العالمية سنة 2010 فلم تتأثر الصين بالأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وواصلت تحقيق معدلات نمو متزايدة سنة بعد أخرى وذلك بفعل سياسة تخفي قيمة عملتها اليوان التي تنتهجها حيث يقول عنه صندوق النقد الدولي انه مقيم بأقل من قيمته الحقيقية ب 40% وهو الأمر الذي جعل الصين بمنأى عن تداعيات أزمة 2008 وجعل اقتصادها في حالة انتعاش، لذا فان العامل الرئيسي الذي يمنح الصين القوة الاقتصادية هو قدرتها على مواصلة الحفاظ على سعر الصرف اليوان منخفض أمام الدولار إذ أن الصين تعد أكبر مقرض للولايات المتحدة الأمريكية "تحتفظ بنحو تريليون دولار أمريكي من السندات والأذونات من الخزانة الحكومية الأمريكية ".

وهذا كله بغرض الحفاظ على قيمة اليوان منخفضة[2].

---

[1]–بوزامة جيلالي، بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره ' ص 237.

[2]–بودشن ياقوتة، أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات حرب العملات "على الاقتصاد العالمي مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 3 , العدد5 , ص 17.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية:

الاقتصاد الأول في العالم ومسير القرارات الاقتصادية الدولية صاحبة عملة التبادل التجاري الدولي الأولى وعملة احتياطي الصرف الأولي عالميا "الدولار الأمريكي "كما أنها الطرف الثاني في حرب العملات، فهذه الأخيرة جعلت الاقتصاد الأمريكي يعاني من تباطؤ وتيرة النمو واتساع عجز الموازنة وتضخم الدين العام ما نجم عنه انخفاض التصنيف الانتمائي لها وتفشي رهيب للبطالة[1].

فسخرت الولايات المتحدة الأمريكية كل جهودها للمواجهة الحرب الاقتصادية الباردة المفروضة عليها من طرف الصين لحماية أسواقها والحفاظ على تنافسية منتجاتها من غزو المنتجات الصينية، فلقد تحركت الحكومة الأمريكية بعد أن رأت انه لا مفر من تطبيق إجراءات حمائية كي تحافظ على قوتها التجارية وصناعاتها الوطنية، إذا قام مجلس النواب الأمريكي في أكتوبر عام 2010 بتمرير قانون H.R والمعروف باسم قانون الإصلاح النقدي لتحقيق تجارة عادلة، والذي ينص على فرض ضريبة جمركية مرتفعة على بعض السلع للدول التي لديها عملة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية وفائض تجاري مرتفع، إلى جانب لديها جانب احتياطي ضخم من العملات الأجنبية، وهذا تم يأتي إلى بدافع من الحكومة نحو الحد من تداعي الاقتصاد الأمريكي إذ ترى الحكومة أن الأوضاع تتحسن بشكل كبير من الصين لكن يأتي ذلك على حساب الولايات المتحدة، وهذا القانون اعتبر مقدمة عن حرب اقتصادية تستهدف في الأساس الصين المنافس الشرس بجانب الدول الأخرى ذات الفائض التجاري و الذي يضر النمو المتحقق فيها بالاقتصاد الأمريكي[2].

ولمعالجة أثار هذا الصراع على اقتصادها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة التيسير الكمي بشكل واسع حيث يقوم البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي بطباعة كميات ضخمة من النقود الجديدة لضخها في الاقتصاد المحلي بهدف تشجيع الإنفاق , وبصفة خاصة الاستثمار، الذي كان يسعى من خلالها إلى خفض قيمة الدولار لتشجيع الصادرات الأمريكية وزيادة المعروض النقدي داخل الدولة، لذا أصبح تدفق الدولار عالميا بشكل كبير مع الاستثمارات الدولية إلى مختلف دول العالم، وكمواجهة لذلك قامت الدول ذات الاقتصاديات الناشئة بالرد على التدفق الهائل لتلك الكميات بالمضاربة، فعوضا عن ترك سعر صرف عملاتها يرتفع بالتوازي مع ارتفاع لطلب عليها ,تفرض تلك الدول قيودا على الأموال المتدفقة عليها، فالبرازيل مثلا ضاعفت أخيرا معدل الضريبة المفروضة على شراء المستثمرين الأجانب لسندات دينها العام.

- ومن المظاهر البارزة لهذا الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:
  - ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية بان الصين قامت بوسائل متعددة لتخفض سعر عملتها اليوان إزاء الدولار الأمريكي سواء من خلال توسعها بشراء عملات الأجنبية التي تسببت في ازدياد

[1]–بودشن ياقوتة، المرجع الذي سبق ذكره، ص 17.

[2]– محمد جلال، حرب العملات، الصراع البقاء" في 2020/5/27 في الموقع www.ecpulse.com

عرض اليوان في الأسواق الدولية وانخفاض قيمته أو من خلال تدخل المؤسسات المالية والنقدية الصينية باتخاذ إجراءات حالت دون ارتفاع

قيمة اليوان طيلة السنوات الماضية رغم ازدياد الفائض في الميزان التجاري الصيني الذي يفترض أن يقترن بارتفاع قيمة عملة.

- طرح البنك الفدرالي الأمريكي ما قيمته 600 مليار دولار في إطار سياسة التسهيل النقدي لتنشيط الاقتصاد ودعم الشركات المتعثرة وهذا ما أدى إلى انخفاض قيمة الدولار وارتفاع العملات الأخرى مقابلة كمثال عن هذا ارتفاع قيمة كل من " الين الياباني واليورو"[1].

المطلب الثالث: أشكال التدخل في حرب العملات

وتنقسم أشكال التدخلات التي تحدث في سوق الصرف بغرض خفض قيمة العملة الوطنية إلى تدخلات مباشرة وتدخلات غير مباشرة على أساس الإجراء المستخدم ومدى تأثيره.

أولا: تدخلات مباشرة:

يتدخل البنك المركزي في أسواق الصرف مباشرة كبائع لعملة ومشتر العملات الأخرى وهذا الحد من تغير أو تقلب سعر الصرف ببيع العملات الصعبة التي تحتفظ بها مقابل العملة المحلية وتقوم معظم البنوك المركزية في الدول ذات الفائض التجاري بامتصاص التدفق الداخل من العملة الأجنبية نتيجة التصدير عن طريق زيادة المعروض في العملة المحلية ومن ثم الإبقاء على سعر صرف العملة المحلية منخفض هذا من جهة, ومن جهة ثانية يقوم البنك باستثمار العملة الأجنبية في السندات الحكومية أو في بنوك الدولة صاحبة العملة الأجنبية والحصول على عائد في المقابل وبالتالي فان زيادة الطلب على العملة الأجنبية يؤدي إلى ارتفاعها، ويتوقف نجاح هذه العملية على حجم احتياطي الصرف للدولة[2].

ثانيا: تدخلات غير المباشرة:

- تصريحات المسؤولين والقادة التي ثبت عبر وسائل الإعلام التي تتضمن إشارات مستترة حول إجراءات أو أحداث مستقبلية من شانها أن تخفض من قيمة العملة وبالتالي يتم توجيه المضاربين والمستثمرين إلى ذلك الاتجاه.
- تطبيق سياسة التخفيف الكمي وهي عبارة قيام البنك المركزي بطبع كميات من أوراق البنكنوت واعادة ضخها إلى الأسواق مما يعني زيادة المعروض النقدي، وقد استخدمت هذه السياسة على نطاق واسع بعد اشتعال الأزمة المالية العالمية، ففي 2009 قام بهذا الإجراء البنك الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي الأمريكي، والبنك المركزي البريطاني وأيضا البنك المركزي الياباني.

---

[1]– بودشن ياقوتة، المرجع الذي سبق ذكره، ص 18.

[2]–جعفري عمار. أ. د غالم عبد الله، حرب العملات.... الحمائية الجديدة في خلل الازمة المالية العالمية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 34،2012، ص 289.

وكان الغرض من هذه السياسة هو دعم القطاع المصرفي العالمي المتداعي خاصة بعد نقص السيولة الحاد الذي واجه هذا القطاع أثر أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في أواخر عام 2008 التي نتج عنها أزمة سيولة وائتمان خانقة، وبالتالي فان الغرض الأساسي لهذه السياسة هو مواجهة الأزمات المالية الحادة[1].

المطلب الرابع: الحمائية الجديدة بعد الأزمة المالية العالمية

قد برزت هذه المسالة بحدة مع احتدام الأزمة الاقتصادية العالمية، فهذه الأزمة التي زادت الأوضاع الاقتصادية سواء دفعت بالدول التي تتبنى سياسات حمائية ترمي إلى إنعاش إنتاجها وحماية أسواقها من منافسة المنتجات الأجنبية.

أولا: تعريف الحمائية الجديدة:

يقصد بها تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة، ولقد استخدمت ولا تزال الدول المتقدمة خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية هذه الأساليب وبشكل متحمس لغرض فرض القيود على الواردات، خاصة تلك الواردات القادمة من الدول النامية، إذ تتحمل هذه الأخيرة خسارة كبيرة نتيجة العلاقات غير المتكافئة مع الدول الرأسمالية وفي صيغ مختلفة[2].

- كما تعرف بأنها كل السلوكيات الحكومية الهادفة إلى تدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية متجاوزة كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية متجاوزة كالقيود الفنية والكمية والمتمثلة في "التكتلات الاقتصادية، المعايير البيئية، الممارسات التميزية في قواعد المنشأ، الإغراق الاجتماعي، التخفيض التنافسي لقيمة العملة وأساليب أخرى[3].

ثانيا: دوافع وأسباب تزايد استخدامها:

على الرغم من التبادلات الايجابية المهمة التي شهدها العالم منذ ظهور الجات (GAAT)العام 1947، وما أفضت إليه جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تلتها من تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية، فان هذا لم يمنع النزعات الحمائية من معاودة الظهور وبشدة، وبأساليب جديدة

---

[1]–محمد جلال، المرجع الذي سبق ذكره www.ecpulse.com

[2]– د عبد السلام مخلوفي، ا سفيان عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة بشار، العدد 2 , 2012, ص12.

[3]– د جعفري عمار، ا د غالم عبد الله، المرجع سبق ذكره، ص 284.

بين فترة وأخرى مهددة ما تحقق من مكاسب على صعيد تحرير التجارة الدولية بالزوال،ولعل من أهم الأسباب التي أسهمت في تزايد استخدامات هذه كأساليب نذكر:

- تفاقم الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة دفعه بهذه الأخيرة إلى تطوير أساليب جديدة للتكفل بها كحد أدنى من الهيمنة في خصم الصراع الذي تشهده السوق التجارية الدولية.
- ارتفاع تنافسية القوى الاقتصادية الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي.
- زيادة غزو منتجات الدول أعلاه للأسواق العالمية وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي الرفيع والأيادي العاملة الرخيصة.
- تنصل الدول الصناعية عن التزاماتها أمام العالم حول تحرير التجارة الدولية

لقد ادعت الدول الصناعية المتقدمة أنها استندت في لجوئها إلى الإجراءات الحمائية الجديدة، إلا أنها في الحقيقة قد أسيئ استعمال هذه الأخيرة من قبل هذه الدول فالإجراءات التي اتخذتها إزاء وارداتها من البلدان النامية عموما كانت منافسة للدول الجات التي لم توجد في الأصل إلى بهدف تعزيز حرية التجارة الدولية وتوسيع رقعة التبادل التجارب بين الدول بما يؤدي إلى إحداث معدلات نمو اقتصادية مرتفعة فيها تمكنها من تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة[1].

المبحث الثالث: تأثيرات حرب العملات

مع إشكالية المباحثات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي أشعلها قرار الرئيس الأمريكي بالرسوم الجمركية، بدأت تظهر تداعيات حرب العملات وتأثيراتها على الأسواق العالمية، فهناك مخاوف حقيقية من تحول الصراع التجاري إلى حرب في سوق الصرف والعملات ومع امتداد الحروب التجارية وتشعبها، فان هذه الحرب سوف تهدد النظام المالي العالمي، وسوف تضعف من تحركات الدول والحكومات لاحتواء أثار تداعيات تباطؤ النمو العالمي.

المطلب الأول: تأثير حرب العملات على سوق الأسهم والعملات

أكد الخبير الاقتصادي الدكتور صلاح عبد الرحمان الطالب في ندوة نظمتها سوق مسقط للأوراق المالية بعنوان حرب العملات وأثرها على أداء الأسواق المالية "إن هذه الحرب لا يمكن تحريكها إلا من الدول الكبرى في استخدام عملتها الدولية كسلاح في مواجهة المقابل، حيث يلعب الدور الأمريكي الدور الكبير والمؤثر في الأسواق المالية الدولية ويسيطر على ما قيمته 85%من قيمة الأسهم المالية الدولية وعلى حوالي86% من حجم المبادلات اليومية في أسواق الصرف الدولية

[1]– د عبد السلام مخلوفي، ا سفيان عبد العزيز المرجع سبق ذكره، ص 13.

يعقب على هذا تخوف الخبراء من هذه الحرب التي ربما تساهم فالقضاء على الأسواق المالية في العالم بسبب تأثيراتها السلبية على تغير ميزان القوى الاقتصادية العالمية[1].

يمكن توضيح أثر حرب العملات على سوق الأسهم والعملات كما يلي

فاجأت الصين الأسواق تخفيض قياسي للسعر المرجعي الذي يحدده يوميا البنك الشعبي عملتها اليوان أمام الدولار في أدنى مستوى له منذ بدا التداولات الخارجية للعملة منذ 2008 والذي قدر

. 1$→7.14 CNY

إذ انخفضت عملات الأسواق الناشئة، فعلى غرار الأزمات التي تواجهها في العملات منذ بداية2018 التي تتصدرها الليرة التركية التي فقدت ما يقارب 40%من قيمتها، التي تشير إلى أن أي تحرك نحو حرب في سوق العملات سيكون له تداعيات عنيفة كما شهد البيزو الأرجنتيني هبوطا حادا.

كما انخفضت أسواق الأسهم العالمية والعربية بنسبة 3%تقريبا،وارتفع الذهب لملاذ امن، وانخفض عائد سندات الخزانة ذات الأجل 10سنوات إلى .1.74%

وفقا لتقرير (Bloombing) لم تتوقف الخسائر على العملات فقط فقد خسر اغنى 20 شخص على مؤشر الاغنياء2,1 %م ثروتهم، وهما ما يعادل 117 مليار دولار، يأتي ذلك وسط هروب المستثمرين من الصناديق عالية المخاطر، مثل الدولار الأمريكي، وأسواق الأسهم (خاصة أسواق الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا المعلومات والصناعة) الاتجاه نحو ملاذات آمنة أبرزها الذهب الذي يلتقي دعما كبيرا من التوترات التجارية[2].

وفقا لبيانات وزارة الخزانة الأمريكية، خفضت الصين من حيازتها السندات الأمريكية بنحو 20,7 مليار دولار، لكن الصين لا تزال تملك أكبر حيازة للديون الأمريكية على الرغم من تراجعها بنحو81 مليار دولار منذ يونيو 2018 لكن على المدى الطويل فان حصة ملكية الصين من الديون الأمريكية المصدرة انخفضت من أعلى مستوى على الإطلاق خلال العام 2011 عند مستوى 14%إلى 7%في 2019، الأمر الذي يثير الشك بان بكين لجَأت لحرب العملات للتملص من الحرب التجارية التي أشعلها الرئيس الأمريكي[3].

---

[1]– خلفان الرحبي، حرب العملات تمارس تأثيرات سلبية في أسواق المال, 10_1_ 2011 https//:www.albayan.ae/economy /the_word_today10_01_2011 con 18_6_2020

[2]– احمد محسن، "مذبحة مالية عالمية"...من الرابحون الخاسرون من اندلاع حرب العملات 7_8_2019 https//:www.sasapost.com/currency_war_winners_and losers con17_6_2020

[3]– خالد المنشاوي، "موجة هروب جماعي من الاستثمار في السندات والديون الأمريكية 20_11_2019 https//:www.independent arabia .com/mode73136 con23_10_2020

المطلب الثاني: تأثير حرب العملات على الاقتصاد العالمي

هناك عدة تأثيرات اقتصادية على دول العالم بسبب حرب العملات ومنها ما يلي:

- تتميز اقتصاديات الدول لحساب دول أي لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عملية إقدام أمريكا على خفض قيمة الدولار خسرت الكثير من الدول العالم مليارات بسبب انخفاض قيمة الدولار وبالتالي انخفاض الاحتياطي من الدولار للعديد من الدول خاصة الصين واليابان والاتحاد الأوروبي.
- عملية خفض قيمة الدولار عن طريق السيولة في الأسواق أو عن طريق السندات يؤدي إلى أثار جانبية داخل الولايات المتحدة نفسها وذلك بهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة لدى الشركات الصغيرة، وتستفيد منه الشركات العملاقة التي تتعامل بالتصدير للخارج، وكذلك يؤدي إلى ارتفاع في قيمة فاتورة الشراء للمواد والمنافع التجارية[1].
- نشوء أزمة الديون السيادية الأوروبية وعاصفة انخفاض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية والارتفاع الجنوني لأسعار بعض المنتجات الإستراتيجية كالنفط والذهب فارتفاع سعر هذا الأخير أتى نتيجة عدم وجود ثقة بالعملات وتقلباتها من قبل المستثمرين في القطاعين الخاص والعام وجعلهم يتوجهون جميعا إلى النصب كمخزون احتياط كملاذ امن كالاستثمارات القطاع الخاص ومدخراته، ويمكن القول أن هناك تعزيزا لدور الذهب عالميا في المستقبل إضافة إلى ذلك فان مخزون الذهب العالمي لم يعد حاليا بالكمية الكافية لتلبية الطلب العالمي.
- تنشيط التجارة الأمريكية التي تحاول جاهدة البقاء على رأس التجارة الدولية على حساب كساد التجارة الخارجية للدول الأخرى، وبالأخص الصادرات الصينية واليابانية والأوروبية، فيتسبب ذلك بخسارة المليارات من الدولارات كل سنة وفقدان الملايين من فرص العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في هذه الدول وارتفاع عجز الميزان التجاري فيها.
- مع اتساع ظاهرة إبقاء سعر صرف العملات منخفضا سيجعل من الصعب اتخاذ القرارات وتنسيق المواقف في المؤسسات الاقتصادية العالمية وهو ما ظهر في اجتماع صندوق النقد الدولي الذي لم يستطيع أن يضع أي حلول لهذا السياق التنافسي القائم بين الدول ومن ثم كان قراره الذي أطلق عليه المراقبون التسوية الخجولة "حيث تضمنت أن تتم مستقبلا تعزيز إجراءات مراقبة العملات من قبل صندوق النقد الدولي دون الإفصاح عن أي إجراءات محددة في شأن هذه الحرب.
- إن المتضرر الأكبر من حرب العملات هو الدول النامية والتي ستتأثر بارتفاع أسعار السلع الأساسية والنفط وفيها فائز رئيسي هو اقتصاد الصين وفائز بالتبعية هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وخاسر رئيسي هو باقي اقتصاديات العالم[2].

---

[1]– حمد الطيب أبو المعتصم، حرب العملات والصراع الدولي" الأحد 05 كانون/1 ديسمبر 2010, نشر في الموقعwww.alquds talk.com

[2]–يودشن ياقوتة، المرجع الذي سبق ذكره ' ص 22.

- على الرغم من أن الدول النامية غير معنية بحرب العملات لأنها متلقية للضمان فقط (كما هي العادة)إلا انه من المفيد الإشارة هنا انه لا يمكن تصور نجاح سياسة تخفيض أسعار الصرف في هذه الدول لتحقيق أثار ايجابية على موازينها التجارية وذلك للانخفاض مدونات كل من صادراتها وارداتها بسبب تخلف واختلال هيكلها الإنتاجي، والأهم من ذلك فان التسابق في التخفيض التنافسي لأسعار صرف العملات سوف يؤدي إلى زعزعة الثقة دوليا في النظام النقدي الدولي القائم على نظام العملة الورقية الأمر الذي يؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب ,مما يجعل إمكانية التسبب في أزمة مالية واقتصادية عالمية ذات تأثير سلبي عميق على جميع اقتصاديات الدول وهذا يتطلب جهدا جماعيا جادا على المستوى الدولي لإيقاف هذا التداعي الخطير المحتمل كما هو الحال في الوقت الحاضر، وهذا ما نشاهده من جهود تبذل من قبل صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين في اجتماعاتها الأخيرة.
- ويشغل تراجع سعر الدولار أمام العملات الدولية وخصوصا أمام الين واليورو واليوان الصيني، عاملا مؤثرا في زيادة التضخم، ولذلك يتوقع الاقتصاديون أن دول العالم ستعاني من ارتفاع جيد في نسب التضخم، كون معظمها لا زالت تربط عملاتها الوطنية بالدولار وسترفع حرب العملات من نسب بشكل كبير إلى جانب انخفاض أسعار صرف عملاتها وارتفاع فاتورة مستورداتها من الخارج[1].

المطلب الثالث: التوترات الصينية الأمريكية من الصراع التجاري إلى حرب العملات

شهدت السنوات الأخيرة تحولا سلبيا واضحا في مواقف الصينية نحو الولايات المتحدة، ومن المهم إدراك أن هذا التحول تفاقم مع وصول الرئيس ترامب للبيت الأبيض.

يجب النظر إلى التوتر المتصاعد بين أمريكا والصين على انه جزء لا يتجزأ من التنافس الجيوسياسي الممتد بين الجانبين، منذ اعادة ادارة ترامب الصين منافسا جيوسياسيا،وشن حرب تجارية عليها، وتخفي هذه الحرب بدورها المصدر الرئيسي للتصعيد الحاصل بين البلدين، والمتمثل في التفوق التكنولوجي الصيني في مجال المعلومات والاتصالات.

أولا: الأسباب المرجعية للتصاعد التوترات بين الصين وامريكا 2001:

هناك أسباب عديدة لتصاعد التوترات بين البلدين والفوائد الاقتصادية المتوقعة لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001 لم تحقق أبدا، بحسب راي براون الذي عمل محللا اقتصاديا للحكومة الأمريكية بين عامي 2001 و2018وأدى ذلك إلى مزيد من الخسائر في الوظائف وإغلاق المصانع في الولايات المتحدة الأمريكية فيما عرف بالصدمة الصينية.

[1]–جليل شيعان ضنمد،حرب العملات والنظام النقدي الدولي، الحوار المتمدن، العدد 3629 ,2012/2/5 المحور: الإدارة والاقتصاد.

كما أن العديد من الشركات الأمريكية نقلت إنتاجها إلى الصين، للتمتع بميزة انخفاض كلفة العمالة لكن توجب عليها دفع ثمن باهظا نظير التنقل، حيث أن الصين أجبرتهم على نقل التكنولوجيا معهم وحقوق ملكيتهم الفكرية أيضا.

وانجر على ذلك اتهام الشركات الصين على محاولة التسلل لأسرارها التجارية من طرفشركات التجسس والقرصنة الالكترونية الصينية وقدرت الحكومة الأمريكية أن الحجم الإجمالي للملكية الفكرية التي سرقتها الصين خلال السنوات الأربعة الممتدة بين 2013 و2017 تصل إلى 1,2 تريليون دولار.

وبحسب دين تشينغ مدير مؤسسة التراث (مركز أبحاث أمريكي محافظ يعنى بالدراسات المستقبلية) فان هذا هو السبب الأول للتوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين[1].

ثانيا: تخفيض سعر اليوان الصيني الأمر الذي زاد من حدة التوترات 2015:

هزت الصين الأسواق العالمية في أوت 2015 , إذ خفضت سعر اليوان 5%خلال أسبوع واحد وبررت ذلك بعزمها على انه يعكس سعر اليوان مستواه الفعلي تمهيدا لدمج العملة الصينية في وحدة حساب صندوق النقد الدولي.

وتأتي هذه الخطوة في أعقاب سلسلة من البيانات الاقتصادية الضعيفة من ثاني أكبر اقتصاد في العالم[2].

ثالثا: بداية الحرب التجارية بين أكبر اقتصاديين عالميين 2018

يرجع المراقبون تاريخ اشتعال جذوة الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لتاريخ الرئيس الأمريكي ترامب في 22 مارس2018 عن وجود نية لفرض رسوم جمركية تبلغ 50 مليار دولار أمريكي على السلع الصينية بموجب المادة 301 من قانون التجارة العام 1974 تحت ما يسمى "بالممارسات التجارية غير العادلة وسرقات الملكية الفكرية".

وكرد انتقامي من جانب الحكومة الصينية فرضت رسوم جمركية على أكثر من 128 منتجا أمريكيا وعلى التوالي نشر الممثل التجاري الأمريكي قائمة بأكثر من 1300 منتج من الواردات الصينية فرضت عليها رسوم بقيمة 50 مليار دولار[3].

---

[1]– ديفيد غروسمان، "الحرب التجارية الامريكية الصينية "ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين 9_11_2019
www.bbc.com/arabic/world_50349312con20_6_2020

[2]–حيدربن عبد الرضا اللواتي "حرب العملات ضمن الحرب التجارية 17_8_2019
https//www.aman daily.com/Pp722060 con 8_7_2020

[3]– ليلى حمدان، قراءة في الحروب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة 25_12_2019
https//Mlipyan.com/the_economic_war_between_china_and_the_united states 8_7_2020

ولم تكف الحكومة الأمريكية بذلك، بل وجه الممثل الأمريكي التجاري للنظر في فرض 100 مليار دولار إضافة على الرسوم الجمركية على الصين.

استمرت الحكومة الأمريكية في سياسة فرض الرسوم الجمركية والتصعيد بالأرقام والتصريحات وكذلك استمرت بكين بالرد حتى تاريخ1ديسمبر 2018 حيث أعلنت كلتا الحكومتين التوصل لهدنة تمثلت في إيقاف الزيادة في الرسوم المفروضة على الصين لمدة 3 أشهر من قبل أمريكا وتعهد الصين بشراء كميات كبيرة من المنتجات الأمريكية[1].

رابعا: تصعيد مستمر رغم الوعود بالتهدئة 2019:

انخفضت قيمة اليوان إلى أدنى مستوياتها منذ 2008 أمام الدولار بنحو 0,3 % مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى توجيه أصابع الاتهام إلى الصين بأنها تتلاعب بالعملة فيما تبرر الصين أن تراجع اليوان مدفوعا بتدابير حمائية تجارية أحادية الجانب وفرض زيادات في التعريفات الجمركية على الصين، أعقب هذا الإجراء اعتزام الرئيس الأمريكي بفرض تعريفات بنسبة 10% على ما قيمته 300 مليار دولار أمريكي من البضائع الصينية[2].

ولعل ما يبرز حدة التوترات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قضية الأمن في البنية التحتية لشبكة الهاتف المحمول من الجيل الخامس (G5) فالولايات المتحدة الأمريكية رفضت مشاركة شركة هواوي الصينية في بناء شركات الجيل الخامس لاتهامها بالقرب من قيادة الدولة والحزب في بكين[3].

---

[1] – chloeaiello.trump proposes100$billion in additionltariffs on chineseproducts 5_4_2018pm accessed 6_4_2018 htpps//www.cnbc.com 5_4_2018/trump_asks _us_trde 8_7_2020

[2]–المركزي الصيني يخفض اليوان إلى أدنى مستوى منذ 2008_8_2019 عن الموقع
https//alwatan .sy/archives/208558 con 22_5_2020

[3] – أمريكا أولا في مواجهة الصين أولا"28_12_2019 عن الموقع
https// www.dw.com .ar con 8_7_2020

خلاصة الفصل:

تسعى كثير من الدول لتحفيز اقتصادها، لذا تلجا لبعض الوسائل منها تخفيض قيمة العملة كي تمنح منتجاتها ميزة تنافسية، ومما يعطي الأمر وصف الحرب وهو تدافع عدد كبير من الدول لإتباع نفس السياسة في وقت واحد.

انه تحرك قوي ضد قوى السوق التي من المفترض أن تكون هي المحدد الرئيسي للعرض والطلب لكن بدلا من ذلك تتحرك الدول لخفض العملة لدعم صادراتها ومن ثم الصناعات وتشغيل المزيد من العمال على حساب دول أخرى.

بعد مفاجأة الصين العالم في الحادي عشر من أوت بخفض قيمة اليوان لدعم صادراتها وجهت لها الاتهامات بشأن الاضطرابات في الأسواق العالمية، وبالفعل كان لهذا التخفيض نتائج سيئة على العالم اجمع وليس الو م ا وحدها، فالكل مرتبط بشكل أو بآخر مع الدولار الأمريكي لا سيما في سوق السندات التي تستثمر البنوك المركزية جانبا كبيرا من احتياطاتها داخله.

وفي النهاية لابد من القناعة بوجود سلبيات لتخفيض العملة بغض النظر عن الايجابيات الظاهرة للعيان، فمع دعم الصادرات يظهر داخل بنيان الاقتصاد تحرك للاستثمارات وكذلك الثروة نحو القطاعات المعتمدة على التصدير وإهمال باقي القطاعات ومن ثم خلل هيكلي داخلي.

الفصل الثالث:

العلاقات التبادلية التجارية الصينية الأمريكية في ظل حرب العملات بين اليوان والدولار.

عرفت الصين في منتصف القرن التاسع عشر العديد من الاضطرابات تميزت بالتدهور على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وذلك سبب الحروب وحملات الاستعمار لكن منذ وصول الشيوعيين وإعلانهم عن قيام جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1949م، بزعامة الرئيس "ماوسي تونغ" عرف الاقتصاد الصيني مجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي تهدف إلى وضعه على مسار النهضة والتقدم واكتسابها مكانة هامة إقليميا ودوليا.

كما شقت الولايات المتحدة الأمريكية طريقها إلى الهيمنة على العالم اقتصاديا بعد الكساد الذي أصاب دول العالم في عام 1873م، وفي النصف الأول من القرن العشرين أصبحت أمريكا القوة الاقتصادية الرئيسية، ومع تزايد التحديات الاقتصادية من قبل دول العالم وخاصة الصين أصبحت الاضطرابات تصيب دولة المركز في منظومة الاقتصاد الدولي.

لهذا استحوذت العلاقات الأمريكية الصينية خاصة التجارية منها على اهتمام عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين ,نظرا إلى ما حققته كل منهما مع منافع هائلة ومتبادلة عن طريق التعاون التجاري والاقتصادي ومواجهة الخلافات إذ تعتبر الصين أهم أكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ,حيث قامت الصين بتوسيع علاقاتها الاقتصادية بشكل كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية، خلال العقود الثلاثة الماضية، ولقد تعززت التجارة الخارجية والاستثمار بين الصين والولايات المتحدة كشريكين في عام 2011، غير أن الاحتكاك والنزاعات التي تفجرت بينهما في مجالي الاقتصاد والتجارة وعلى رأسها قضية العملة، والعجز التجاري المتنامي لأمريكا مع الصين جذبت اهتمام العالم بأسره وأثارت قلق الكثير من الشركاء التجاريين.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالعلاقات التجارية الأمريكية الصينية من خلال تحليل الصادرات والواردات الأمريكية من الصين، والميزان التجاري وأسعار صرف الدولار واليوان ومدى تأثير كورونا على التبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وسيتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث الأربعة التالية:

- المبحث الأول: دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني.
- المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاقتصاد الأمريكي.
- المبحث الثالث: التجارة الخارجية الصينية الأمريكية.
- المبحث الرابع: تغيرات صرف أليوان والدولار قبل وبعد جائحة كورونا.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني.

لقد شهد الاقتصاد الصيني ازدهارا كبيرا في الفترة الأخيرة، وذلك بفضل إصلاح النظام الاقتصادي، وكذا تبني سياسات تقنية مستقرة لسعر صرف العملة الصينية وعلى الرغم من ذلك لا تزال الصين تواجه العديد من التحديات للحفاظ على استقرارها الاقتصادي، والتي تتمثل في احتمال تراجع أداء الاقتصاد العالمي، وازدياد عدد المنافسة في الأسواق العالمية، وزيادة إجراءات الحماية التجارية الدولية، واستمرار الضغوط الدولية لرفع قيمة عملتها أليوان الصيني.

المطلب الأول: إنشاء نظام تجارة مستقل (1949-1978):

على مدى السبعة عقود الماضية، ظل النمو والإصلاح العاملين الأساسين لتنمية وزيادة التجارة الخارجية للصين، بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949م، أنشأت البلاد نظاما اقتصاديا وتجاريا اشتراكيا مستقلا ذا إدارة مخططة مركزية بمستوى عال،

1. فترة ما بعد الاستقلال (1949-1978):

مع إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949 بدأت الحكومة في بناء النموذج الاشتراكي القائم على الحكم المركزي، فعلى الرغم من إصرار "ماو" على أن هدف الحكومة هو تنظيم الرأسمالية وليس تحطيمها إلا أن الواقع كان مخالفا لتلك التصريحات حيث اختفت الشركات الخاصة وحلت الرأسمالية الدولة البيروقراطية محل الرأسمالية الخاصة.

قام "ماو" بتطبيق النموذج الاقتصادي السوفياتي بغرض تأسيس نموذج اشتراكي مكثف للنمو الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا نشأت فكرة التخطيط متوسط المدى أو الخطط الخماسية وهو الأسلوب المعتد به في الصين حتى يومنا هذا.

تميزت مرحلة البناء الاشتراكي بإعادة تنظيم الفلاحة والتحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزيا، حيث تم تجميع الأراضي الزراعية في شكل جمعيات تعاونية كبيرة تتكون كل جمعية من 1200 أسرة ريفية تنعدم لديها الملكية الخاصة تمهيدا لتأسيس اشتراكية زراعية كاملة[1].

2. خطة الانتعاش الزراعي والصناعي (1961-1965):

كانت أهداف تلك الخطة استعادة الإنتاج الزراعي لمستواه بعد هبوطه أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وأصبح هناك ما يسمى بفرق الإنتاج ولها سلطة اتخاذ القرار في العملية الإنتاجية وتوزيع الدخل على أعضائها وتم تخفيض الضرائب على الإنتاج الزراعي وخلال الفترة 1961-1966 زاد الإنتاج الزراعي بنسبة 9.6% سنويا، وبالنسبة للقطاع الصناعي ظلت إدارة معظم المشروعات

1- ماهينازالباز، الاقتصاد الصيني ..... كيف تحولت الصين الى العملاق الذي نعرفه اليوم، عن الموقع. في www.Aleqtisad.com2020/06/17

الصناعية بيد الإدارة المحلية وتم استيراد الماكينات الحديثة من اليابان والدول الغربية بعد توقف المساعدات السوفياتية للصين وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة 10.6% سنويا ويرجع السبب الأكبر في زيادة الناتج الصناعي إلى عودة المصانع المتوقفة إلى العمل وانتشار الصناعات الصغيرة والريفية وظل النظام الأساسي للملكية واتخاذ القرار وإستراتيجية التنمية التي تم صياغتها أوائل الستينات بلا تغيير جوهري حتى تم إدخال إصلاحات الثمانينات عليها[1].

3. فترة الثورة الثقافية (1966-1976):

في عام 1960 إلى عام 1969، بسبب العديد من العوامل غير المواتية في الداخل والخارج، تأثرت التنمية الاقتصادية في الصين إلى حد كبير، وكان نمو حجم الواردات والصادرات بطيئا.

وبعد دخول سبعينات القرن الماضي ,بدأت البيئة الدولية تشهد تغيرات ايجابية لصالح الصين وبدأت الدول المتقدمة في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين في عام 1971 استعادت الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وفي عام 1972 أقامت الصين والولايات المتحدة الأمريكية العلاقات الدبلوماسية ومن عام 1970 إلى عام 1978 شهد معدل نمو تجارة الصين الخارجية زيادة كبيرة ,وارتفاع حجم وإرادات وصادرات الصين من 4.59 مليار دولار أمريكي إلى 20.64 مليار دولار أمريكي كما ارتفع حجم صادرات الصين من 2.26 مليار دولار أمريكي إلى 9.75 مليار دولار أمريكي وزاد حجم الواردات من 2.33 مليار دولار أمريكي إلى 10.89 مليار دولار أمريكي.

لعبت التجارة الخارجية دورا رئيسيا في تعزيز الإنتاج الصناعي في الصين واستوردت الصين كمية من الآلات والمعدات، وأدخلت العديد من التقنيات المتقدمة واستوردت العديد من المواد الخام الصناعية وقطع الغيار، التي لعبت دورا هاما في إنشاء واستعادة النظام الصيني من عام 1953-1962 كانت المواد الخام الصناعية تشكل نسبة عالية من واردات الصين ومن بداية الستينات في القرن الماضي، حلت المواد الخام الصناعية محل الآلات والمعدات لتمثل النسبة الأكبر من واردات الصين، وبعد الستينات ارتفعت

حصتها إلى 50% مع تحسن النظام الصناعي، تغيرت المزايا النسبية لصادرات الصين أيضا، وشهد هيكل الصادرات تحسنا مستمرا، من عام 1953 إلى عام 1970 ارتفعت نسبة السلع الصناعية المصنعة في إجمالي صادرات الصين من 9.11% إلى 10.5% في سبعينات القرن الماضي، استمرت هذه النسبة في الزيادة، ووصلت إلى 46.3% في عام 1978.

1-.د.طارق ثابت, التجربة الصينية مسيرة وقرض الزيادة الاقتصادية للعالم, المركز العربي للأبحاث والدراسات, عن الموقعhttp://ratourcentre.comفي 2020/07/20.

-بشكل عام حققت التجارة الخارجية للصين في الثلاثين عام قبل الإصلاح والانفتاح نتائج ملحوظة في الانتعاش والتنمية والتحسن الهيكلي[1].

المطلب الثاني: الإصلاحات التجارية في الصين (1978-2020):

أحرزت إستراتيجية النمو الاقتصادي الصيني تقدما ملحوظا منذ أن أطلق الزعيم الصيني سياسة" الإصلاح والانفتاح" عام 1978 ,وعلى الرغم من أن الأربعين سنة الأخيرة من الإصلاح لم تكن خالية من الأخطاء، أعربت الحكومة الصينية عن رغبتها في التكيف وكذلك القدرة على اجتياز التحولات المعقدة، من خلال المناقشة السلمية للسياسات الداخلية.

1.مرحلة انطلاق الإصلاحات (1978-1984):

- في جويلية 1978 أعطت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الضوء الأخضر لإزالة التشييع الزراعي، فانتشر تفكيك البنى الجمعية (تعاونيات زراعية) والعودة إلى نظام الاستغلال العائلي للأراضي على مستوى الصناعة، هدفت التدابير المتخذة إلى تحسين النظام القائم وتحسين الكفاءات الإنتاجية للموظفين اقتصر الانفتاح على الخارج على بعض الأقاليم الرائدة في جنوب الصين بعيدا عن الأقطاب الصناعية الكبرى في هذه المرحلة كانت الإصلاحات غامضة وقابلة للمراجعة[2].

- ساهمت هذه الإصلاحات في زيادة الإنتاج الزراعي بنسب كبيرة يوضح الشكل (01) إنتاج القمح خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (3-1) :انتاج القمح خلال الفترة (1978-1984)

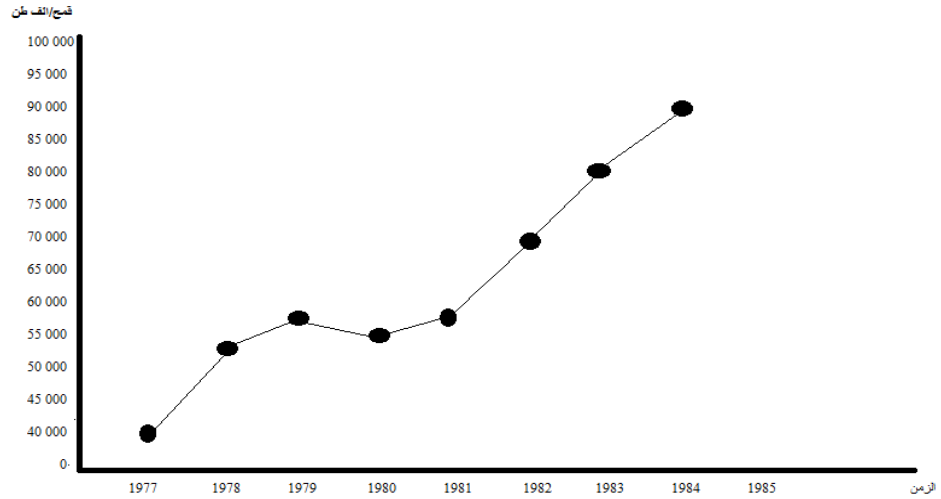

المصدر: تم اعداد الشكل البياني استنادا الى البيانات الموسوعة الحرة ويكيبيديا شبكة المعلومات الدولية

1- ليوهونغ كوي، تجارة الصين الخارجية في سبعين عام، عن الموقع www.chinatoday.com في 2020/07/17.

2- Françoise lemoine ,l'économic chinoise ,Paris –la de couverte 2006

ترجمة، صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الصيني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق,2010 ,ص 15-17 https://books-library-online

البنى الجمعية :(تعاونيات زراعية): توزيع الأراضي بين الفلاحين بشكل تضمن سدس هكتار لكل فلاح

يتضح من الشكل (3-1) مدى التأثير الايجابي للإجراءات التحولية نحو اقتصاد السوق في القطاع الزراعي، معبرا عنه بالتطور التصاعدي لإنتاج القمح كسلعة إستراتيجية للصين في ظل مرحلة التحول التدريجي الشامل للاقتصاد الصيني.

2.توسيع نطاق الإصلاحات (1984-1992):

- أدى نجاح الإصلاحات الزراعية إلى التوسع تدريجيا في نطاق الإصلاحات، وكان أبرزها ما يتعلق بالمؤسسات الصناعية التابعة للدولة والانتهاء التدريجي لنظام التخطيط المركزي، وقد شملت التدابير منح قدر أكبر من الاستقلالية للمؤسسات التابعة للدولة في قرارات الإنتاج والتوظيف.

- في القطاع المالي تم إلغاء نظام البنك الموحد وأنشئ بنك الشعب (البنك المركزي للصين) فيما يتعلق بمجال المالية العامة، فقد سمحت الإصلاحات للمؤسسات بالاحتفاظ بالقدر الأكبر من الأرباح، وتم إدخال نظام ضرائب المؤسسات لكي تحل محل تحويلات الأرباح إلى الميزانية.

- كما تم البدء في تحرير قطاع التجارة ونظام الصرف في ظل اتساع عدد ونطاق المناطق الاقتصادية المفتوحة، وشملت التدابير إقامة مراكز للمبادلة للإتجار في النقد الأجنبي المتحفظ به وتكوين مؤسسات محلية للتجارة الخارجية,

- أدت إجراءات الانفتاح السريع والإصلاح الاقتصادي إلى موجة من الاضطرابات كان أبرزها معدلات التضخم المرتفعة والناتجة عن سياسة التخزين(الاحتكار)، اضطرت الحكومة الصينية إلى تجميد الإجراءات الإصلاحية للتمكن من السيطرة على الوضع[1].

❖ - يمكن تصور مدة ما تحقق من تقدم اقتصادي خلال هذه المرحلة من خلال الجدول البياني التالي:

الجدول رقم (3-1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين 1984-1992.

السنوات	معدل نمو GDP %
1984-1988	9.9
1989	4.8
1990	3.9
1991	9.2
1992	14.2
1984-1992	8.44

مصدر الجدول : Economie Survey 1994 ;U.N.publication .new York, p :41

1- تشانغ باي جيا، التجربة الصينية بين الماضي، الحاضر والمستقبل من ترجمات بيت الحكمة، العربي للنشر والتوزيع القاهرة, 2017, الطبعة الأولى ص 22. https://www.neelwafurat.com

يتضح من الجدول (3-1) مدى التطور الايجابي فيما تحقق من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني، خلال هذه من التحول، بمعدل عام نسبته 8.44%، وهو ما يشير إلى أن الإصلاحات التوسعية التي شملت القطاع الصناعي والمالي ومن قبله القطاع الزراعي لها تأثير ايجابي واضح على واقع النمو الاقتصادي الصيني.

3.التوجه نحو الخصخصة والانفتاح على الخارج (1992-2002):

- تضمنت هذه المرحلة جانبين الأول يتعلق بإمكانية إيجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحولها إلى شركات مساهمة ولم تتوقف في أدائها، فجاء الحل بإغلاقها أو إعلان إفلاس الكبيرة منها، أما الشركات الصغيرة، فيمكن أن تدمج في شركات أكبر منها لكن كان لهذا الإجراء إفرازات سالبة تمثلت في:

- تسريح عدد كبير من العاملين بعد إلغاء وتصفية تلك الشركات، ومن ثم تفاقم معدلات البطالة، وقد جاء الحل بالعمل على تأهيل العاملين من خلال فتح مراكز لإعادة التدريب بما ينسجم وفتح مشاريع جديدة.

- أما الجانب الأخر والمهم الذي تضمنته هذه المرحلة فيتعلق بتضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين، سواء كان أجنبيا أم محليا، وذلك عن طريق التطبيق العملي لمعادلة الاشتراكية. من خلال تشريع كل القوانين اللازمة والضامنة لعمل آليات السوق بحرية، مما هيأ البيئة الملائمة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، مستفيدة من الامتيازات المقدمة لها من جانب، ومن تكاليف العمالة الرخيصة من جهة أخرى[1].

- في 2001، كان انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية خطوة تاريخية هامة للانفتاح الخارجي وهو قرار استراتيجي هام اتخذته الحكومة الصينية، بالإضافة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على البضائع والعديد من الإجراءات المتعلقة بالحواجز غير الجمركية، فتحت الصين تجارة الخدمات فاندمجت الصين تماما في الاقتصاد العالمي.

يمكن الاستدلال على مدى التطبيق العملي للتحول الاقتصادي من خلال ما تم اجتذابه من استثمار، وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل البياني الاتي:

1- ماهينازالباز, مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (3-2) : التطور الاتجاهي لمقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين المدة (1990-1997).

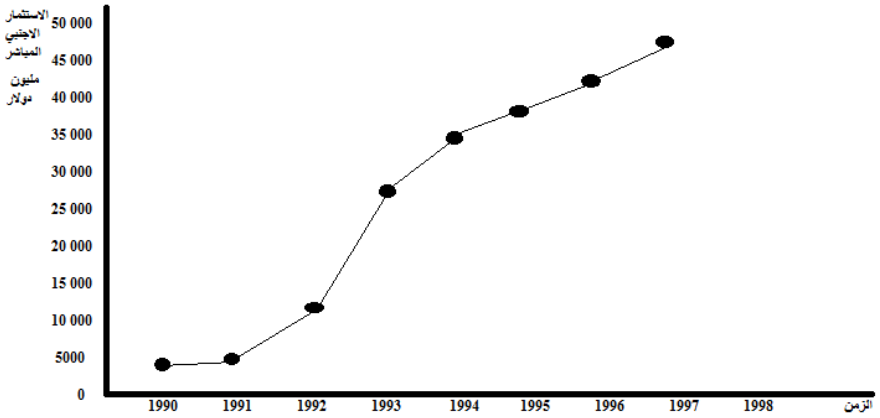

المصدر :تم اعداد هذا الشكل البياني اعتمادا" على النشرة الاحصائية التالية:
U .N. World Investment Report 1998 ,New York ,1998 , P.364.

يشير الشكل (3-2) إلى ما تحقق من نتائج ايجابية لإجراءات التطبيق الفعلي للتحول الاقتصادي نحو اشتراكية السوق خلال الفترة الممتدة من 1990-1997 معبرا عن المسار التصاعدي لمقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، حيث لعب دورا حاسما في تعزيز الانتعاش السريع وتنمية التجارة الخارجية للصين، في إطار التحديث الهيكلي للسوق.

4.تسريع وتيرة الإصلاح (2002-2013):

بعد استقرار العلاقات الاقتصادية الخارجية ,ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي صاحب الانضمام إلى منظمة التجارة الخارجية ,بلغت القيمة المضافة للصناعات 85.1 %,وحوالي 14.19% للمنتجات الزراعية تطور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الصين في مناخ من الشك تسببت فيه أولا الأزمة المالية العالمية 2008-2009، ثم تلاها التحول الداخلي في القيادة السياسية 2012، اتخذت الحكومة الصينية إجراءات سريعة للحد من الموجات الصادمة ,وذلك من خلال مشاريع البنى التحتية وتطوير شبكة والطرق السريعة والسكك الحديدية، إنتاج الصلب والاسمنت وغيرها .....

- برزت الصين ظافرة من العثرات محافظة على متوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 9% خلال الفترة (2008-2013)، أما من حيث الناتج المحلي الإجمالي فقد تخطت اليابان في 2010 لتصبح ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم[1].

1كونج كاو (congcao), تقرير اليونيسكو للعلوم ,الفصل 23 https://www:ar-unesco.org.com
12: 03: h 05/07/2020.

الجدول رقم (3-2): معدلات القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الصين المدة (1992-2009).

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر	43	47	47	47	48	48	46	46	46
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	45	45	46	46	47	48	47	47	46

المصدر: بيانات وإحصاءات البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية

الموقع:.https://data-albankadawli.org/indicator/NV-IND-TOTL.ZS

الجدول يبين المساهمة المهمة للقيمة المضافة للقطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الصين، بعد التحول تدريجيا نحو اقتصاد السوق، وإذا ما تم حساب المتوسط العام لهذه المعدلات سنجده يقترب من نصف المساهمة في الصين بنسبة تعادل 46.38%، وهو ما يؤشر إلى تحول الصين إلى بلد صناعي.

مبادرة الحزام والطريق (مشروع القرن) 2013-2016:

- مع بداية الألفية الثانية اتجهت الصين وبقوة لتصبح الإمبراطورية التجارية الأكبر في العالم من خلال إطلاقها للمشروع إعادة طريق الحرير الذي أصبح المحرك الرئيسي للسياسة الصينية الذي يهدف لربط قارات العالم تجاريا، وكذا مساعدة الصين على استثمار احتياطاتها الضخمة من العملة وإدخال العديد من شركاتها المعطلة إلى قوة العمل.

- سعت هذه المبادرة إلى توفير فرص التوقيع على اتفاقيات تعاون مع دول ومنظمات دولية في مجال التعاون المالي والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وتبادل الخبرات

- سعت الصين من خلال مبادرتها إلى مضاعفة تجارتها مع الدول العربية من 240 مليار دولار إلى نحو 600 مليار دولار، هذا فضلا عن سعيها إلى رفع رصيدها من الاستثمار غير المالي من 10 مليار دولار إلى أكثر من 60 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة[1].

1- عمار شرعان، مبادرة الحزام والطريق الصينية، مشروع القوى الاقتصادية في العالم، اصدرات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا برلين، الطبعة الأولى 2019 , ص 11-14-06-12https://democratic.de/pp:57647.com .2020

*** الخطة الخماسية الثالثة عشر (2016-2020): (استخدام الابتكار لدفع التنمية)**

في السنوات الأخيرة لم تكن خطط الصين اقتصادية فقط بل أقدمت على الاهتمام بمجموعة واسعة من الأولويات، بما في ذلك حماية البيئة وتحسين استخدام الطاقة، وبرامج الرعاية الاجتماعية مثل الأمن الصحي وخلق فرص العمل[1].

المـطـلـب الثالث: تداعيات الأزمة المالية (2008) على الاقتصاد الصيني:

مع تفجر الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 بدأ النمو الصيني بالتراجع حيث سجل أدنى مستوى نمو على الإطلاق والذي بلغ 9.2% عام 2009 مقارنة بعام 2008 الذي حقق فيه معدل 9.6 % وللتغلب على أثار الأزمة المالية العالمية قامت الحكومة الصينية بالتعامل مع الأزمة بهدوء وأعطت الانطباع بسلامة منهجها في النمو الاقتصادي والثقة في قدرتها على اجتياز الأزمة بأقل قدر ممكن من الخسائر مقارنة بالدول الأخرى الرأسمالية ومن الإجراءات التي اتخذتها الصين هو العمل على تنشيط علاقات الشركات الصينية في الدول الأجنبية وخاصة دول أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية ,كما يمكن المنتديات التي أنشأتها الصين مع العالم الخارجي وكذلك العلاقات الإستراتيجية مع عدد من الدول الكبرى مثل:الو.م.أ والاتحاد الروسي وفرنسا وغيرها إذ تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال[2].

وكانت الصين مرشحة لتكون من أكثر الدول تأثرا بالأزمة المالية العالمية لأن اقتصادها يقوم في معظمه على الصادرات إلى الخارج ولكن الصينيون حولوا الأزمة إلى فرص هامة لتعزيز اقتصادهم، وزيادة الحصة السوقية العالمية فبرغم ارتفاع حصة السلع في الأسواق العالمية الثلاث الكبرى: أمريكا، أوروبا واليابان إلى 22 % تعتبر هذه النسبة غير كافية فهي لا تغيب في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية بل لعمل إستراتيجية استغلال الفرص وقد توقع "مايكل أندرو" لرئيس العالمي للمجموعة "كي بي أم جي" أن الاقتصاد الصيني يسبر على طريق التحول من اقتصاد موجه للتصدير إلى اقتصاد محلي وهو أمر جيد لإعادة التوازن في الأسواق الصينية مما يؤدي إلى بروزها كقوة أولى في الاقتصاد العالمي[3].

1- Five -year plans map out-china's future development , 15-05-2020.

2- محمد جاسم الغنم، ملف خاص عن أزمات المالية العالمية، المجلد الرابع، العدد الثالث عشر 2008 ,ص 54-ص 55.

3- تقرير عام 2014 نقطة تحول الاصلاحات الاقتصادية بالصين، متاحة على الموقع: http://arabic .people .com .cn/31659/8542526.h.nL

تاريخ الاطلاع 2020/07/06 ساعة 23.45.

المـطـلـب الرابع: تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي للصين:

يعد الاقتصاد الصيني من النماذج الدولية المميزة والفريدة من نوعها وذلك بفضل المعجزة الاقتصادية التي تم تحقيقها في وقت قصير، حيث نجح الاقتصاد الصيني في أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الو.م.أ بناتج محلي إجمالي بلغ 10.35 تريليون دولار (وفقا لإحصائيات البنك الدولي 2014)، كما تعد الصين أسرع اقتصاد نام خلال الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي تخطى 10%، كما تعد الصين أكبر قوة تجارية في العالم، حيث تجاوزت صادراتها 2009، الصادرات الألمانية واليابانية وكذا الأمريكية، كل هاته المؤشرات جعلت من الصين قوة اقتصادية عظمى.

أولا: تحليل أداء الصادرات الصينية:(المحرك الرئيسي للاقتصاد الصيني):

تتحقق نمو الصادرات في أي دولة بإتباع مجموعة من السياسات التي تتسم بالتجانس والاستمرارية، وقد نجحت الصين في تحقيق ذلك منذ بداية عملية الإصلاح الاقتصادي، حيث اتبعت إستراتيجية مزدوجة لتنمية الصادرات، يتمثل الجزء الأول من هذه الإستراتيجية في الاستفادة من أحد أكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتي تؤدي إلى خلق الوظائف وبالتالي الاستغلال الأمثل لهذا العنصر.

ويركز الجزء الثاني على دعم هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إنتاج وتصدير سلع ذات تكنولوجيا عالية، وبالفعل أصبحت الصين سنة 2004 من أكبر الدول المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها يتضح أن تجربة الصين في مجال تنمية الصادرات يتمثل في التركيز على نوعية الصادرات وليس حجمها[1].

الجدول رقم (3-3): قيمة الصادرات ونسب الصادرات من إجمالي الناتج المحلي في الصين (1980-2012).

السنة	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات من الناتج المحلي	السنة	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات من الناتج المحلي
1978	10	5.87	1995	168	26
1979	15	7	1996	172	24
1980	20	9	1997	207	21
1981	24	11	1998	207	20
1982	26	13	1999	221	20

1- براواين شهرزاد، النموذج الصين في تنمية الصادرات -دراسة تحليلية، مجلة الحقيقة، العدد 36 , 9-11-2015 https :www.asjp.cerist.dz.

20	280	2000	12	26	1983
23	299	2001	11	29	1984
25	365	2002	11	30	1985
30	485	2003	10	36	1986
34	656	2004	12	44	1987
37	837	2005	16	52	1988
38	1.219	2006	17	57	1989
35	1.431	2007	17	68	1990
27	1.357	2008	19	79	1991
31	1.601	2009	21	94	1992
31	1.899	2010	23	103	1993
32	1.945	2011	24	138	1994

Source :Basedon world bank ,world indicators مليار Deta Base 2012←

من خلال الجدول (3-3) يلاحظ أن قيمة الصادرات في الصين اتجهت للزيادة من عام 1978 حيث أنها بلغت 10 مليار دولار، واستمرت الزيادة بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات حتى وصلت إلى 1.945 مليار دولار سنة 2012.

كما يتضح من الجدول مدى مساهمة صادرات السلع والخدمات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الصين وزيادة قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث يلاحظ أن نسبة مساهمة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 7 % (1979) إلى 24 % (1994) نتيجة للإصلاحات الاقتصادية. وثم قفزت إلى 38 % (2007) بعد انضمام الصين المنظمة التجارة (2001)، وهو ما يؤكد اعتماد الصين بشكل كبير على الصادرات كواحدة من المقومات الأساسية للاقتصاد الصيني.

- بحلول 2013 أصبحت الصين القوة التجارية الأولى في العالم بعد إعلانها عن حجم مبادلات تجارية سنويا بقوة 4 تريليونات دولار، حيث قفزت الصادرات إلى 2210 مليار دولار بنسبة 7.9 % بينما سجلت الواردات نموا بنسبة 7.3% لتصل قيمتها إلى 1950 مليار دولار[1].

1- الصين تزيح أمريكا وتصبح أكبر قوة تجارية في العالم 11-01-2014

https :www.alborsaanews.com/2014/01/11/505067. con :01-06-2020.

في الفترة الممتدة بين 2014 -2015 تراجعت الصادرات الصينية بنسبة 15 % حيث لم تتجاوز (145 مليار دولار) وبرر خبراء صينيون ذلك أنه أمر طبيعي حيث يمر الاقتصاد الصيني بمرحلة حاسمة من التحول وإعادة الهيكلة[1].

في 2016 سجلت صادرات البلاد زيادة غير متوقعة بنسبة 0.1% بفضل زيادة الطلب العالمي، تلاها ارتفاع حجم التجارة لخارجية الصينية عم 2017 حسب منظمة التجارة العالمية الصين أكبر مصدر للسلع في العالم بقيمة 2.3 تريليون عام 2017 ,ما يشكل نسبة 13% من مجمل الصادرات العالمية.

مقدار 14.2 % على أساس سنوي ليصل إلى (4.28تريليون دولار)، وأشارت نفس البيانات إلى أن صادرات الصين ازدادت بنسبة 10.8% لتصل إلى 15.33 تريليون دولار[2].

في 2018 ازدادت الواردات بنسبة 15.8% مسجلة مرة أخرى نموا أسرع من الصادرات التي بلغت نسبة ارتفاعها 9.9% حسب إحصاءات رسمية[3].

الشكل رقم (3-3) : القطاع التجاري في الصين يتدهور بشدة في 2018.

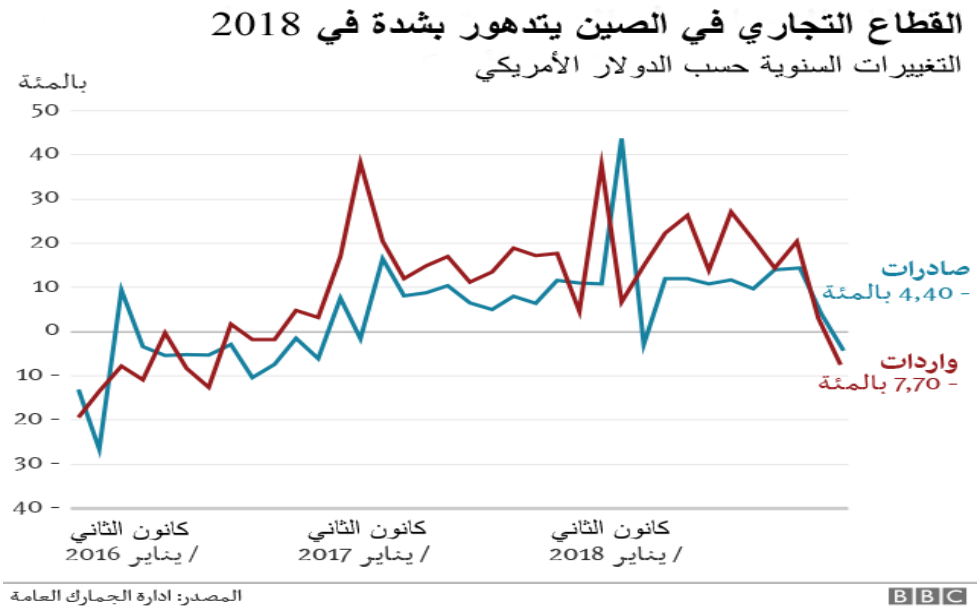

وبلغ حجم الصادرات 2480 مليار دولار، لقاء 2140 مليار دولار للواردات، ما يحقق حجما إجماليا للمبادلات حوالي 4620 مليار دولار.

1- yuyong ding ,china'sdaring depreciation,18/08/2015 www.projectsyndicale.org/commentary/china-domestic-consumption.18-08-2015. con:04-06-2020.

2-شنيخوا، التجارة الخارجية الصينية ترتفع 14.2 % في 2017 ,12-01-2018 15:17. Arabic.news.cn/2018-01-12/c-136890675.HTM con :14-06-2020

3- الفائض التجاري الصيني تراجع عام 2018 باستثناء ,تجاه الولايات المتحدة 14-01-2019 07:51 https://amp-france24.com.ar/2019-01-14. con 07/08/2020

صادرات الصين ترتفع بنسبة 7.6% بحلول 2019 ,على أساس سنوي مقابل توقعات نموها بنسبة 3.2 %[1].

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي:

خلال السنوات العشرين الماضية، بلغ متوسط النمو السنوي الإجمالي الناتج المحلي الحقيقي الصيني 9.9%، ما جعل اقتصاد الصين أحد المحركات الرئيسية للنمو العالمي بعدما كان اقتصادا هامشيا وبين عامي 2000-2009 تم مساهمة الاقتصاد الصيني في إجمالي الناتج العالمي الاسمي من 3.7% إلى 8.9% بالدولار الأمريكي.

استمر النمو الاقتصادي الصيني بشكل سريع، بحلول 2010 ,حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 26.1 تريليون يوان بزيادة قدرها 7.5 % مقارنة بعام 2005[2].

الشكل رقم (3-4) : الناتج المحلي الإجمالي الأكبر اقتصاديات العالم .

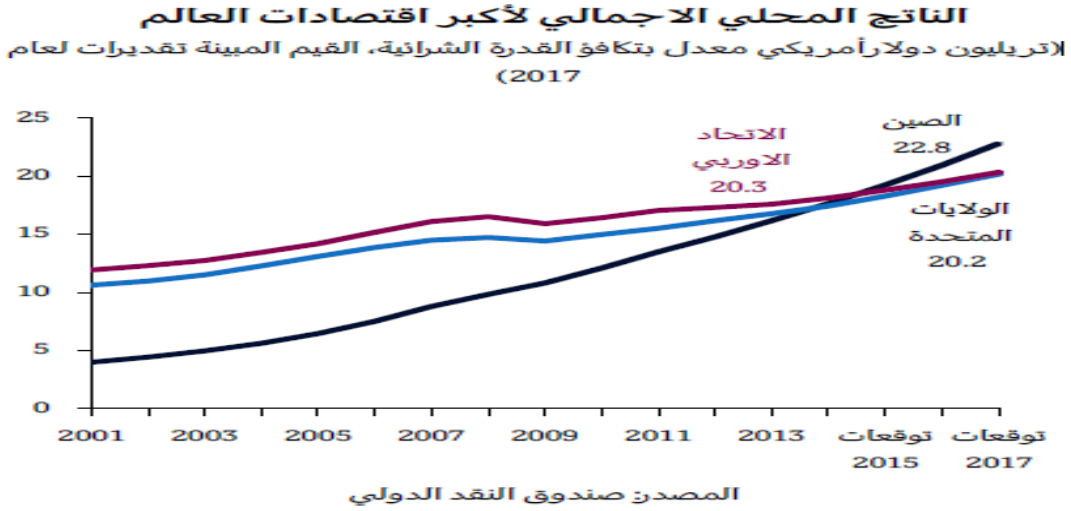

تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين في 2014 مع انتقال الاقتصاد بعيدا عن مسار النمو الذي يعتمد على الاستثمار

تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 7.4% عام 2014 من 10.4%(2010)، وذلك أساسا بسبب تباطؤ الانفاق الاستثماري وقد كان إسهام الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متقلبا ولكنه تراجع إلى 33 نقطة أساس 2014 ,وذلك بسبب الإمكانيات الفائضة في الاقتصاد، بالإضافة إلى جهود الحكومة لتوجيه الاقتصاد بعيدا عن الاستثمار، وتراجع أسهم الاستهلاك الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[3].

1- مرجع سابق.

2- دافيد سونون, اقتصاد الصين .سلاحها الأقوى أم نقطة ضعفها ,تقرير مجلة الناشر مترجم 2009 .
www.nato.int/doc 4 /review/2009/Asia /rise.china-geopolitical/AR index.htm 17/06/2020

3-حسان حمان ويوانس منجارديني، الصين –رؤية اقتصادية ,2015
www.qnb.com/document/ar/arannual/report 2015

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-5) : الإسهام التقديري في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

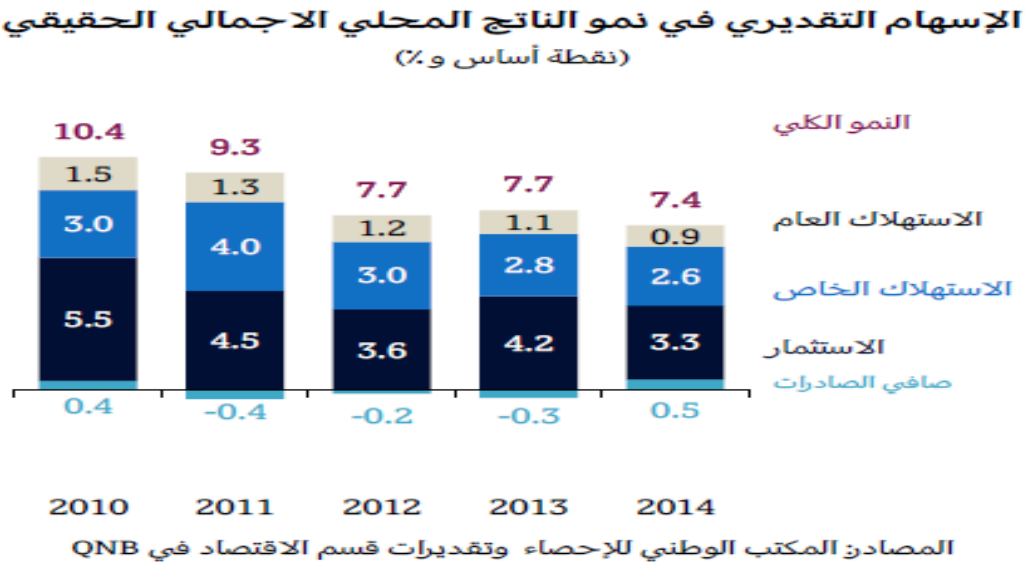

*ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى ما يقارب 8000 دولار عام 2015 وبذلك تصبح الصين ضمن الشريحة العليا للدول ذات الدخل المتوسط عالميا[1].

الشكل رقم (3-6): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1992-2015).

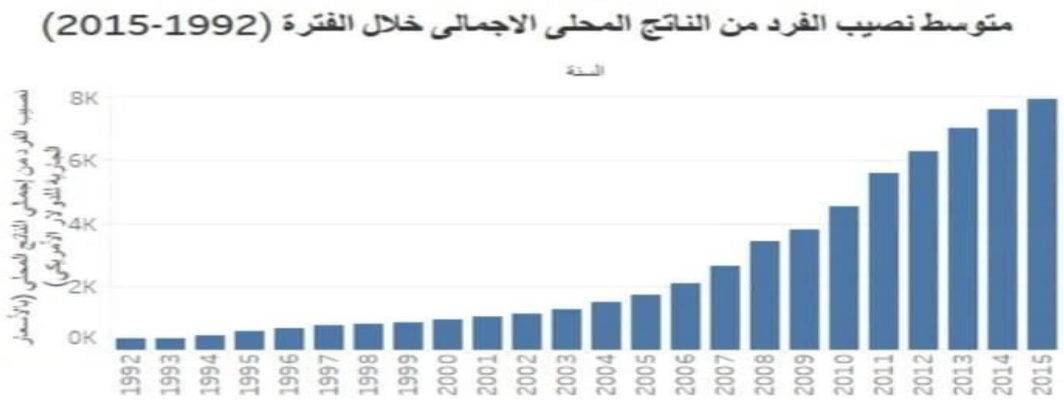

المصدر : من إعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

الصين ترفع حجم ناتجها المحلي الأكثر من 13 تريليون دولار 2018.

1- ماهينازالباز، الاقتصاد، كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم, 06-10-2019
www.aleqtisad.com/reports/china-economic-history.
con : 18-06-2020

عدلت الصين حساب قيمة اقتصادها إلى 91.93 تريليون يوان بزيادة قدرها 1.9 تريليون يوان عن تقديرات سابقة، حيث قام المكتب الوطني الصيني للإحصاء بإجراء المراجعة بناءا على نظام حساب الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ونتائج التعداد الاقتصاد لوطني[1].

– 2019نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين حسب مصلحة الإحصاء الدولة في الصين، إن الاقتصاد الصيني نما بنسبة 6.1% على أساس سنوي في 2019 ,ضمن الهدف السنوي للحكومة المحدد بين 6%إلى 6.5%وأظهرت بيانات المصلحة، أن معدل النمو الربع الرابع من العام وصل إلى 6 % وهو المعدل نفسه في الربع الثالث، وبلغ إجمالي الناتج المحلي 99.09 تريليون يوان أي ما يقارب 14.38 تريليون دولار، بنسبة ارتفاع 8.2 % مقارنة بإجمالي الناتج المحلي لعام2018[2].

ثالثا: القوة المالية الأولى في العالم:

استحوذت الصين مع نهاية 2010 على نحو 4000 مليار دولار من الاحتياطي العالمي من النقد الأجنبي، بما يعادل 80% من الناتج المحلي الإجمالي (طبقا لتقديرات 2009,مقارنة بالصناديق التي تدير مجموعة المحافظ الوقائية على المستوى العالمي) والتي تصل إلى نحو 2700 مليار دولار، وتحتفظ الصين بهذه الاحتياطات في عدة أشكال منها، الاحتياطات الرسمية للنقد في الصين والتي تبلغ نحو 2900 مليار دولار.

بالإضافة إلى ذلك فان الصين تهيمن بطريقة واضحة على الأسواق المالية والسندات في العالم، وقد استحوذت الصين بنهاية أفريل 2010 على ما يقارب 900 مليار دولار من السندات الأمريكية.

رابعا: الصين قوة تكنولوجية وعسكرية عظمى:

إن الصين تتقدم بخطى متسارعة نحو التحكم في التكنولوجيا الأكثر حداثة وتطور، حيث وطئت قدماها كل مجالات الإنتاج الصناعي وقد أصبحت الشركات الصينية، التي تقوم بتصنيع المنتجات النهائية للأسواق العالمية.

1- الصين ترفع حجم ناتجها المحلي 2018 ,22-11-2019
اقتصاد /الصين –ترفع / com.tr/ar.
con :22-06-2020

2-الناتج المحلي الصيني يرتفع إلى 14.4 تريليون دولار في 2019 ,18.01.2020
economypluse.com/22048 16/07/2020

الشكل رقم (3-7):النمو في اجمالي الانفاق المحلي الصيني على البحث والتطوير 2001-2013.

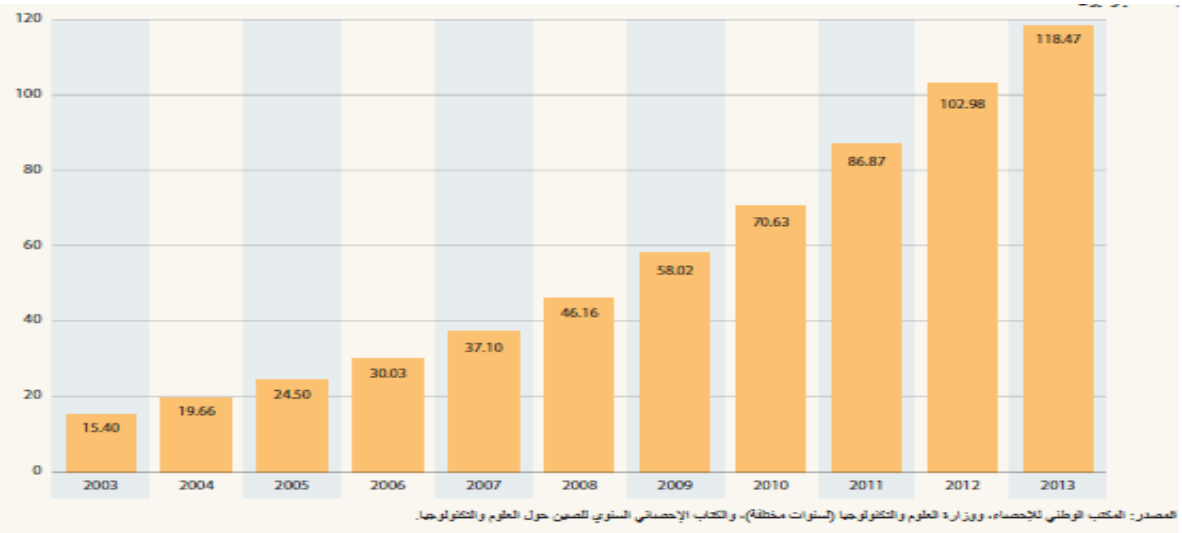

التوجيهات في البحث التطوير:

على مدار العقد الماضي اتبعت الصين مسارا تصاعديا حادا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار حيث أن الدولة تنفق حصة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي المتتالي لديها في البحث والتطوير.

بلغ إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير 2.08 % عام 2013 متجاوزا بذلك اتفاق الدول (28) الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولقد تقدم مؤشر الصين للأمام محققا 2.09 %من الناتج المحلي الإجمالي 2014[1].

إن للصين كذلك قدرة عسكرية مؤثرة تدعو إلى الذهول، فهي القوة الثالثة عالميا فيما يتعلق بعدد رؤوس الصواريخ النووية بعد الو. م.أ وروسيا بالإضافة إلى إطلاقها برنامج طموحا لحاملات الطائرات،' كما أن الصين تنفرد بإقامة صرح فريد من نوعه في العالم، وهو عبارة عن نفق بطول 5500 كم يستخدم كملجأ في حالة نشوب حرب نووية[2].

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاقتصاد الأمريكي:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توحيد العالم في إطار الرأسمالية للسوق أو ما يسمى بالرأسمالية العابرة للقارات، وذلك بهدف توسيع وزيادة سيطرتها على العالم والحفاظ على المكانة التي

1- كونغ كاو، تقرير اليونيسكو للعلوم، الفصل 23 نحو عام 2003.

2- Antoine Brunet .et jean guichard,la visée hégémonique de la chine l'impéralisme economique, copyrightl'harmattan ,2011.

ترجمة، عادل عبد العزيز أحمد، التوجه الصيني نحو الهيمنة الامبريالية الاقتصادية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى 2016 العدد 2653, ص 31-35.

وصلت إليها وفي هذا السياق يقول المفكر الأمريكي "زيجتوبريجنسكي" إن قول نجم الاتحاد السوفياتي معناه تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمركز الدولة العظمى ذات المسؤولية العالمية".

المـطـلـب الأول: مظاهر تفوق الاقتصاد الأمريكي والعوامل المفسرة له:

ترتكز القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية على عدة أسس طبيعية وبشرية وتنظيمية، جعلت منها قوة عالمية في عالم الاقتصاد، وقد مكنتها قوتها هذه من بروزها كقوة أساسية تأثر على القرارات السياسية العالمية، وتفرض ثقافتها على كل شعوب العالم.

1.مظاهر قوة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية:

1.1. قطاع الفلاحة:

-ارتفاع الإنتاج الفلاحي الأمريكي، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في العديد من المنتجات الفلاحية.

-ارتفاع مساهمة الفلاحة الأمريكية في التجارة العالمية حيث تصل حصة الو.م.أ من مجموعات الصادرات العالمية 50 %بالنسبة للذرة و 40 % بالنسبة للصوجا و32 %بالنسبة للقطن والقمح 20 %بالإضافة إلى تنوع إنتاجها .

-ارتباط الفلاحة الأمريكية بالسوق الخارجي، توجه أغلب صادراتها من القمح نحو آسيا وأوروبا الشرقية أما أهم صادراتها من الصوجا فهي موجهة إلى اليابان والشرق الأوسط وكذا أوروبا الغربية.

2.1. قطاع الصناعة:

تكمن أهمية وقوة الصناعة في الاقتصاد الأمريكي في احتلالها مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في عدة منتجات كون أغلب صناعتها هي صناعات عالية التكنولوجيا حيث عرفت هذه الأخيرة نموا كبيرا، حيث تتوفر الو.م.أ على مقاولات ضخمة متخصصة في تكنولوجيا الإعلام والبيوتكنولوجيا.

وهذا ما يفسر كون الو.م.أ شكل أول سوق للحواسيب على الصعيد العالمي ومما يساعد هذه الصناعات على التفوق هو ارتفاع قيمة الاستثمارات الموظفة في مختبرات البحث العلمي المرتبطة بالصناعة والولايات المتحدة الأمريكية، وترتكز أهم الأقطاب التكنولوجية بالشمال الشرقي للبلاد، ثم الغرب حيث يتركز بهذه الأخيرة أكبر تجمع للمقاولات المختصة في الصناعات الالكترونية والمعلوماتية.

3.1. قطاع التجارة:

ارتفاع قيمة التجارة الخارجية الأمريكية التي وصلت سنة 2004 إلى 2284 مليار دولار إذ تصل حصة الو.م.أ من التجارة العالمية 18 والملاحظ هو أن المواد الصناعية تسيطر على بنية التجارة الخارجية الأمريكية 82 % بالنسبة للصادرات و79 %للواردات أما المواد الفلاحية فتمثل 14.9 %من مجموع الصادرات و13.7 %من مجموع الواردات وتتعدد المحاور الرئيسة للتجارة الخارجية الأمريكية وتعتبر آسيا الزبون التجاري الأول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ,وذلك بنسبة 43 %و28% مع كل من كندا والمكسيك 18 %مع أوروبا و11 %مع باقي العالم[1].

2.العوامل المفسرة لقوة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية:

1.2. قطاع الفلاحة:

أ. **العامل الطبيعي:** تنوع التضاريس مع هيمنة السهول الكبرى بالنصف الشرقي ومناخ متنوع بين متوسطي بالجنوب الغربي، وشبه مداري بالجنوب الشرقي، وقاري بارد بالشمال الشرقي.

بالإضافة إلى شبكة مائية وغنية وممتدة (البحيرات الكبرى، الأنهار).

ب.**العامل التقني:** اعتماد الفلاحة مع باقي القطاعات الاقتصادية في إطار علاقات تكاملية والاستفادة من البحث العلمي.

ج. **العامل البشري:** ارتفاع الحجم السكاني (أكثر من 300 مليون نسمة) وهيمنة الفئات النشيطة بأكثر من 50%.

2.2. قطاع الصناعة:

أ. **العامل الطبيعي:** توفر ثروات باطنية متنوعة ومهمة (النفط، الغاز، الفحم).

ب.**العامل التاريخي:** استفادة الصناعة من الدمار الذي لحق أوروبا بعد الحربين العالميتين، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية المرود الأول عالميا.

ج. **العامل التنظيمي:** تبني النظام الرأسمالي القائم على حرية الاستثمار والمنافسة وعقد اتفاقيات تبادل حر.

د. **العامل البشري:** توفر يد عاملة مدربة وذات خبرة.

3.2. قطاع التجارة:

أ. **العامل الطبيعي:** التوفر على موقع جغرافي استراتيجي يصل على المحيطين الأطلسي شرقا، والهادي غربا.

1-عبد الحكيم الفلالي، الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى، من الموقع: www.madariss.fr يوم 2020/07/25.

ب. **العامل التاريخي:** التوفر على شبكة مواصلات متنوعة وضخمة برا وجوا بالإضافة إلى شبكة اتصالات كثيفة

ج. **العامل التنظيمي:** الاعتماد على النظام الرأسمالي وإبرام عدة اتفاقيات التبادل الحر.

د. **العامل البشري:** ارتفاع الحجم السكاني (أكثر من 300 مليون نسمة) وهيمنة الفئات النشيطة بأكثر من 50 %[1].

المـطـلـب الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد الأمريكي

ظهرت مؤخرا العديد من الدراسات التي تتحدث عن قرب انهيار الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمات واختلالات الاقتصاد الأمريكي، لكن هذه الكتابات لم تكن موضوعية ولا واقعية في طرحها حسب أنصار الرأسمالية الحرة، حيث أنهم يؤكدون أن قوى السوق قادرة على تصحيح الاختلالات التي تحدث بين الحين والأخر، انطلاقا من مبدأاليد الخفية.

ومن أبرز الاختلافات والمشاكل مايلي:

-الو.م.أ هي الدولة التي تتمتع بأكبر اقتصاد في العالم ,ولكن هذا الاقتصاد الأكثر استهلاكا في العالم والأكثر مديونية في العالم ,حسب الإحصاءات والتقارير الدولية.

الشكل رقم (3-8):من الأكثر حيازة للديون الأمريكية؟

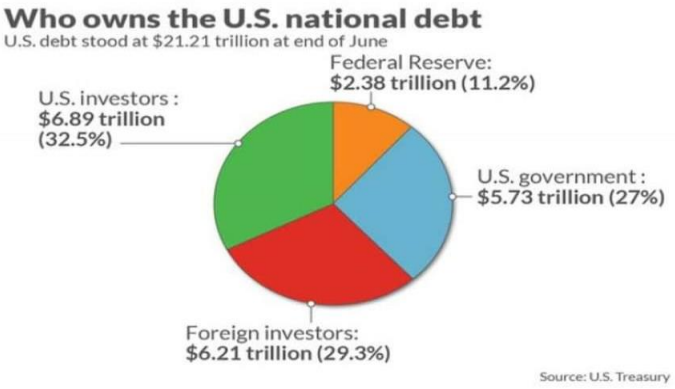

توضح المستويات القياسية التي وصل إليها الدين العام في الو.م.أ حيث تشير البيانات الشكل (3-8) الرسمية إلى أن الأمريكيين أنفسهم يشكلون الغالبية العظمى، يتضح من الشكل البياني أن الحكومة والمؤسسات المحلية وبنك الاحتياطي الفدرالي يمتلكون حوالي 70 % من الديون الوطنية ,بينما تذهب أقل من 30 % إلى كيانات أجنبية.

بحسب البيانات الرسمية فان المؤسسات الأمريكية، إضافة إلى المستثمرين الأفراد كانوا الأكثر حيازة لديون الو.م.أ بامتلاكهم ديونا بقيمة 6.89 ترليون دولار وفي المقابل فان الكنايات الأجنبية بقيادة الصين واليابان يمتلكون ديونا بقيمة 6.21 ترليون دولار، وعلى الرغم من أن بكين وطوكيو

1- الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى عن الموقع:www.kezakoo.com في :2020/07/18.

خفضا حصتيهما من الديون الأمريكية منذ 2015 لكن لاتزال كل بلد منهما تملك أكثر من تريليون دولار من سندات الخزانة.

تحول الاقتصاد الأمريكي من أكبر منتج إلى أكبر مستهلك:

الجدول رقم (3-4): الحجم الكبير الناتج المحلي الإجمالي للاستهلاك .

السنة	مقدار الدين العالم	نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي
2003	4.3	–
2004	5.7	58
2005	804	6
2006	8.9	64
2007	10.6	75
2008	12.2	87
2009	23	86.7

U.S.NationalDeftclock ,2009

U.S.Deparment of treasury ,2009

الجدول رقم (3-5): المديونية الداخلية للو.م.أ لعام 2009.

نوع الدين	مقدار الدين
الدين العام الفدرالي	12.2
الديون الفردية	11.0
ديون الشركات	18.4
مجموع الدين الداخلي الأمريكي	41.6

U.S.Deparment of treasury ,2009

-تحول اقتصاد السوق الحرة لخدمة احتكارات الشركة دولية النشاط من خلال سعيها للسيطرة على مزيد من الأسواق التي لا تخضع لقيود تنظيمية أو دولية مما يزيد من التمركز الاقتصادي ويحد من القدرة التنافسية.

-تحول الاقتصاد الأمريكي من أكبر منتج في العالم منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث كان إنتاجه يشكل 44.5 % من الإنتاج العالمي، إلى اكبر مستهلك في العالم حيث يشكل الاستهلاك ما يقرب 72% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وهو ما يصنع ضغوطا على تزايد حجم الاستيراد

الأمريكية، حيث باتت تشكل 16 %من حجم الاستيرادات العالمية، وفي الوقت ذاته تناقص حجم الصادرات الأمريكية إلى 10% من الصادرات الصناعية العالمية مما أدى إلى:

*تزايد الحاجة لتمويل عجز الميزان التجاري.

*زيادة الدين العام والدين الخارجي.

*تزايد عجز الميزان التجاري الأمريكي.

الجدول رقم (3-6): الدين العام الحكومي (2009-2020).

السنة	مقدار الدين	نسبة التغير في قيمة الدين نسبة الى PIB
2009	86.7	-
2010	95.4	10.04
2011	99.7	4.55
2012	103.2	3.49
2013	104.8	1.49
2014	14.4	-0.33
2015	104.7	0.23
2016	106.8	2.07
2017	106.0	-0.78
2018	104.3	-1.63
2019	106.2	1.88
2020	108.0	1.70

https://ar-knoema.com.atlas

يلاحظ من الجدول المسار التصاعدي لمقدار الدين الحكومي نسبة إلى الناتج الحلي الإجمالي الأمريكي سنويا بنسبة في المتوسط 0.39، حيث تجاوزت نسبة 86.7 عام 2009 إلى 108.0 (2020)

الشكل رقم (3-9): who owns the U.S. national debt

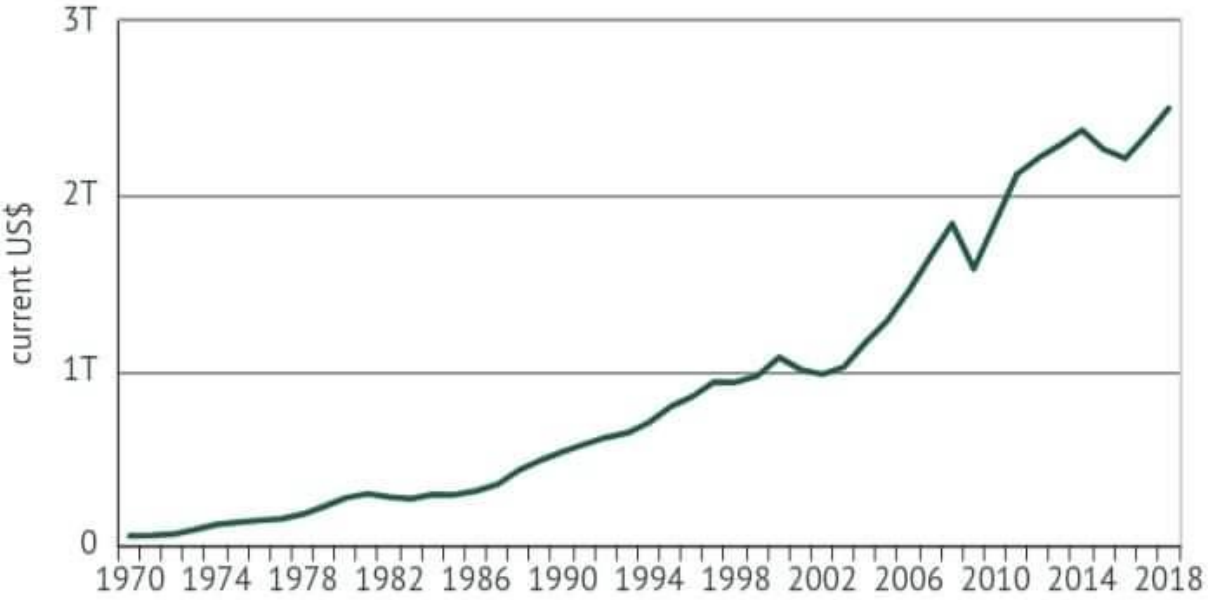

Source: Indicateurs du développement dans le monde (WDI)

-الاقتصاد الأمريكي اقتصاد حرب، حيث أن 40 %من مجمل الإنتاج الصناعي الأمريكي يرتبط بمكانة الإنتاج الصناعي العسكري، وأن أي توقف في عقود توريد السلاح أو الإنفاق على السلاح يعني انتكاسة كبيرة للاقتصاد الأمريكي وزيادة في أزمة الاقتصاد الأمريكي وزيادة الاقتصاد الأمريكي واختلالاته.

-العجز في الميزانية الفيدرالية الأمريكية، عرف عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية تفاقما كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث قفز من حوالي 4 %كمتوسط خلال الفترة 2002-2006 إلى 9.9 %عام 2009، وذلك بسبب ضخامة برنامجي الإنعاش الاقتصادي للرئيسين بوش وأوباما.

-السياسات النقدية التوسعية في الو.م.أ :من أجل سد العجز في القدرة الشرائية التي عرفتها كتلة الأجور ,بسبب إعادة توزيع الثروة الوطنية والدخل لصالح شرائح اجتماعية ضعيفة,ومن أجل الحفاظ على معدلات فائدة الرئيسية عند مستويات منخفضة تكاد تنتهي إلى الصفر.

المـطـلـب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي:

أثرت الأزمة المالية العالمية على البورصة الأمريكية إذ انخفض مؤشر داوجونز الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بما يعادل 7 %، وقد انتقلت الأزمة إلى معظم الأسواق المالية، فبعد هبوط بورصة وول ستريت انخفض المؤشر العام في أهم البورصات العالمية وحققت الولايات المتحدة عجزا قياسا خلال سنة 2008 بلغ 455 مليار دولار بزيادة قدرها 50% مقارنة بسنة 2007 ويؤدي ركود الاقتصاد العالمي إلى الانخفاض الاستثمار ونراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول وبالتالي انخفاض الطلب على الطاقة, ويؤدي إلى انهيار أسعار المحروقات مما يؤثر سلبا على الدول

التي تصدر البترول بحيث تنخفض حصيلة الصادرات مما يشكل ضغوطا متزايدة على الموازنات العامة ومستوى الإنفاق ومعدلات النمو، ومن الآثار الهامة و المتنامية للازمة المالية العالمية ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي وقد تأثر سوق العمل بعد الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب ونقص التمويل ,مما دفع بالمؤسسات إلى تسريح عدد هائل من العمال ففي 31 ديسمبر 2008 فقد حوالي 2 مليون من الأمريكيين وظائفهم وارتفع معدل البطالة إلى 7% وهو رقم كبير للغاية عن الأرقام التي كانت سائدة قبل حدوث الأزمة[1].

وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكي من أهم دول التي تساهم بنسبة كبيرة في الصادرات والواردات العالمية، حيث تقدر قيمة تجارتها الخارجية بحوالي 2284 مليار دولار ما يعادل 18% من حجم التجارة العالمية، فان ظهور بوادر الكساد في الاقتصاد الأمريكي ينعكس لا محال على التجارة العالمية.

الجدول رقم (3-7): التغيير النسبي لأحجام الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة (2007-2008).

البيان	الصادرات		الواردات	
	2008	2009	2008	2009
العالم	5.2	-2.1	5.4	-1.8
دول منظمة الو.م.أ	6.7	-5.6	5.2	-6.2
الدول النامية	7.0	2.1	11.9	2.4
دول شرق آسيا والمحيط الهادي	8.3	2.6	10.8	3.4
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	10.1	-2.1	7.6	5.6

المصدر: محمد خليل فياض، خالد علي الزاندي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، الندوة العالمية الثالثة حول الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة، طرابلس، ليبيا,2009/01/10 ص 10.

-بالإضافة إلى ذلك فقد كانت لأثار انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي جد سلبية في الاقتصاد العالمي، فمنذ اندلاع الأزمة انخفض سعر الدولار عدة مرات متتالية مما أثر على بقية العملات الأخرى، حيث وصل سعر صرفه خلال شهر جانفي 2008 حدود 1.6 دولار مقابل اليورو

1- ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية، الأسباب، الآثار، وسياسات مواجهتها، الملتقى الدولي: الأزمة المالية العالمية والاقتصادية الدولية والحركة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 5.

الواحد مما رفع من حالة عدم الثقة بين المتعاملين بها فأدى إلى موجات للتخلص من الأصول المالية التي يمتلكونها والمقيمة بالدولار[1].

كما سعت الإدارة الأمريكية لإنقاذ القطاع المصرفي من خلال قيام الدول بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار التي تهدد السوق المالية الأمريكية بالانهيار وذلك بهدف تأمين حماية أفضل المدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد ممكن[2].

المـطـلـب الرابع: موقع الو.م.أ التجاري في العالم:

منذ عام 1870 لم تتخطى أية قوة صناعية في العالم متوسط معدل النمو الأمريكي إلا اليابان، ومن السبعينات والثمانيات تخطت كل اقتصاديات الدول الصناعية غير الشيوعية في العالم أداء أمريكا في النمو الاقتصادي، وبسبب انخفاض الإنتاجية شهدت الو.م.أ أقل معدل للنمو في عقد الثمانينات حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (1.2%) للفترة 1978-1987.

لذلك وضعت الو. م.أ استراتيجيات لتطوير قدراتها الإدارية والاستثمارية وتنمية الصادرات، وزيادة قدرتها التنافسية وزيادة النمو والناتج القومي.

إن الو.م.أ رغم تراجع أدائها الاقتصادي، إلا أنها ما تزال تتربع على عرش التجارة العالمي، لكن الفجوة بينها وبين الدول الأخرى وبخاصة اليابان، ألمانيا، الاتحاد الأوروبي آخذة بالتقلص، وأن المنافسة بدأت تحتدم بينهم في مجال التصدير بلغت قيمة صادرات الو.م.أ (688.7) مليار دولار، وهو ما يشكل (12.6%) من الإجمالي العالمي[3].

الجدول رقم (3-8): بعض المؤشرات الاقتصادية للو.م.أ مع عدد من الدول الصناعية لعام 1999.

الدول	الميزان التجاري مليون	نمو %GDP	نمو الانتاج الصناعي%	الحساب الجاري (بليون دولار)	الحساب الجاري %GDP	الفائض أو العجز من الميزانية %GDP	البطالة

1- دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي -دراسة تحليلية وفق نموذج (swot)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي, جامعة محمد خيضر-بسكرة -2013، ص 37.

2- فريد كرتل: الأزمة المالية العالمية .... التنبؤ بالأزمة فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، جامعة سكيكدة ' الجزائر، ص 19-ص 22.

3- عبد الكريم محمود، الفترة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، محلية كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد 22,2009

https:/www..iasj.net con :02/07/2020 03 :43

						دولار	
4.3	1	-3.6	-301.2	5	4.2	-335.7	USA
4.4	-7.6	2.8	111	5.1	0.9	124.3	اليابان
10.7	-1.6	-0.4	-12.1	2	1.2	69.8	ألمانيا
11.5	-2.2	2.5	39	4.5	3	21.7	فرنسا
6.2	0.7	-1.5	18.1	2.1	2.7	-42.9	بريطانيا
-	-	-	29.3	8.8	7	29.1	الصين

المصدر: the economist5-2-2000

يظهر الجدول رقم (3-8) التفوق الكبير الذي حققه أداء الاقتصاد الأمريكي في عقد التسعينات، حيث ما يزال الناتج المحلي الإجمالي للو.م.أ يعادل إجمالي ناتج اليابان وألمانيا +فرنسا+ بريطانيا وروسيا إذ بلغ (9.3) تريليون دولار عام 1999 ,وهذا راجع إلى إستراتيجية تنمية الصادرات والقدرة التنافسية الذي اعتمدته الو.م.أ.

تتحكم الو.م.أ 25 % من التجارة العالمية استيرادا وتصديرا، سلعا وخدمات ,فيما بلغت التجارة الالكترونية الأمريكية (950 مليار دولار) عام 2000 وهي ما تشكل قرابة (75 %) من حجم التجارة الالكترونية في العالم، واكبت الهيمنة الأمريكية المتغيرات الدولية المعالم المبلورة للعولمة، فقامت بإنشاء اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية(NAFTA)، سعيا لتعظيم المنافع وإيجاد منافذ تسويقية، والاستفادة من وفرات الحجم، وتضم 384.6 مليون نسمة بناتج محلي إجمالي بقوة (12 تريليون دولار) سنويا حسب إحصائيات 2003، كما انضمت الو.م.أ إلى منطقة التجارة الحرة للدول المطلة على المحيط الهادي (IBEK) وتعتبر هذا التكتل من أكبر التكتلات الاقتصادية الدولية، إذ يتحكم بنسبة 75%من التجارة العالمية، بالإضافة إلى عضويتها في مجموعة الثمان (G8) ومنظمة التجارة العالمية (WOTO)[1].

1- دور الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي.

https:/www.UObabaylon.edu.iq

con :08/07/2020

الدوائر الرقمية المتجانسة والمتكاملة (الدوائر الالكترونية المتكاملة) Integrated circuit : هي دائرة الكترونية مصغرة وهي من ضمن ما يعرف بتقنية ميكروية ,والتي هي سعرها جزء من الهندسة الالكترونية ,أحدث ثورة في عالم الالكترونيات ,وقد تم إنتاجها أول مرة من قبل الو.م.أ 1958.

*المنتجات المصدرة والمستوردة للو.م.أ مع دول العالم

الجدول رقم (3-9): المنتجات المصدرة والمستوردة للو.م.أ مع دول العالم

أهم المنتجات المصدرة الى العالم من طرف الو.م.أ	القيمة التجارية	أهم الواردات المنتجات المستوردة من الخارج نحو الو.م.أ	القيمة التجارية
البترول الخام الزيوت المستخرجة من البيتومين الدوائر الرقمية معدات إرسال أجزاء ومعدات للمعالجة التلقائية للبيانات	95.929.634 48.261572.41 36.847.963 29339.560 27791046	زيوت مستخرجة من مادة البيتومين سيارات مجهزة اجهزة ارسال زيوت بترولية أدوية	162.801.502 105599.725 103.373.489 61.489.443 56.278.786

(من إعداد الطالبتين استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي للتجارة إحصائيات الو.م.أ)

World banksummarytradestatistics U.N.Swits .world bank.org.

يوضح الجدول رقم (3-9) أهم المنتجات المصدرة إلى العالم من طرف الو.م.أ حيث يتضح أن المادة الأولية من البترول الخام تتصدر قائمة أهم المنتجات المصدرة لما قيمته 95 مليون دولار، وهو ما يشير إلى أن الو.م.أ تتصدر قائمة الدول المنتجة للنفط الخام، حسب إدارة معلومات الطاقة (الأمريكية بمعدل 15 مليون برميل /اليوم) وكذا هيمنة الشركات التجارية الأمريكية على قطاع التجارة الالكترونية كما يتضح أهم المنتجات المستوردة من الخارج نحو الو.م.أ، بما في ذلك المنتجات الطاقوية، والسيارات المجهزة والأدوية.

*دراسة الصادرات الأمريكية خلال الفترة الممتدة من (2007-2018)

في 2018 بلغت الصادرات الأمريكية 2501305 مليون دولار، بقفزة نوعية من 1999 بما قيمته 969870، أي بنسبة مئوية متوسطة 5.44 %، والجدول الموالي يوضح نسبة التغيير في إجمالي الصادرات الأمريكية الموجهة إلى الخارج.

الجدول رقم (3-10): تطور الصادرات الأمريكية للفترة 2007-2018.

السنة	القيمة التجارية	نسبة التغيير %
2007	1653547	-
2008	1.841.613	11.37

2009	1.583.051	-14.04
2010	1.853.035	17.05
2011	2.125.945	14.73
2012	2.218.355	4.35
2013	2.294.195	3.42
2014	2.376.657	3.59
2015	.2.266.689	-4.63
2016	2.215.839	-2.24
2017	2.352.549	6.17
2018	2.501.305	6.32

Source: https://knoema.com.AL AS (منصة بيانات عامة مفتوحة الإحصائيات العالمية)

يتضح من الجدول رقم (3-10) النمو المستمر للصادرات الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 1999 -2007 (حسب البيانات الأمريكية) قيم تراجعت قيمة الصادرات خلال فترة الأزمة العالمية (2008-2009) والتي ألقت بظلالها السلبية على الاقتصاد الأمريكي الذي قد دخل في انكماش في النصف الثاني من 2008، تم انتعاشها مرة أخرى بداية من 2010 إلى غاية 2014 ’وذلك راجع إلى خطط الإنقاذ التي وضعتها الحكومة الأمريكية ,تليها الفترة الممتدة بين 2015-2016 التي شهدت ارتفاع العجز التجاري الأمريكي بنسبة 15.6 % بمعدل تراجع الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 2 % لتسجل أدنى مستوى منذ 2012 (حسب رويترز) ثم لتشهد الصادرات الأمريكية ارتفاعا خلال العقدين 2017-2018 بنسبة 6.32 % والذي يصفه الخبراء بأنه عام ممتاز لأكبر اقتصاد في العالم ,ويرجع الفضل إلى حد كبير في البرامج الإصلاحية خصوصا الاتفاق الفدرالي وخفض الضرائب والشكل البياني التالي يوضح منحنى الصادرات خلال هاته الفترة.

الشكل رقم (3-10):اجمالي الصادرات و الواردات الامريكية نحو العالم (2004-2019).

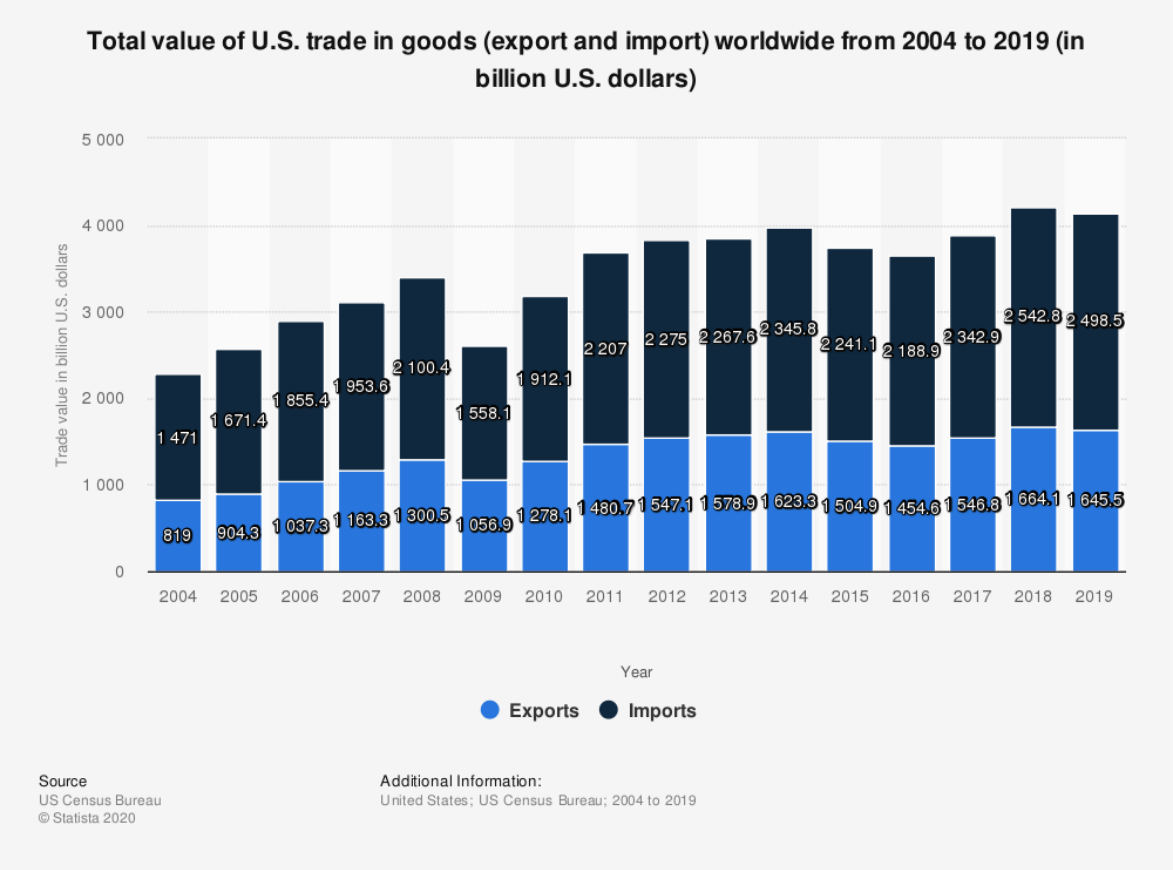

الجدول رقم (3-11): حجم التبادل التجاري للو.م.أ مع دول العالم .

الصادرات من المواد الأمريكية نحو العالم	الواردات من المواد الأمريكية نحو العالم	الصادرات الأمريكية من السلع الوسيطة	الواردات الأمريكية من السلع الوسيطة	الصادرات من السلع الاستهلاكية	الواردات من السلع الاستهلاكية	الصادرات من السلع التجهيزية	الواردات من السلع التجهيزية
189.985 مليون دولار	254046	324104	400762	431528	948294	540285	899658
نسبة التغير	%	%	%	%	%	%	%
↑11.41	↓9.73	↑19.46	↑15.35	↑25.91	↑36.31	↑32.44	↑34.45

(من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات مكتب التعداد الأمريكي)

يوضح الجدول حجم التبادل التجاري (صادرات وواردات) بين الو.م.أ ودول العالم في 2018، حيث سجلت الصادرات الأمريكية من المواد الأولية ارتفاعا بما نسبته 11.41 %، بينما اتخذت

الواردات من المواد الأولية منحنى تنازلي (حسب مكتب التعداد الأمريكي (united states census bureau).

بينما سجلت كل من السلع الوسيطة والاستهلاكية والتجهيزية منحنى تصاعدي، سواء بالنسبة للصادرات الأمريكية من هاته السلع نحو العالم أو الواردات العالمية إلى أمريكا خلال 2018 تصدرت كندا قائمة الدول المستوردة للمنتجات الأمريكية ب 299.744 مليون دولار بما نسبته 18 %،أعقبتها المكسيك ب 265.345 مليون دولار، ثم الصين 120148 مليون دولار بنسبة 7.21 %[1].

بينما اتخذت المنتجات الصينية النصيب الأعلى من الواردات الأمريكية بما قيمته 563.203 مليون دولار.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية الصينية الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول وأكبر شريك تجاري للصين وتعد الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية كما توسع الاستثمار الصيني في الولايات المتحدة الأمريكية ليتجاوز العقارات ويشمل خدمات تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات والآلات التصنيع والاتصالات وخدمات الأعمال ومكونات السيارات، وخلال العقود الماضية، شهدت الصين والولايات المتحدة علاقات أوثق في التجارة والاستثمار اللذين عملا كثقل في العلاقات الثنائية.

المـطـلـب الأول: الصادرات الأمريكية للصين

من خلال المطلب سنعرض تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين والهيكل السلعي لها.

3.تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين:

أصبحت الأسواق الصينية تمثل فرصا حقيقية للاستثمار، خاصة بعد عملية الانفتاح الاقتصادي وتعد الولايات المتحدة من أهم المستثمرين في السوق الصينية اذ يعد عملية الانفتاح الاقتصادي وتعد الولايات المتحدة من أهم المستثمرين في السوق الصينية إذ يعد هذا العامل حيويا في تطور اقتصاد البلدين فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة وتكنولوجياتها العالمية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية، حتى لا تسيطر عليه قوى اقتصادية أخرى منافسة[2].

في الوقت الذي تعد فيه الصين سوقا كبيرا للصادرات الأمريكية فان الولايات المتحدة لديها حصة صغيرة لديها حصة في في سوق الصين الشامل، إذ تمثل السلع الأمريكية 6.5 % من إجمالي واردات الصين في عام 2015 والذي حث الولايات المتحدة الأمريكية على دفع المفوضات مع الصين

1- www.census.gov public-govdelievery .com

2-بريس هارلاند، من أجل الصين قوية، مجلة السياسة، عدد 107 دون بلد، 1994، ص 306.

بشأن معاهدة الاستثمار الثنائية عالية المستوى، والتي من شأنها تسهيل وزيادة حجم الصادرات الأمريكية إلى الصين[1].

-ومن الشكل الموالي الذي يوضح تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين وكانت الفترة الممتدة من (2000-2019)

الشكل رقم(3-11) : تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين

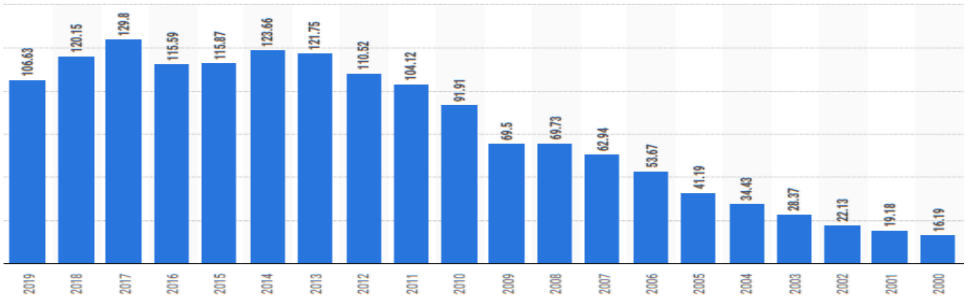

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على https://www.statista.com.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع الصادرات الأمريكية في الفترة الممتدة بين سنتي (2000-2008) خاصة بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية أواخر 2001 حيث بلغت صادراتها سنة 2008بـ 699.73 مليار دولار لتعود وتتراجع مرة أخرى سنة 2009 لتبلغ مع نهاية نفس العام ما يقدر بـ 699.55 مليار دولار وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية التي مست كافة الدول العالمية، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، غير أن الصادرات الأمريكية شهدت ارتفاعا ملحوظا، ابتدءا من سنة 2010 قدر ب 91.91 مليار دولار لتصل إلى أقصى حجم لها عام 2014 وبالرغم من التباطؤ الذي شهده الاقتصاد والتجارة في الصين لتصل قيمة الصادرات الأمريكية الى 123.66 مليار دولار، وهنا نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت أكثر اعتمادا على الصين وأهم شريك تجاري لصادراتها.

لتعود وتسجل مرة أخرى انخفاض ملحوظ سنة 2016 لتبلغ 115.59 مليار دولار وهذا ما شجع الولايات على دفع المفاوضات مع الصين بشأن معاهدة الاستثمار الثنائية التي تساعد على تسهيل وزيادة حجم الصادرات إلى الصين ,ليرتفع حجمها ويحقق 129.8 مليار دولار سنة 2017، إلا أن هذا التقدم والارتفاع في الصادرات لم يدم طويلا ورجع لينخفض مرة أخرى بسبب التوترات في العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة وصولا لسنة 2019 حيث قدرت الصادرات في تلك الفترة ب 106.63 مليار دولار وهو حجم متدهور أكثر مقارنة بالسنة التي قبلها 2018 التي قدر حجم الصادرات فيها بـ 120.15 مليار دولار.

1- مجلس الأعمال الصيني الأمريكي، الصادرات إلى الصين حيوية لاقتصاد الو.م.أ ونمو الوظائف فيها ,عن الموقع. www.arabic-news.com, في .2020/07/02.

4. الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين:

يوضح الجدول الموالي أهم عشر سلع التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين عام 2019الجدول رقم (3-12): الصادرات الأمريكية نحو الصين 2019

الجدول رقم (3-12): الصادرات الأمريكية نحو الصين 2019.

الترتيب	السلعة	المبلغ (بليون دولار)
1	المعدات الالكترونية	14.4
2	الآلات	12.8
3	الطائرات	1.5
4	المعدات الطبية	9.8
5	المركبات	9.1
6	والبذور الزيتية	8.5
7	البلاستيك	5
8	الأدوية	4.1
9	الوقود المعدني والنفط	3.8
10	السلع الكيماوية	2.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:.www.worldsrichescountries.com/topusexport

تاريخ التصفح :2020/07/09 على الساعة 22:37

نلاحظ من الجدول أعلاه سيطرة (المعدات الالكترونية, الآلات والطائرات) على الصادرات الأمريكية نحو الصين حيث تقدر بـ 14.4 ,12.8 و10.5 بليون دولار على التوالي أي منتجات كثيفة الرساميل والمعرفة بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض رسوما جمركية وقيودا صارمة على صادراتها عالية التقنية إلى الصين وهذا القرار حتما لا يخدم المصالح الأمنية ولا الاقتصادية لتأتي بعدها المعدات الطبية، المركبات والبذور الزيتية والتي تقدر بـ 9.8,.9.1, 8.5 بليون دولار على التوالي وهذا يعكس مستوى الرفاهية للشعب الصيني، لتليها البلاستيك، الأدوية، الوقود المعدني والنفط والسلع الكيماوية.

المـطـلـب الثـاني: الواردات الأمريكية من الصين (2001-2019)

في 2007 أصبحت الصين أهم مصدر للواردات الأمريكية، حيث بلغت 19 %من إجمالي الواردات الأمريكية عام 2009 ,متجاوزة بذلك كندا والمكسيك بما نسبته 14 %و11 %على التوالي

من إجمالي الواردات الأمريكية منذ العقد الماضي تغير منحى الواردات الأمريكية من الصين، حيث كانت تستورد العمالة المكثفة والمنتجات المصنعة البسيطة لتصبح الصين بحلول 2008 أكبر مصدر أجنبي لمعدات الكمبيوتر والتكنولوجيا إلى أمريكا[1].

1. دراسة منحى الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة الممتدة من 2001-2015:

تصاعدت وتيرة الواردات الأمريكية من الصين خلال هذه الفترة بشكل كبير، حيث سجلت 102.3 مليار دولار أمريكي خلال 2001 إلى ماقيمته483.2 مليار أدولار أمريكي عام 2015 ,أي ما يقارب 4 مرات الصادرات الأمريكية وهذا ما وصفته لجنة التجارة الدولية بالعلاقات غير المتوازنة نظرا للأرقام التجارية المتباعدة بين الطرفين[2].

وهذا الجدول يوضح نسبة التغير في الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة (2001-2015)

الجدول رقم (3-13): التغيير في حجم الواردات الأميركية من الصين خلال الفترة (2001-2015).

السنوات	الواردات الأمريكية من الصين (مليار دولار)	نسبة التغير %		معدل الاختلاف %
2001	102.3	-2001	-2008	372.5
2008	327.8	2015	2015	
2015	483.2	332.0	145.0	

Source : USITC(لجنة التجارة الدولية)

يتضح من الجدول (3-13) نسبة التغير في حجم الواردات الأمريكية من الصين حيث أن الواردات تتجه نحو مسار تصاعدي ,حسب ما يوضحه الجدول وهذا من الارتفاع الملاحظ من 102.3 مليار دولار خلال 2001 إلى ما قيمته 483.2 مليار دولار 2015 ,كما أن معدل الاختلاف الكبير، المسجل خلال الفترتين والذي بلغ 372.5 %يشير إلى توسع التبادلات التجارية بين البلدين ,وهذا راجع إلى انضمام الصين إلى منظمة التجارة الخارجية (OMC) ,وما نتج عنها من توطيد العلاقات التجارية مع دول العالم ,كما أن الو.م.أ أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري للصين بعد اليابان خلال تلك الفترة.

1U.S Trade deficit and china –U.S .Trade with china selected resourceq ,24/07/2020.

عن الموقع: http://guides.loc.gov.com con 26/07/2020

2 – Robert E.Scott ,growth in U.S-CHINA tradedeficitbetween 2001-2015 Cost 3.4 million job,31/01/2017.

عن الموقع: http://epi.org/publication growth in .us-china trade con 13/07/2020

الجدول رقم (3-14): أهم الواردات الأمريكية من الصين خلال 2001-2015.

أهم الواردات	التغير حجم الواردات (2001-2015) مليار دولار	نسبة التغير %
الزراعة والصيد	2.2	0.6
الغاز والبترول	-0.1	0.0
المعادن والخامات	0.1	0.0
صناعة	378.4	99.3
تكنولوجيا المعلومات	152.3	40.0
سلع مجهزة (آلات، سيارات، قطع غيار السيارات)	288.7	75.8

يشير الجدول رقم (3-14) إلى نمو الواردات من المنتجات المصنعة خلال الفترة الفاصلة بين 2001-2015 ب 99.3%من إجمالي النمو الكلي للواردات حيث أن قطاع الصناعة حاز على أكبر نصيب من الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة وكذا تكنولوجيا المعلومات بما نسبته 40 %كثاني أكبر قطاع من الواردات.

2. الواردات الأمريكية من الصين خلال 2016:

تراجع حجم الواردات الأمريكية من الصين خلال 2016 ,بنسبة 4.3 %بالنسبة للعام الفارط 2015 حيث بلغت بالمجمل 462.6 مليار دولار وهو ما يمثل 21.2 % من حجم الواردات الأمريكية الإجمالية[1].

الجدول رقم (3-15): أهم المنتجات الأمريكية المستوردة من الصين من السلع والخدمات خلال 2016.

أهم الواردات من السلع الاستهلاكية	القيمة التجارية مليار دولار	أهم الواردات من المنتجات الزراعية	القيمة التجارية مليار دولار	أهم الواردات من الخدمات	القيمة التجارية الإجمالية

1- China tradestatistics (exports ,imports, GDP),world integratedtrade solution.

عن الموقع: www.wits.worldBank.org/country snapshot/en/CHN con 01/08/2020

آلات كهربائية	129	الخضرلا والفواكه المصنعة	1.1	النقل السفر	161 مليار دولار
أثاث وأفرشة	29	الفطائر الطبيعية	328	البحث والتطوير	
معدات رياضية	24	الوجبات المحلية السريعة	213		
أحذية	15	خضر طازجة	205		
آلات ومعدات	97	الشاي	152		

تم إعداد الجدول من طرف الطالبتين بالاعتماد على البيانات مكتب التجارة الخارجية للو.م.أ

(Washington international trade association WITA)

رغم التراجع الطفيف في حجم الواردات الأمريكية من الصين ,إلا أن قطاع الزراعة يدعم العلاقات الصينية الأمريكية ,حيث بلغ حجم تجارة المنتجات الزراعية الثنائية 31.2 مليار دولار (2016) وفقا لإحصاءات الجمارك الصينية فبما بلغ إجمالي واردات أمريكا الزراعية من الصين 7.4 مليار دولار ,حيث تصدرت الخضر والفواكه المصنعة قائمة المنتجات المستوردة بما قيمته 1.1 مليار دولار حسب ما يوضحه الجدول (3-15) ,كما استحوذت السلع الاستهلاكية على نسبة من الواردات الأمريكية من مجمل الواردات، فيما قدرت الواردات من الخدمات 16.1 مليار دولار ,بزيادة 7.1% لسنة 2015 ,وكان قطاع السفر والنقل،البحث والتطوير أهم ما ميز الواردات الأمريكية من الخدمات.

3. الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة الممتدة بين 2017-2019:

على الرغم من الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي ترامب على بعض المنتجات المستوردة من الصين إلا أن الواردات الأمريكية من الصين شهدت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة الممتدة من 2016-2018 –مسجلة أعلى وتيرة خلال 2018,حيث قدرت ب539.5 مليار دولار، بزيادة نسبية تمثلت في 11.3 %بالنسبة ل 2017 ,أي بما قيمته 505.16 مليار دولار كما شهدت الواردات الأمريكية من الخدمات ارتفاعا ملحوظا قدر ب18.4 مليار دولار خلال 2018، بزيادة نسبية 5.5 %من 2017 وشملت قائمة أهم الواردات من السلع ,الألعاب الالكترونية (5.5 مليون دولار)، الهواتف المحمولة والمنتجات الصوتية (109 مليون دولار)، المظلات الكهربائية (118 مليون دولار، تعريفة جمركية 11.4%)

تراجعت الواردات الأمريكية من الصين خلال 2019 بنسبة 25 % (35 مليار دولار) حيث بلغت 452.2 مليار دولار وتشير التحليلات التجارة العالمية إلى أن التعريفات الجمركية المفروضة

على السلع الصينية هي السبب الرئيسي الأول في تحجيم الواردات وكانت السلع التجهيزية من الآلات والمعدات أكثر السلع من الواردات تراجعا ب 15 مليار دولار إي بنسبة 55% تراجع[1].

الشكل البياني الموالي يوضح مسار الواردات الأمريكية من الصين خلال الفترة 2000-2019

الشكل رقم(3-12) : الواردات الامريكية من الصين (2000-2019)

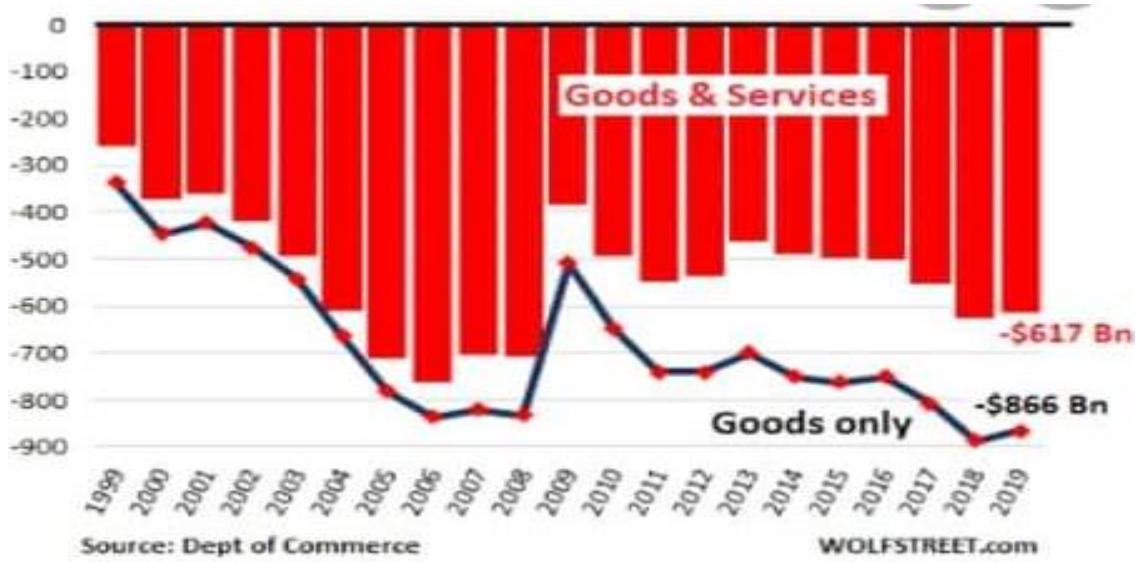

المـطـلـب الثالث: حجم التبادل التجاري بين البلدين:

ما لم يكن للصين أن تتمتع بنسب عالية من النمو التجاري لولا وجود عدة عوامل أساسية يأتي على رأسها الشراكة التجارية WTO بينها وبين الولايات المتحدة التي بدأت بصورة منظمة ومطردة خاصة بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة الدولية عام 2001.

ولقد كانت العلاقات التجارية الصينية الأمريكية على الدوام علاقات غير سهلة ,ولسنوات طويلة استغل الكونغرس الأمريكي Most favored nation مراجعة تشريع "الدول المفضل التعامل معها ليربط بين حرية التجارة مع الصين بسجلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومؤخرا بدأ الكثيرون في واشنطن في التعبير عن قلقهم من الفجوة المتزايدة في العجز التجاري مع الصين ,ويحاول أنصار نظريات الحماية التجارية في كل من الدولتين التأثير السلبي ضد قوى السوق الحر التي تدفع في طريق زيادة التبادل التجاري بين الدولتين 'وتدعو الولايات المتحدة الصين منذ فترة طويلة بضرورة ترك العملة الصينية لعوامل السوق لتحدد قيمتها، وأن تقوم أيضا بمحاربة القرصنة الفكرية على المنتجات الأمريكية[2].

1-Trade war leavesboth US and china worse off ,06/11/2019.

عن الموقع: http://Untactad.org/en/pages/newdetails.aspx con 15/07/2020

2- حرب التجارة أمريكا والصين ..... بيان حقائق عن الموقع: www.siironline.org في: 2020/07/05.

-والجدول الموالي يتتبع تطور الميزان التجاري والبيني (الأمريكي الصيني) للفترة الممتدة بين سنة (2000-2019) والمبالغ بالمليار دولار.

الجدول رقم (3-16) تطور الميزان التجاري (الأمريكي الصيني) للفترة الممتدة بين سنة (2000-2019)

الجدول رقم (3-16): تطور الميزان التجاري (الأمريكي الصيني) للفترة الممتدة بين سنة (2000-2019).

السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	إجمالي الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2000	16.185.2	100.018.2	-83.833.0
2001	19.182.3	102.278.4	-83.096.1
2002	22.127.7	125.192.6	-103.064.9
2003	28.367.9	152.436.1	-124.068.2
2004	34.427.8	196.682.0	-162.254.3
2005	41.192.0	243.470.1	-202.278.1
2006	53.673.0	287.774.4	-234.101.3
2007	62.936.9	321.442.9	-258.506.0
2008	69.732.8	337.772.6	-268.039.8
2009	69.496.7	296.373.9	-226.877.2
2010	91.911.1	364.952.6	-273.041.6
2011	104.121.5	399.371.2	-295.249.7
2012	110.516.6	425.619.1	-315.102.5
2013	121.746.2	440.430.0	-318.683.8
2014	123.620.7	468.483.9	-344.863.2
2015	116.071.8	483.244.7	-367.172.9
2016	115.594.8	462.420.0	-346.825.2
2017	129.997.2	505.165.1	375.167.9
2018	120.289.3	539.243.1	418.953.9
2019	106.447.3	451.651.4	345.204.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: ww.censns.gov/foreign-trade/balance

تاريخ التصفح 2020/06/23 على الساعة 16.37.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أنه من الفترة (2000-2010) لم يحقق العجز الأمريكي تراجع إلا سنتي 2001و2009،بحيث تراجع العجز بمبلغ ضعيف فمن 83.83 مليار دولار سنة 2000 إلى 83.09 مليار دولار سنة 2001 بسبب الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي دام 8 أشهر وانفجار فقاعة شركات الانترنيت ,كما شهد العصر الأمريكي نحو الصين انخفاضا سنة 2009 أين بلغ العجز 226 مليار دولار مقارنة ب268 مليار دولار سنة 2008 نتيجة تراجع التجارة الدولية بصفة عامة والتجارة الأمريكية بصفة خاصة بسبب الأزمة المالية ,وانتشار دائرة التخفيض المتقابل في قيم العملات وتزامنا مع ارتفاع اليوان بمعدل سنوي بين 2007و2008 بـ 8 % ليعاود البعض ارتفاعه سنتي 2010و2011، حيث بلغ على التوالي 273و295 مليار دولار، مواصلا ارتفاعه المستمر وصولا لسنة 2016 ليسجل انخفاضا قدر حجم العجز فيه بـ 346.825.2 مليار دولار مقارنة بـ 367.172.9 مليار دولار سنة 2015 ولعل التفسير في ذلك يعود إلى الركود في النمو الاقتصادي الصيني.

وبحلول عام 2018 ارتفع حجم العجز إلى 418.953.9 مليار دولار وعلى الرغم من الحرب التجارية التي بدأها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلا انه حال دون تخفيض عجز الميزان التجاري اتجاه الصين وليعود وينخفض العجز ليصل إلى 345.204.2 مليار دولار سنة 2019.

المـطـلـب الرابع: الاتفاق التجاري الصيني الأمريكي:

شهدت العلاقات الاقتصادية الأمريكية الصينية توترات عدة، أدتإلى اندلاع حرب تجارية بين الطرفين لوكان لها أثر قوي على الاقتصاد العالمي، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وسط مخاوف من أن تضع هذه الحرب نهاية للتجارة الحرة الدولية وتعزز الحمائية التجارية بدلا من ذلك.

بعد استمرار الحرب التجارية بين الطرفين 18 شهرا وفي خطوة مهمة نحو تخفيف حدة التوتر، وقعت الحكومة الأمريكية، مع نظيرتها الصينية، ما يعرف "بالمرحلة الأولى" من الصفقة التجارية بين البلدين 15 جانفي 2020 بالبيت الأبيض.

1.أهم النقاط التي عالجها الاتفاق:

حاول الاتفاق أن يركز على أهم نقاط الاختلاف بين الطرفين والوصول إلى صفقة مربحة لكليهما، جاء الاتفاق في 96 صفحة مقسمة إلى فصول وهي كالآتي:

الفصل الأول والثاني: الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا:

تهدف الاتفاقية إلى تسهيل تحديد ,وقمع سرقة وتزوير الملكية الفكرية ويضيف العديد من الأحكام لحماية المعلومات السرية التي تعتبر أسرارا تجارية، والتي وفقا للشركات الأمريكية ,ليست محمية جيدا بموجب القانون الصيني ,وتشمل هذه الحماية أيضا القرصنة الالكترونية كمرجع إلى

اختراق أنظمة الكمبيوتر كما تضمن الفصل الثاني من الاتفاقية الالتزام بوقف النقل القسري للتكنولوجيا الأمريكية إلى المنافسين الصين لطالما اشتكت الشركات من أنه من أجل القيام بأعمال تجارية في الصين ,كان عليها تقديم أسرار تجارية وتراخيص معينة[1].

الفصل الثالث: تجارة المنتجات الغذائية والزراعية (trade in food and agricaltureproducts)

يتضمن الفصل الثالث موافقة الصين على شراء 12.5 مليار دولار إضافية من المنتجات الزراعية خلال العام الأول من الاتفاقية، و19.5 مليار دولار العام الثاني ,من بين أهم المنتجات الزراعية المتعهد استيرادها فول الصويا ,لحوم الخنزير والقطن باعتبارهم أكثر المنتجات تضررا بالحرب التجارية بين الطرفين على وقع الرسوم الجمركية المفروضة 2018.

الفصل الرابع: الخدمات المالية: (financialservices)

يتضمن هذا الفصل أهمية التعاون المتبادل بين الطرفين لتعزيز المنفعة المتبادلة في تجاه الخدمات الثنائية المالية، والوصول إلى الأسواق وتقوية القطاعات المصرفية لكل طرف.

الفصل الخامس: سياسات الاقتصاد الكلي ومسائل سعر الصرف والشفافية (macroeconomicpolicies and exchange rate matters and transpiring)

تضمن ثلاث بنود مهمة تمثلت في:

1. يحترم كل طرف استقلالية الطرف الأخر في السياسة النقدية، وفقا لقانونه الداخلي.
2. إلزامية كل طرف بموجب بنود اتفاقية صندوق النقد الدولي، بتجنب التلاعب بأسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي للحصول على ميزة تنافسية غير عادلة
3. الإفصاح علنا في غضون الأطر الزمنية المحددة عن بيانات احتياطات الصرف الأجنبي، ميزان المدفوعات (الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر)[2].

الفصل السادس: توسيع التجارة (expandingtrade):

يتضمن هذا الفصل موافقة الصين على زيادة قيمة وارداتها من السلع الأمريكية، بواقع 76.7 مليار دولار في العام الأول من اتفاق المرحلة الأولى.

1- The US and china inally signed a trade agreement ,who won?

: www.washingtonpost .com politics ,21/01/2020. con 01/08/2020عن الموقع

2- Economic and trade agreement between the gov of united states of america and the gov of the people's Republic china ,15/01/2017

: https://www.Ustr.gov/sites/deficult,files/agreement . con 16/07/2020عن الموقع

ثم ترتفع قيمة مشتريات الصين في العام الثاني من المرحلة الأولى، بواقع 123.3 مليار دولار، لتبلغ الزيادة الإجمالية في قيمة الواردات 200 مليار دولار تضاف إلى الرقم الأساسي من الواردات الصينية للسلع الأمريكية موزعةكالأتي:33 مليار دولار إضافية للمنتجات المصنعة العام الأول و45 مليار دولار العام الثاني، البترول الخام ومشتقات الغاز بزيادة قدرها 34 مليار دولار العام المقبل، الواردات من الخدمات 13 مليار العام الأول و25 مليار العام الثاني إضافة إلى المنتجات الزراعية.

الفصل السابع: التقييم الثنائي وحل النزاعات (bilateralevaluation and dispute resolution)

يعني ذلك أن الو.م.ا ستقوم بخفض نسب الرسوم الجمركية التي فرضت في سبتمبر (الماضي 2019)، وإلغاء ضرائب الاستيراد الإضافية مستقبلا، أي أن الو.م.أ ستبقي ضرائب ورسوم على 65%من قيمة وارداتها من الصين ,بينما ستبقى الصين على نسبية 57 %من قيمة إراداتها الأمريكية[1].

المبحث الرابع: تغيرات صرف اليوان والدولار قبل وبعد جائحة كورونا

لقد شهدت أسعار الصرف يوان دولار تغيرات كبيرة نظرا لنظام الصرف المتبع في كل مرحلة وفي كلا البلدين ولو أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت من أسلوب الصرف العائم ظاهريا إلا أنه لا يخفى على أحد التدخلات التي تقوم بها بين الحين والأخر من أجل التأثير على سعر صرف الدولار بما يخدم الأهداف المسطرة، والمقابل فان سعر اليوان ظل لسنوات حبيس السياسة الداخلية الصينية.

المـطـلـب الأول: تراجع اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي بعد تدخل البنك المركزي

خفض البنك المركزي الصيني في 11 أغسطس 2015 قيمة عملته إلى أدنى مستوياتها في السنوات الأخيرة مقابل الدولار الأمريكي وفي الثلاثة أيام التالية انخفض سعر اليوان بنسبة 4.4 % مقابل الدولار، وقال البنك أن هذه الخطوة صممت لتعزيز إصلاحات في السوق والمرة الأخيرة التي تداول فيها اليوان عند هذا المستوى كانت إبان الأزمة المالية العالمية * 7 يوان مقابل 1 دولار *[2].

وكان هذا الإجراء عقب سلسلة من البيانات الاقتصادية الضعيفة من ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث سجلت الصين انخفاضا حادا في الصادرات وتراجع في أسعار المنتجين إلى أدنى مستوياتها منذ ست سنوات، وانخفضت الصادرات بنسبة 8.3% ،وهو معدل أسوء بكثير مما كان

1- keyth Johnson ,5taje ways from trump's trade agreement ,a 06/01/2020 عن الموقع: https://www.foreign policy .com . con 14/07/2020

2- لماذا تعمدت الصين خفض قيمة عملتها، من الموقع:https://www.bbc.com ,في :2020/07/21.

متوقعا كما انخفض مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 5.4% عن العالم الذي سبقه وتأتي هذه الخطوة من قبل بنك الشعب الصيني وسط تكهنات بأن الصين تستعد لتوسيع نطاق تداول العملة من المعدل الذي يصل إلى 2% في تلك الفترة، وتفرض الصين قيودا صارمة على قيودا صارمة على قيمة اليوان منذ فترة طويلة وسط مخاوف بشأن التقلبات المالية وفقدان السيطرة على سياستها ومع ذلك تواجه الصين ضغوطا لإصلاح سياسة العملة في ظل سعيها لإدراج اليوان ضمت سلة *حقوق السحب الخاص * لصندوق النقد الدولي ،وهي العملات التي تستخدمها الدول الأعضاء في الصندوق وفي المدفوعات فيما بينها، أو في التعامل بينها وبين الصندوق[1].

واستمر اليوان في الانخفاض وصولا إلى سنة 2017 حيث ارتفع بـ 6% لكنه عاد وتراجع بالتوفيق 5.7% سنة 2018 وذلك بعد أيام من إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن اعتزامه فرض تعريفات جمركية على البضائع الصينية مما سيلقي بتبعاته على كافة الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولا يجري تداول اليوان بحرية فالحكومة الصينية تقيد حركته ضد الدولار الأمريكي في الأسواق على خلاف البنوك المركزية الأخرى، ولا يعد بنك الصين مستقلا ويشهد تدخلات عند حدوث تغيرات كبرى في قيمة الفائدة إذ يرى خبراء الاقتصاد الصين أن البنك الصين الشعبي يقرر خفض قيمة اليوان بآخر التهديدات الخاص بالتعريفات، فإنه يحصن سعر الصرف بشكل فعال حتى وإن لم يستبق بخفض قيمة العملة عبر التدخل مباشر، ويعمل انخفاض قيمة اليوان على زيادة تنافسية الصادرات الصينية، بما يخفض قيمة شراءها بالعملات الأجنبية،ومن المنظور الأمريكي، ترى أن هذه الخطوة على أنها محاولة لتعويض أثر رفع التعريفات على الصادرات الصينية إلى أمريكا[2].

وفي المقابل يؤدي انخفاض قيمة اليوان إلى رفع سعر الصادرات إلى الصين، مما يهدد بزيادة معدلات التضخم وإجهاد اقتصادها المتباطئ أصلا، فضلا عن دفع المستثمرين في العملة إلى البحث عن وجهة أخرى للاستثمار.

1المطلب الثاني: هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي

يعد الدولار عملة زائدة بين العملات، يحدد الدول استنادا إليه قيمة عملاتها ومنه تتسرب إليها الأزمات أيضا.

فكيف اعتلى عرش العملات؟

1- الصين تخفض قيمة اليوان كأدنى مستوياته في ثلاث سنوات من الموقع:https://www.bbc.com، في:2020/07/16.

2- لماذا تعمدت الصين خفض قيمة عملتها من الموقع :https://www.bbc.com, في:2020/07/16.

على أنقاض انهيار نظام بريتون وودز، برزت قاعدة تعويم العملة، حيث يكون سعر صرف العملة المحلية مستقلا عن العملات الأخرى في السوق العالمية، ويكون مرتبط بقوى العرض والطلب، وهنا انتقل العالم من مرحلة ثبات الأسعار إلى فكرة أسعار الصرف المرنة.

4.مؤشرات هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي المعاصر:

ارتبط الدولار بقاعدة الصرف بالذهب في ظل نظام بريتونوودز، ورغم انهيار هذا الأخير 1973، هناك العديد من المظاهر التي تؤكد استمرار هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي، والتي يلخصها دور الدولار في المالية الدولية [1] في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-17): الدولار الأمريكي في المالية الدولية 2010بالنسبة للإجمالي العام.

عناصر المالية الدولية	النسبة من الناتج المحلي
تحويلات الصرف الأجنبي	%86
الاحتياطات الدولية	% 64
ضمانات الديون	% 46
الحصة من البنكنوت	% 65
الودائع المصرفية خارج الحدود	% 59
القروض المصرفية خارج الحدود	52%

source :rakeshmohan and others ,do weneed to go ? IMF workingpaper, NWP 13/224.IMF,Novembre .2013 P28

يلاحظ من الجدول رقم (3-17) أن معظم العمليات على المستوى العالمي تتم بالدولار الأمريكي، حيث أن 86% من تحويلات الصرف تتم بالدولار الأمريكي، وأكثر من نصف الودائع والقروض المصرفية خارج الحدود تتم بالدولار الأمريكي وأكثر من 64% من الاحتياطات النقدية الدولية بالدولار الأمريكي، وهذا ما يؤكد هيمنته على النظام النقدي الدولي.

1- معارف، مجلة علمية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية العاشرة العدد 19'2015.

5.تطور الاحتياطات الدولية من الدولار الأمريكي إلى إجمالي الاحتياطي النقدي الدولي (2001-2014):

إن الدولار الأمريكي يمثل جزء كبير من الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي، حيث أن نسبة الدولار إلى إجمالي الاحتياطات الدولية بلغت 59 % سنة 1995 وصولا إلى 71.1% سنة 2000[1] وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-18): تطور الاحتياطات الدولية من الدولار الأمريكي بنسبة إلى الاحتياطي النقدي الدولي

السنة	إجمالي الاحتياطي النقدي الدولي (مليون دولار)	الاحتياطي النقدي الدولي من الدولار (مليون دولار)	نسبة الاحتياطي الدولي من الدولار إجمالي الاحتياطي النقدي الدولي (%)
2001	1569488	1122431	71.5
2002	1795915	1204673	67.1
2003	2223110	1465752	65.9
2004	26655070	1751012	65.9
2005	2843541	1902535	66.9
2006	3315483	2171075	65.5
2007	4119190	22461645	59.8
2008	4210624	2699122	64.1
2009	4566753	2837844	62.1
2010	5163398	1993081	61.8
2011	56652649	3525135	62.3
2012	6085909	3731471	61.11
2013	6190236	38803417	60.9
2014	6175521	37763994	60.9

.(2001-2014)

Source :IMF :Currency composition1795915 of official foreign exchange reserves,30/06/2014.

https:// www.inf.org/extermal/np/sta/cofer/eng Images/chart1.JPG

1- عبيدات عبد الكريم، النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي
https://www.asjp.cerist.dz.2015
con : 17/07/2020 04 :24

يلاحظ من الجدول (3-18) إن الاحتياطي النقدي الدولي، تطور بشكل كبير بين سنتين 2001 -2014، إذ انتقل من 1569 مليار دولار سنة 2001 إلى أكثر من 6175 مليار دولار سنة 2014، كما أن الاحتياطي من الدولار الأمريكي تضاعف أكثر من 3 مرات، إذ ارتفع من 1122 مليار دولار إلى أكثر من 3763 مليار دولار خلال نفس الفترة.

كما يوضح الجدول أن الدولار الأمريكي يمثل جزء كبير من الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي، ورغم الانخفاض الملاحظ في نسبة الدولار إلى إجمالي الاحتياطات الدولية بين 2001 و2014، حيث بلغت 71.5% ،60.9% على التوالي، إلا أن الدولار لا يزال يمثل عملة الاحتياط الرئيسية على مستوى العالم، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل (3-13) نسبة الدولار من الاحتياطي النقدي الدولي

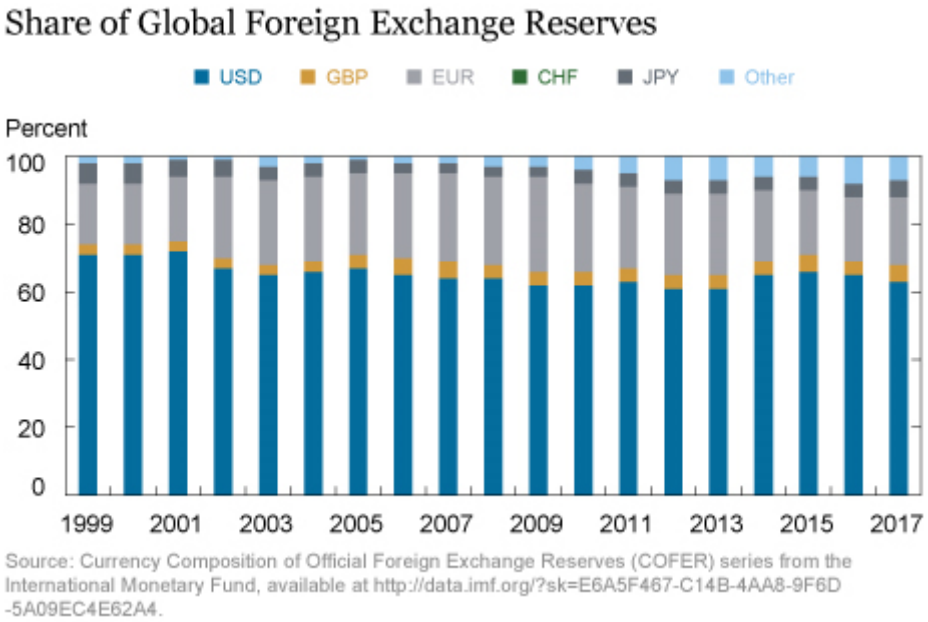

الجدول رقم (3-19): الاحتياطي الدولي من الدولار (2014-2019).

	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدولار	نسبة الاحتياطي الدولي %	65.14	65.73	65.36	62.72	61.74	60.89
اليورو	نسبة الاحتياطي الدولي %	21.20	19.14	19.13	20.16	20.67	20.54

Source : composition en monétaire mondiales des réserves de change officielle, fonds monétaire international

من الملاحظ من الجدول أعلاه، أن الدولار الأمريكي مهيمنا على النظام النقدي العالمي، ومتصدرا قائمة أعلى الدول، حيازة للاحتياطات الدولية بنسبة 60.89 % سنة 2019، رغم التراجع الملاحظ، يليه اليورو، ثم الين الياباني.

6.أسباب بقاء الدولار مهيمنا على النظام النقدي العالمي:

بعد استعراض مؤشرات هيمنة الدولار سيتم استعراض أهم الأسباب الجوهرية التي ساهمت في استمرار هيمنته والتي تتلخص فيما يلي:

-اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع دول منظمة الأوبك على تنصيب الدولار كعملة لتقييم وبيع النفط في الأسواق العالمية، حيث أن الرابطة بين الدولار والنفط جعلته يحظى بالقوة والقبول من المبادلات الدولية.

-رغم وصول العجز في الميزان التجاري إلى معدلات مخيفة، لم ينهار الدولار لأن الدول الأخرى، خصوصا الصين واليابان تتسارع لشراء سندات الخزانة الأمريكية، بإنقاذ صادراتها من خلال ضمان سعر صرف منخفض لليوان والين أمام الدولار[1].

المـطـلـب الثالث: وحدة حقوق السحب الخاصة وإضافة اليوان إلى سلة العملات:

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969، ليصبح مكملا للاحتياطات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، وقد وافق المجلس التنفيذي في نوفمبر 2015 على إجراء تغيير في العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة، وأصبح القرار نافذا بعد مرور فترة انتقالية وينظم اليوان إلى سلة حقوق السحب الخاصة إلى جانب العملات الأربع المدرجة من قبل وهي الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الأسترالي.

ويعد إدراج اليوان علامة مهمة على مسار اندماج الاقتصاد الصيني في النظام المالي العالمي، ويأتي قرار الصندوق باعتبار اليوان عملة قابلة للاستخدام الحر انعكاسا لتوسعة الدور الذي تقوم به الصين في التجارة العالمية والزيادة الكبيرة في استخدام اليوان وتداوله على المستوى العالمي، ويقر هذا القرار بالتقدم الذي تحقق في الإصلاحات التي تجريتها الصين في النظام النقدي ونظام سعر الصرف والنظام المالي ،ويعترف بإنجازات في تحرير الأسواق المالية وإدماجها في الاقتصاد العالمي وتحسين بنيتها التحتية، ويتوقع أن يؤدي إدراج اليوان في سلة حقوق السحب الخاصة إلى مزيد من الدعم لاستخدامه وتداوله المتناميين بالفعل على الصعيد الدولي[2].

1- عبيدات عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

2- الصندوق يضيف اليوان الصيني إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة، عن الموقع:www.imf.orgفي: 2020/07/24.

1. معايير إدراج العملات في سلة حقوق السحب الخاصة:

ويوجد معياران رئيسيان لإدراج عملة في سلة حقوق السحب الخاصة، الأول هو معيار الصادرات الذي يتطلب أن تكون العملةتابعة لدولة مصدرة كبرى تلعب دورا محوريا في النظام التجاري والمالي العالمي، والثاني هو أن يقرر الصندوق النقد الدولي اعتبار العملة المعينة *قابلة للاستخدام الحر*أي يتم استخدامها في مدفوعات المعاملات الدولية ويتم تداولها بشكل واسع في أسواق النقد الأجنبي والبورصات العالمية الرئيسية وفي 30 نوفمبر 2015 قرر صندوق النقد الدولي إدراج اليوان الصيني في سلة حقوق السحب الخاصة بدءا من 1 أكتوبر 2016، بعد أن استوفى شروط الإدراج خلال السنوات الخمس الماضية منذ المراجعة الأخيرة لسلة العملات عام 2010،وجاء ذلك نتيجة لتوسع دور ثاني في أكبر اقتصاد في العالم في التجارة العالمية والارتفاع الملحوظ في استعمال اليوان في أداء المدفوعات الدولية وفي تداوله في أسواق النقد الأجنبي، بالإضافة إلى الإصلاحات التي أجرتها السلطات الصينية مؤخرا ولا سيما تعزيز الشفافية والإفصاح عن بيانات (كإبلاغ الصندوق بتكوين عملات احتياطها) وإتاحة الوصول إلى سوق السندات الداخلية وأسواق النقد الأجنبي، والتحرير الكامل لأسعار الفائدة المحلية ليتوائم سعر صرف اليوان مع قيمة السوقية وتنفيذ نظام مدفوعات جديد للمعاملات بين البنوك عبر الحدود والعمل مع بنك التسويات الدولية لإعداد إحصاءات القطاع المصرفي الصيني بالإضافة إلى إصدار وزارة الخزينة أذونا قصيرة الأجل من أجل إكمال منحنى العائد على الأصول بالعملة الصينية[1].

2. تداعيات إدراج اليوان في سلة العملات على النظام النقدي المالي والتبادل التجاري:

لا تقتصر تداعيات إدراج اليوان الصيني في سلة حقوق السحب الخاصة على الصين فحسب، بل تنعكس على النظام النقدي والمالي العالمي بشكل عام وعلى الاستثمارات والتبادل التجاري بين الصين ودول العالم حيث أن إدراج اليوان في سلة حقوق السحب الخاصة يعزز عملية تدويله، ويفرض تدويل العملات اشتراطات قوية على أسواقها ومؤسساتها، وتوضح التجربة أن في هذه العوامل انشاء أسواق مالية عميقة وسائلة، وتحقيق درجة معينة من الانفتاح في الحساب الرأسمالي، وتحقيق نتائج اقتصادية[2].

كلية يمكن التنبؤ بها، وإيجاد مؤسسات قوية وموثوقة، وتأمين نزاهة الأسواق بإرساء حكم القانون على نحو يعتد به، وهكذا فمن خلال تدعيم وتقوية عملية تدويل اليوان يمكن المساعدة في

1- الصندوق يضيف اليوان الصيني إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة ,عن الموقع : www.imf.org في : 2020/07/24.

2- صندوق النقد الدولي نفس المرجع السابق، عن الموقع: www.imf.org في :2020/07/24.

تقوية الاقتصاد الصيني، ومن ثم الاقتصاد العالمي كما يؤيد إدراج اليوان إلى سلة حقوق السحب الخاصة إلى زيادة جاذبيته كأصل احتياطي دولي مما يساعد في تنويع الأصول العالمية[1].

– وفور إعلان عن بدء العمل باليوان الصيني كعملة موازية للدولار الابن المدلل الاقتصاد الأمريكي، بدأت عدة دول تبني عمليات التبادل التجاري مع الصين باليوان وإخراج الدولار من تعاملاتها فيما أعلنت دول أخرى نيتها في الاستغناء عن الدولار في صفقاتها التجارية في وقت لاحق في 26 سبتمبر لعام 2015 وقعت المملكة العربية السعودية والصين اتفاقية تقضي بإزاحة الدولار من التعاملات التجارية بين البلدين واعتبر مراقبون ومحللون اقتصاديون سعوديون بأن هذه الاتفاقية تؤسس لفترة شراكة إستراتيجية مزدهرة بين المملكة والصين حيث تقوم هذه الأخيرة شراء وارداتها من الصين باليوان الصيني بعد ثلاثين سنة من استخدامها للدولار في هذه المعاملات[2].

المطلب الرابع: تأثير covid19على سعر اليوان والدولار والتنافس الاقتصادي بينهما:

منذ تفشي كورونا المستجد إلى أكثر من 200 دولة، من بينها الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أثر هذا الوباء سلبا على النمو الاقتصادي العالمي، حيث تسير التقديرات إلى أن الفيروس يمكن أن يخفض النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 3%إلى 6%في عام 2020 كما أنه له تداعيات اقتصادية سلبية على مستوى البطالة وانحراف الوظائف وارتفاع مستوى الفقر .....، كما أن التقديرات تشير إلى إمكانية انخفاض التجارة العالمية بنسبة 13% إلى 32% اعتمادا على مدى عمق الانكماش

1. تداعيات فيروس كورونا على الصين:

1.1. تدعيات covid 19على اليوان الصيني:

تراجع اليوان الصيني بنسبة 0.6% مقابل الدولار الأمريكي، كأقل نسبة تراجع مقارنة باليورو الذي انخفض بنسبة 3.6 مقابل الدولار الأمريكي .

وسجل هذا التراجع في فيفري 2020، حيث أن العملة الصينية كانت مدعومة، بتوقيع صفقة تجارية (المرحلة الأولى) بين بكين وواشنطن إلا أنه من غير المرجح أن تستمر مرونتها وفقا للمحللين[3].

1– المارد الصيني يربك الاقتصاد العالمي، عن الموقع:http://islamonline.net في :2020/08/01.

2– عبد العظيم الأموي ,الصين تخفض إلى أدنى مستوى في 12 عام ,2020/05/28 ,14:21 ,عن الموقع : https://www.indepedent arabia.comcon :18/07/2020.

3– كورونا يهبط باليوان لأدنى مستوى في 7 أسابيع .2020/02/03 عن الموقع : con 18/07/2020 https://al.ain.com

استمر اليوان في التراجع، حيث أعلن بنك الشعب الصيني 26 ماي 2020أن 7.12هو السعر المرجعي لليوان مقابل الدولار وهو الأدنى منذ 12 سنة، في مسعى لانتعاش الصادرات الصينية[1].

2.1. تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني:

قد يتسلل الفيروس في خسائر فادحة على الاقتصاد الصيني بسبب وقف أعمال المصانع، وإيقاف الرحلات الجوية، ومن المحتمل أيضا أن يبطئ تقدم الصين في الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليها كجزء من الصفقة التجارية الأولية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

عندما بدأ الفيروس في الانتشار فرضت الصين إجراءات صارمة على حركة الأشخاص والبضائع، فتوقف الاقتصاد، مما أثار المخاوف من أن الاقتصاد قد يستمر في التعثر لبعض الوقت، وقد يستغرق الأمر أشهر إن أميكن أطول، قبل أن تنهض البلاد بالكامل[1].

3. تداعيات فيروس كورونا على أمريكا:

1.2. تدعيات covid 19على الدولار:

في 13 مارس الفارط، صعدت مؤشرات الدولار والأسهم الأمريكية، بقوة اثر إعلان الرئيس ترام حالة الطوارئ الوطنية على الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الفيروس وعلى أثر ذلك، صعد مؤشر الدولار بنسبة 1.24 % إلى 98،532، فيما سجلت مؤشرات الأسهم الأمريكية ارتفاعات متفاوتة.

في 18 جوان، استمر الدولار بالارتفاع وسط طلب متزايد على العملة الخضراء كملاذ أمن في ظل المخاوف من موجة ثانية من الفيروس، حيث ارتفع مؤشر قوة الدولار مقابل سلة العملات إلى 0.38% إلى 97.437.

3.1. تدعيات covid 19على الاقتصاد الأمريكي

سجل الاقتصاد الأمريكي تراجعا حادا في الربع الأول من العام، حيث انحدر أكبر اقتصاد في العالم بمعدل سنوي قدره 4.8 % وفقا للأرقام الرسمية.

تراجع القطاع الصناعي، حيث صرحت شركة "Generalelectric" أن إيراداتها تراجعت لنسبة 8% بينما أفادت شركة Boing التي كانت تمر فعلا في أزمة عند انخفاض بنسبة 48% كما أنها تخطط لخفض الإنتاج وعدد الوظائف.

كما صرحت وزارة التجارة أن الاتفاق الاستهلاكي الذي يمثل نحو ثلثي الاقتصاد الأمريكي انخفض بنسبة 7.6 % في الأشهر الثلاثة الأولى من العام وانخفض الاتفاق على الخدمات الغذائية وأماكن الإقامة بأكثر من 70%

1- keithBradsher, "coronaveruscouldendchina'sdecades-long-economicgrouthstreak ,the new york times ,march-16 ,2020 accessed march,26,2020 https://www.nytimes.com/2020/03/16/business/coronavirus-china-economy.html.

استجابت الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة الاقتصادية عبر اتفاق جديد بلغ أكثر من 3 تريليونات دولار، وقام مجلس الاحتياطي الفيدرالي أيضا بتدخل كبير تمثل بخفض أسعار الفائدة في إطار يتراوح بين 0 و0.25 % واستخدام سلطات الطوارئ لتوسيع مشتريات السندات.

تجنبا للانهيار الاقتصادي، ثبتت الحكومة الصينية مجموعة من السياسات المالية والنقدية والتجارية، للحفاظ على سيولة السوق واحتياجات رأس المال، كما أطلقت مجموعة من السياسات لتحقيق الاستقرار في التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، وتواصل فتح السوق، وبحلول 4 مارس رتبت وزارة المالية 110.48 مليار يوان من الأموال الخاصة للوقاية من الوباء، ثم صرف 70. 43 مليار يوان منها، كما تعمل السلطات المالية على زيادة 1.85 تريليون يوان من حصة سندات الحكومة المحلية الصادرة حديثا.

للتحقيق من التأثير السلبي للوباء، تم إصدار ما يقارب 70% من حصة سندات الحكومة خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى فيفري أي ما يعادل (1.2 تريليون يوان)[1]، ومع ذلك فإن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالصين شديدة، وآفاق الانتعاش حتى مع الدعم المالي الهائل ما تزال غير مؤكدة، إن كانت المؤشرات الاقتصادية التي أعلنت عنها الصين لشهري جانفي وفيفري.

أضعف بكثير مما توقعه مراقبو السوق، حيث تراجعت مبيعات التجزئة بنسبة 20.5 %والإنتاج الصناعي بنسبة 13.5% وهو أسوء رقم قياسي للصين، وحتى مع وجود حافز مالي كبير وتخفيضات في أسعار الفائدة تخالف تقديرات النمو لعام 2020 من 1-4%مقارنة بالهدف الأصلي البالغ 6 %[2]فضلا عن ذلك فإن الصين تستضيف أكثر من 18 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، قد تأثرت هذه الأخيرة بشدة منذ تفشي covid 19لأنها تمثل ما يقارب 80 % من وظائف المؤسسات و50 % من صادرات الشركات الخاصة[3].

الجدول رقم (3-20): التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في ظل كورونا 2020

الشهر	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
جانفي	7.215.3	33.280.6	-26.065.3
فيفري	6.815.0	22.813.1	-15.998.5

1 - yi huangchenlin ,pengfeiwang ,zhiweixu ,"saving china from the coronavirus and economicmeltdown:experiences and lessons " vox CEPR policy portal ,march ,22,2020, accessedmarch 26,2020.
https://voxeu.org article/saving-china-coronavirus.and.economic-meltdown-experiences and lessons.
2-yukonHuang,china'seconomicgrouth new depend on the west ,eastasia forum ,march 24,2020, accessed .March 27,2020
https://www.eastasoaforum.org/24-03/2020/chinas-economic-growth-new/depends-on-the-west
3- hongbo Duan shouyangwarg "coronavirus:limitshort-tormeconomicdomage " nature ,vol 578,27 February 2020 ,p:515

مارس	7.971.9	19.805.4	-11.833.5
أفريل	8.604.7	31.070.8	-22.466.1
ماي	9.641.7	36.598.2	-26.956.5
إجمالي 2020	40.248.6	143.568.0	-103.319.5

المصدر: إعداد الطالبتين على:www.census.gov/foreign.trade/balance

تاريخ التصفح 2020/07/15 على الساعة :18.33

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التبادل التجاري بين البلدين في الأشهر الأولى بلغ 137.06 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 15.2 % أقل من نفس الفترة في عام 2019،وانخفضت الواردات الأمريكية في الصين في الفترة الممتدة بين جانفي وافريل من العام الحالي بنسبة 18.2 % لتعود وتستورد الولايات المتحدة الأمريكية البضائع الصينية فقط بقيمة 31.07 مليار دولار، فهو 5.9% أقل من نفس الفترة للعام الماضي، وبلغ حجم التجارة بين البلدين مؤخرا 183.816.6مليار دولار حيث أرسلت الصين إلى واشنطن بضائع تجارية بمبلغ 36.59 مليار دولار، استوردت بضائع بقيمة 9.64 مليار دولار أمريكي.

خلاصة الفصل:

تم استعراض المصالح المشتركة بين كل من الو.م.أ والصين وأهداف كل دولة تجاه الأخرى، أيضا تم استعراض العلاقات المشتركة بين الدولتين، سواء الاقتصادية أو التجارية والتي كانت ممتدة بينهم منذ فترة طويلة، ولكن في الآونة الأخيرة غلب عليها الطابع التنافسي بشدة، فأصبحت كلا الدولتين تتنافسان بشكل أكبر من التعاون، وهذا وان كان دليلا فانه دليل على تنافس الدولتين من أجل الهيمنة على العالم وذلك في أعقاب الصعود الصيني.

شهدت الصين صعودا على مستواها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، ولكن على الرغم من كون هذا الصعود كبيرا وسريعا إلا انه واجه الكثير من الصعوبات، وبالتالي كان لهذا الصعود رد فعل أمريكي، حيث أن هذا الصعود أغضب الو. م. أ والتي كانت تهيمن على العالم باعتبارها القطب الأوحد الأقوى.

تتأثر العلاقات بين الدول بتغير الظروف، اليوم نشهد ظهور متغير جديد قد يؤثر على العلاقات الصينية الأمريكية، يتمثل في ظهور وانتشار فيروس كورونا.

خاتمة

بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء عصر الثنائية القطبية ,وتغير البنى الهيكلية للنظام الدولي ,برزت الصين كقوة اقتصادية تمتلك أكبر احتياطي نقدي في العالم، إذ وصل إلى ما يزيد عن أربعة تريليونات دولار، فضلا عن نموها في مجالات متعددة وإنتاجها لكل شيء بأرخص الأسعار ,ومن الملاحظ هو بداية انتشار عصر الهيمنة والسيطرة الأمريكية على العالم بصفة عامة وسيطرة الدولار بصفة خاصة بسبب ظهور منافس قوي لا يستهان به على جميع المستويات خاصة بعد إدراج صندوق النقد الدولي العملة الصينية اليوان إلى سلة في الأول من أكتوبر 2016.

وفي ظل هذه الاعتبارات الإستراتيجية حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح من خلال إبراز الدور الذي تلعبه سياسة سعر الصرف وبالأخص سياسة تخفيض قيمة العملة اتجاه العملات الدولية الأخرى وشروط نجاحها لما لها من أثر واضح على اتجاه وحجم التجارة الدولية من خلال تقديم ميزة تنافسية لصادرات الدولة التي تطبق سياسة التخفيض لقيمة العملة ,وهذا ما أدى إلى معاودة نشوب حرب العملات الدولية والتسابق الدولي لكبريات اقتصاديات الدول نحو التخفيض التنافسي لقيم عملات الدولية والتي ظهرت جلية في 2010 بالتحديد، لأنه لا يخفى علينا من خلال دراستنا حيث وضحنا أن حرب العملات الدولية ليست بالأمر الجديد وإنما هي وليدة عقود سابقة ,وبعدها قمنا بدراسة إسقاطيه للجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال تتبع تطور التجارة الخارجية البينية للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين باعتبارهما الأطراف الرئيسية في حرب العملات الدولية في ظل التخفيض التنافسي الممارس من طرف الجبهتين المتصارعتين بين الدولار واليوان ومدى نجاعة تخفيض قيمة العملة وأثرها على اتجاه التجارة البينية خاصة بعد جائحة كورونا.

1. نتائج الدراسة:

- أدوات السياسية التجارية تلعب دورا هاما في التأثير على حجم واتجاه التجارة الخارجية.

-التجارة الخارجية هي تبادل سلع وخدمات وهي أداة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل والسبيل إلى التنمية الاقتصادية.

-يتقلب سعر الصرف ارتفاعا وانخفاضا حسب شدة الإقبال أو العزوف عن العملة، وترجع شدة وضعف هذا العامل إلى الحاجة لصرف إحدى العمليتين بالأخرى نتيجة لحركة الاستيراد والتصدير.

-تعد أسعار صف العملات العالمية إحدى قنوات التصادم والتضارب الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى، حيث أصبحت تلك الدول تتدخل في أسعار صرف عملاتها بطرق شتى، بهدف التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية.

-حرب العملات هي ظاهرة تشير إلى التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول لزيادة صادراتها وتقليل مستورداتها من أجل تقليص العجز التجاري أولا وتحريكا للاستثمار في الدول المنخفضة ثانيا، سعيا لخلق المزيد في فرص العمل للعاطلين عنه.

-حرب العملات هي اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية، والتدخل في أسواق تبادل العملات، كشكل من الحروب الاقتصادية الباردة.

-يعرف الميزان التجاري البيني للولايات المتحدة مع الصين عجزا كبيرا ومزمنا حيث يعتبر الفائض الصيني مسؤولا عن 20% من العجز الأمريكي بسبب القدرة التنافسية للصادرات الصينية التي تكتسبها من اليوان المنخفض، ولكن أيضا من الإنتاجية المرتفعة للعمالة الصينية وانخفاض معدلات الأجور.

-وكنتيجة نهائية فان الدرس المستفاد من حرب العملات العالمية أن الدول الكبرى تتخذ كافة السياسات النقدية لحماية اقتصادها وهي أكثر الدول ليبرالية اقتصادية، بينما نحن كاقتصاديات نامية سياسات نقدية ضد مصالحنا الاقتصادية بالتخفيض المتكرر لسعر صرف العملات المحلية أمام العملات الأجنبية وباستخدام سياسات بعيدة كل البعد عن واقعنا الاقتصادي وتداعياته، لذلك لم ولن تنجح هذه السياسات لأنها لم تتدارك خصوصية الاقتصاد النامي،ذلك الاقتصاد الاستيرادي الذي يستهلك ضعف ما ينتج.

2. توصيات الدراسة:

-استنادا إلى ما تقدم من النتائج يمكن طرح التوصيات الآتية:

-ضرورة العمل على تقليص العجز المالي الأمريكي المتنامي، وذلك عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي خاصة سحب الإنفاق الحربي بسحب القوات الأمريكية من الدول التي تحتلها، وبدون معالجة العجز المالي الأمريكي لا يمكن أن نتصور علاجا لأزمات الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدرها لباقي دول العالم.

-بانضمام عملة الصين لعملات الاحتياطي في الصندوق النقد الدولي وبالتالي سيسهم الوضع في تراجع دور الدولار ومكانته العالمية في التعاملات التجارية وهذا ما يتيح الفرصة للعملات الدولية الأخرى لإدراجها والتشجيع على التعامل بها تجاريا بالتالي يجب التنويع.

- تنويع العملات الصعبة المكونة لاحتياطات الصرف مع مراعاة التقلبات الشديدة لهذه العملات، والعلاقات التجارية مع الدول الأخرى، وتوظيفها لضمان على الأقل استقرار قوتها الشرائية، والعمل على أن يكون مستوى الاحتياطي من وسائل الدفع الخارجية أعلى من حجم الديون بشكل دائم.

-معالجة مشكل عدم التوازن الأمريكي الصيني فيما يتعلق بالسياسة التجارية، تستلزم من البلدين الاضطلاع بدور أكبر فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية بدلا من الاكتفاء فقط بتصنيف فجوة العجز التجاري المزمن لصالح الصين، وزيادة على ذلك فتح الأسواق بشكل أكبر خاصة من جهة الصين

وتعزيز الاستثمارات الثنائية وتقوية الروابط التجارية على المستوى المحلي، من شأنها المساهمة بترسيخ روابط اقتصادية أكثر قوة وفعالية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

-من أجل تجنب أو التقليل من الآثار السلبية لحرب العملات يجب على الدول اتخاذ إجراءات للحد من خسائر الصرف الناجمة عن تقلب صرف العملات خاصة من خلال تنشيط أسواق الصرف والإدارة الرشيدة لاحتياطات الصرف، كما يمكن للدول التي ترتبط عملتها بالدولار أن تعيد التفكير جديا في مدى جدوى هذا الربط، لكي تقلل من احتمال خسارتها نتيجة لتقلبات سعر صرف الدولار، وكذلك إعادة النظر في الاستثمارات في الأصول المالية الأمريكية بشكل عام.

3. أفـــاق الـدراســة:

المتتبع لخطوات هذا البحث المتواضع يلاحظ أن دراستنا لحرب العملات اليوان دولار وتأثيرها على المبادلات التجارية الأمريكية الصينية يمكن أن تشير عدة تساؤلات، وعليه يمكننا اقتراح بعض المواضيع والتي يمكن أن تكون كإشكالية لبحوث أخرى في المستقبل مثل:

- دراسة تحليلية لتجربة الصين في تنمية الصادرات في ظل سياسة تخفيض قيمة العملة.
- أثر حرب العملات الدولية وتداعياتها على أسعار النفط والذهب العالمية.
- تداعيات دخول اليوان إلى سلة العملات الدولية على الدولار وعلى الاقتصاد العالمي.

قائمة المراجع

❖ ***الـكـتـب:***

1. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، طنطا 1996,.
2. محمد سياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010,.
3. رثاء العصر، عام داوود، عليان الشريف، مصطفى سليمان، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ,2000.
4. شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحيطي، صالح طاهر الزرقان، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن ,2012.
5. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن ,2008.
6. رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطالعة الى العولمة والحرية، والرفاهية الاقتصادية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الرث للنشر,2000.
7. سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم "الطبعة الأولى"الدار المصرية اللبنانيين، مصر.
8. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن ,2009.
9. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر ,2010.
10. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1996.
11. عبد الباسط وفاء، سياسات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ,2000.
12. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة الايزاريطة 2004,.
13. السيد متولي عبد القادر حمدان، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون ,2010.
14. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية ,2007.
15. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الرؤية للنشر والتوزيع.
16. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، جار الجديد للنشر والتوزيع، عمان.
17. سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة الأولى 2011.

18. لحلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للاثار الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لسان الطبعة الأولى ,2010.
19. أمين الصيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاحتلال في ميزان المدفوعات مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ,2013.
20. عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وادارية في ظل الصدمات دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ,2010.
21. رشاد العصار وعليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن ,2000.
22. كراودرجوفري، الموجز في اقتصاديات النقود، دار الشعر العربي، مصر، (ترجمة مصطفى كمال (arabic colle online /money foreing OSC)
23.تشانغ باي جيا، التجربة الصينية بين الماضي، الحاضر والمستقبل من ترجمات بيت الحكمة، العربي للنشر والتوزيع القاهرة ,2017الطبعة الأولى.
24. Françoise lemoine ,l'économic chinoise ,Paris –la de couverte 2006
ترجمة، صباح ممدوح كعدان، الاقتصاد الصيني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2010,
25. Antoine Brunet .et jean guichard,la visée hégémonique de la chine l'inpéralismeeconomique, copyrightl'harmattan ,2011.
ترجمة، عادل عبد العزيز أحمد، التوجه الصيني نحو الهيمنة الامبريالية الاقتصادية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى 2016 العدد 2653

❖ مقالات الانترنت:

1. محمد جلال، حرب العملات وصراع البقاء، الاقتصاد العالمي، على الموقع www.ecpulse.com بتاريخ الاصلاح 2020/05/27.
2. خلفان الرحي، حي العملات تمارس تأثيرات في أسواق المال، على الموقع
3. albayan.leconomy/the word today.com: //https،تاريخ الاطلاع .2020/06/18.
4. أحمد محسن، "مذبحة مالية عالمية "..... منالرابحون والخاسرون من اندلاع حرب العملات على الموقع: https// :www.sasaport.com/currency-war-winners-and lesens.com
تاريخ الاطلاع :2020/06/17.
5. خالد المشاوب "موجة هروب جماعي من الاستثمار في السندات والديون الأمريكية على الموقع: https// :www.independant-arabia.com/mode73136.com بتاريخ الاطلاع 2020/08/23.

6. حمد الطيب أبو المعتصم "حرب العملات والصراع الدولي " على الموقع:www.alqudqtalk.com تاريخ الاطلاع 2020/06/28.
7. دفيدغروسمان: الحرب التجارية الامريكية الصينية:"ماذا تريد الولايات المتحدة الأمريكية من الصين " على الموقع:www.bbc.com/arabic/world-50349312.com تاريخ الاطلاع :2020/06/20.
8. حيدر بن الرضا اللواتي:"حرب العملات في الحرب التجارية "على الموقع https://www.amandaily.com/pp722060.com تاريخ الاطلاع :2020/07/08.
9. ليلى حمدان، قراءة في حروب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة، على الموقع https// :ulipyan.com/the-economic-war-between-china-and-the united.com تاريخ الاطلاع :2020/07/08.
10. ماهينازالباز،الاقتصاد الصيني ..... كيف تحولت الصين الى العملاق الذي نعرفه اليوم، على الموقع:www.abaqtisad.comتاريخ الاطلاع:2020/06/17.
11. طارق ثابت، التجربة الصينية مسيرة وقروض الزيادة الاقتصادية للعالم، الموطن العربي للأبحاث والدراسات، على الموقع: https://ratar centre.com تاريخ الاطلاع :2020/07/20.
12. ليوهونغكوي,تجارة الصين الخارجية في سبعين عام ,على الموقع : www.chinatoday.com تاريخ الاطلاع :2020/07/17.
13. دافيد سونون, اقتصاد الصين .سلاحها الأقوى أم نقطة ضعفها ,تقرير مجلة الناشر مترجم 2009 www.nato.int/doc4/review/2009/Asia/rise.china-geopolitical/AR index.htmتاريخ الاطلاع :2020/07/25
14.عبد الحكيم الفلالي, الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى, من الموقع : www.madariss.fr تاريخ الاطلاع : 2020/07/25.

❖ **المجلات:**

1. د. علي صاري، د. محمود مولود غزيل، سياسة حرب العملات الدولية، وانعكاساتها على سعر الصرف العملة الوطنية في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوائي الجزائر، العدد 11 ديسمبر 2016 ,ص 136.
2. بوزدام ةجيلالي، بن عمر خالد، صراع العملات الدولية، وقيادة النظام النقدي الدولي، مجلة الناشر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3,2019 , ص 237.
3. جلال عزايز، حاجي العجلة، أليات النظام النقدي الدولي الراهن في ظل التحديات الأزمة المالية 2008-2016 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17,السداسي الثاني 2017 ,ص 286.
4. بودوشن ياقوتة، أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات حرب العملات على الاقتصاد العالمي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلة 3,العدد 5,ص 17.

5. جعفر عمار، عالم عبد الله، حرب العملات، الحمائية الجديدة في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة العدد 34, 2012,ص 289.
6. عبد السلام مخلوفي، سفيان عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية وجه جديد الحمائية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 2,2012,ص 12.
7. جليل شيعان ضمد البيضاني:"حرب العملات والنظام النقدي الدولي "، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد2 , 2011.
8. محمد جاسم الغنم، ملف خاص عن أزمات المالية العالمية، المجلد الرابع، العدد الثالث عشر، 2008
9. براواين شهرزاد، النموذج الصين في تنمية الصادرات –دراسة تحليلية، مجلة الحقيقة، العدد 36 , 2015
10. عبد الكريم محمود، الفترة التنافسية الأمريكية بين حرية التجارة وحمايتها، محلية كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد 22, 2009
11. بريس هارلاند، من أجل الصين قوية، مجلة السياسة، عدد 107 دون بلد، 1994
12. معارف، مجلة علمية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية العاشرة العدد 19، 2015

مذكرات:

1: دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي –دراسة تحليلية وفق نموذج (swot)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر –بسكرة –2013

2: دلامي نجيبة، دراسة تحليلية في العلاقات التجارية الصينية الامريكية في ظل حرب العملات، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف, 2012

3: فيصل لوصيف، إثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1970_2001 مذكرة مقدمة كجزء لنيل متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتورة في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة سطيف 1, 2015

المؤتمر والملتقيات:

1: لبيسو فؤاد داحيمي، اصلاح النظام النقدي، المالي الدولي، المؤتمر العلمي العاشر حول اقتصادات العربية وتطورات ما بعد الازمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت 2009

2: ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية، الأسباب، الآثار، وسياسات مواجهتها، الملتقى الدولي: الأزمة المالية العالمية والاقتصادية الدولية والحركة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009

3: فريد كرتل: الأزمة المالية العالمية .... التنبؤ بالأزمة فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، جامعة سكيكدة ' الجزائر، 20-29 اكتوبر، 2009

4: محمد خليل فياض، خالد علي الزاندي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، الندوة العالمية الثالثة حول الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة، طرابلس، ليبيا,2009/01/10

مراجع بالغة الأجنبية:

-1 Adams_posen « avoidingacurrencywar « how a new dval _key exchange rate system could help the united states japen .theeurozene _and china findaway out .the international economysummer 2004.

-2 Five -year plans map out-china's future development

-3 chloeaiello.trump proposes100$billion in additionltariffs on chineseproducts 5_4_2018pm accessed 6_4_2018 htpps//www.cnbc.com 5_4_2018/trump_asks _us_trde 8_7_2020

-4 yukonHuang,china'seconomicgrouth new depend on the west ,eastasia forum ,march 24,2020, accessed .March 27,2020

-5 yi huangchenlin ,pengfeiwang ,zhiweixu , "saving china from the coronavirus and economicmeltdown:experiences and lessons " vox CEPR policy portal ,march ,22,2020, accessedmarch 26,2020

-6 hongbo Duan shouyangwarg "coronavirus:limitshort-

.tormeconomicdomage " nature ,vol 578,27 February 2020

مواقع الانترنت:

- http://arabic .people .com .cn/31659/8542526.h.nL vue:06/07/2020
-https :www.alborsaanews.com/2014/01/11/505067. convue :01-06-2020
-www.projectsyndicale.org/commentary/china-domestic-consumption.18-08-2015. Con vue:04-06-2020
-Arabic.news.cn/2018-01-12/c-136890675.HTM con vue:14-06-2020.
-https://amp-france24.com.ar/2019-01-14. convue:07/08/2020

-www.qnb.com/document/ar/arannual/report 2015

-economypluse.com/22048 16/07

-www.kezakoo.comvue:18/07/2020

-https://ar-knoema.com.atlas

-https:/www.UObabaylon.edu.icon vue :08/07/2020

.-https://knoema.com.AL AS

-www.census.gov public-govdelievery .com -

-https://www.statista.com

-www.arabic-news.com vue :02/07/2020

-www.worldsrichescountries.com/topusexportvue:09/07/2020

-http://guides.loc.gov.com con vue:26/07/2020

-http://epi.org/publication growth in .us-china trade convue:13/07/2020

-www.wits.worldBank.org/country snapshot/en/CHN convue:01/08/2020

-http://Untactad.org/en/pages/newdetails.aspx convue:15/07/2020

-www.siironline.orgvue :05/07/2020

-www.censns.gov/foreign-trade/balancevue:23/06/2020

-www.washingtonpost .com politics ,vue:01/08/2020

.-https://www.Ustr.gov/sites/deficult,files/agreement .convue:16/07/2020

-: https://www.foreign policy .com . convue :14/07/2020

- https://www.bbc.comvue:21/07/2020

-www.imf.orgvue:24/07/2020

-https:// www.inf.org/extermal/np/sta/cofer/eng Images/chart1.JPG

- http://islamonline.netvue:01/08/2020

-https://www.indepedent arabia.comconvue:18/07/2020

-https://al.ain.com vue : 18/07/2020

-https://www.nytimes.com/2020/03/16/business/coronavirus-china-economy.html

الملخص

المـــلـــخـــص:

أصبحت أسعار صرف العملات العالمية إحدى قنوات التصادم والتضارب الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى، حيث أصبحت تلك الدول تتدخل في أسعار صرف عملاتها بطلق شتى، بهدف التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية، لذا فقد هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى تشخيص العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكذا التغير في حجم واتحاد التجارة الخارجية من خلال رصد الميزان التجاري الأمريكي مع الصين خاصة في ظل حرب العملات والحرب التجارية بين البلدين.

وقد اتضح من خلال الدراسة بأن هناك فعلا علاقة جوهرية بين متغيرات الدراسة حيث أن التغيير في رصد الميزان التجاري الأمريكي مع الصين مرتبط حتما بالتغيير الحاصل على مستوى سعر صرف اليوان مقابل الدولار وذلك بطبيعة الحال في ظل حرب العملات من خلال التخفيض التنافسي لقيمة اليوان الذي طالما مارسته الصين من أجل تحقيق الريادة الاقتصادية العالمية وهذا ما لمسناه من خلال تفوقها ونجاحها في ضم عملتها إلى سلة احتياطي العملات المعتمدة عالميا، بالإضافة إلى عوامل أخرى منشأها داخلي ترجع للمستهلك الأمريكي نفسه.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري. سعر الصرف، حرب العملات الدولية، اليوان الصيني، الدولار الأمريكي

Abstract :

currency exchange rates trade have become on of the channels of economicconflict andconflict between the major industrialized countriesas these countries have interferedwith the exchange rates of currenciesin variouswayswith coin of influencingsomeeconomicindicators ,therefore ,this stadyaimed to reach diagnosis of the united states of America and china ,as well as the change in the volume and direction of foreigntrade by monitoring the us trade balance with china ,especially in light of the currencywar and the tradewarbetween the two countries.

it has been through the studythatthereis an intrusive relationshipbetween the variables of the study , saidthat the change in us balance of tradedeficitwith china islinked to interoperabilityinvitably change on the level of the yan's exchange rate against the dollar ,of course ,under the value of the yuan ,which as long as practiced by china to achieve global economic leader ship and thisiswhatwe'v seenthroughitsuperiority and itssuccess in bringingitscurrency to a basket ,currency ,resources of the universallyadopted in addition to otherfactorsoriginating in the same American consumer.

Keywords:trade balance, the exchange rate, the international currencywar, the Chinese yuan, the us dollar.